

عبد الرحمن التجيري
دار النوارز القيمة
رفيع
دكتور الله الفروسي

تَحْلِيلُ الْمُلْكِ الْأَعْظَمِ عَلَى الْمُتَسَبِّبِ إِلَى الْفَتْنَةِ وَتَعْبِيرُ الْحِكْمَاتِ

بقام
الفقير إلى الله تعالى

محمد بن عبد الله بن محمد التجيري

و ضَرُورَةُ

الْأَهْمَامُ بِالسَّارِيَةِ

تأليف

عبد السلام بن جعفر بن ناصر آل عبد الكريم

دار النوارز القيمة

١١٣٦٨٩٩٥٤

حقوق الطبع محفوظة كافية

طبعة عام / ١٤٣٠ = ٢٠٠٩ م

رَبِّ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
لِأَكْثَرِ الْفَرْوَانِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ؛ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَتُوبُ إِلَيْهِ، وَنَعُوذُ
بِاللَّهِ مِنْ شَرْوَرِ أَنفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ؛ فَلَا مُضِلٌّ لَّهُ، وَمَنْ
يَضْلِلُ؛ فَلَا هَادِيٌ لَّهُ.

وَأَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، الَّذِي شَرَعَ الشَّرَائِعَ،
وَفَصَّلَ الْأَحْكَامَ، وَبَيَّنَ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ، الَّذِي بَلَّغَ الرِّسَالَةَ، وَأَدَّى الْأَمَانَةَ،
وَنَصَحَّ الْأُمَّةَ، وَدَلَّهُمْ عَلَى كُلِّ خَيْرٍ، وَنَهَاهُمْ عَنْ كُلِّ شَرٍّ، وَتَرَكُوهُمْ عَلَى
الْبَيْضَاءِ؛ لِيَلْهَا كَنْهَارَهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا إِلَّا هَالِكٌ.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَاصْحَابِهِ وَمَنْ تَبَعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ
وَسَلَّمَ تَسْلِيْمًا كَثِيرًا.

أَمَّا بَعْدُ :

فَقَدْ فَشَى فِي زَمَانِنَا التَّسْرُعُ إِلَى الْفَتْيَا بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَتَغْيِيرُ الْأَحْكَامِ
الثَّابِتَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَكَثُرَ ذَلِكُ فِي الْمُتَسَبِّبِينَ إِلَى الْعِلْمِ، وَقَلَّتِ
الْمُبَالَةُ بِمَا يَتَرَبَّعُ عَلَى ذَلِكُ مِنْ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ.

وهو ما ثبت عن النبي ﷺ: أنه قال: «مَنْ أَفْتَى بِفَتِيَا غَيْرَ ثَبَّتْ^(١)؛ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى مَنْ أَفْتَاهُ».

رواوه: الإمام أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، والدارمي، والحاكم؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيفين»، ووافقه الذهبي في «تلخيصه».

وروى الدارمي أيضاً عن عبيد الله بن أبي جعفر مرسلاً؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «أَجْرُكُمْ عَلَى الْفَتِيَا أَجْرُكُمْ عَلَى النَّارِ».

وقد سُئلَ أَحْمَدُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ: مَا مَعْنَاهُ؟ فَقَالَ: «يَفْتَى بِمَا لَمْ يَسْمَعْ».

ذكره ابن مفلح في «الأداب الشرعية».



(١) قال ابن الأثير في «النهاية» وابن مظور في «السان العرب»: «الثبت بالتحريك الحجة والبينة».

رفع عبد الرحمن النجاشي أسانه اللهم الفروع فصلٌ

وقد كان السلف الصالح من الصحابة والتابعين يهابون الفتيا،
ويتدافعونها بينهم، ويذمرون من يسارع إليها، وقد جاء عنهم في ذلك آثار
كثيرة؛ منها:

ما رواه: الإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، والترمذى، والدارمى؛
عن ابن مسعود رضى الله عنه: أنه قال: «أيها الناس! من سُئل عن علم
يعلمه؛ فليقل به، ومن لم يكن عنده علم؛ فليقل: الله أعلم؛ فإن من
العلم أن يقول لما لا يعلم: الله أعلم؛ إن الله تبارك وتعالى قال لنبيه:
﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلَّفِينَ﴾».

وفي رواية لمسلم: أن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال «من
فقه الرجل أن يقول لما لا علم له به: الله أعلم».

ورواه الإمام أحمد بن حمود

وروى الدارمي أيضاً عن أبي موسى رضي الله عنه: أنه قال في
خطبته: «من علم علماء؛ فليعلمه الناس، وإيه إن يقول ما لا علم له به
فيمرق من الدين، ويكون من المتكلفين».

وروى الدارمي أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه قال: «من أحدث رأياً ليس في كتاب الله ولم تمض به سنة من رسول الله ﷺ؛ لم يدر على ما هو منه إذا لقي الله عزوجل». .

وروى الدارمي أيضاً وابن عبد البر عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه قال: «من أفتى بفتيا وهو يعمى عنها؛ كان إثماها عليه». .

وروى الدارمي وابن عبد البر أيضاً عن ابن مسعود رضي الله عنه: أنه قال: «إن الذي يفتى الناس في كل ما يستفتونه لمجنون». .

زاد ابن عبد البر: «قال الأعمش: فذكرت ذلك للحكم بن عتبة، فقال: لو سمعت هذا منك قبل اليوم ما كنت أفتى في كل ما أفتى». .

وروى ابن عبد البر أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه قال: «إن من أفتى الناس في كل ما يسألونه لمجنون». .

وروى ابن عبد البر أيضاً عن نعيم بن حماد؛ قال: سمعت ابن عبيدة يقول: «أجسر الناس على الفتيا أقلهم علماء». .

وروى أيضاً عن سخون بن سعيد: أنه قال: «أجسر الناس على الفتيا أقلهم علماء، يكون عند الرجل الباب الواحد من العلم، فيظن أن الحق كله فيه». .

وروى الدارمي وابن عبد البر عن محمد بن سيرين؛ قال: قال حذيفة رضي الله عنه: «إنما يفتى الناس أحد ثلاثة: رجل يعلم ناسخ القرآن ومنسوخه، وأمير لا يجد بدأ، وأحمق متكلف». .

قال ابن سيرين: «فأنا لست بأحد هذين، وأرجو أن لا أكون أحمق

متكلّفاً».

وروى الدارمي عن محمد - وهو ابن سيرين -؛ قال: «قال عمر لابن مسعود: ألم أنت - أو أنت - أنك تفتي ولست بأمير؟! وَلَ حارئها من تولى قارئها».

ورواه ابن عبد البر في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» عن ابن سيرين؛ قال: «قال عمر لأبي مسعود وعقبة بن عمرو: ألم أنت أنك تفتي الناس؟! وَلَ حارئها من تولى قارئها».

قلت: ما جاء في رواية ابن عبد البر أنَّ عمر رضي الله عنه نهى أبي مسعود عقبة بن عمرو عن الفتيا؛ هو الصحيح، وأما ما جاء في رواية الدارمي أنَّ عمر رضي الله عنه نهى ابن مسعود عن الفتيا؛ فهو غلطٌ وتصحيفٌ؛ لأنَّه قد ثبت عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى أهل الكوفة: «إني قد بعثت إليكم عماراً أميراً، وابن مسعود معلمًا وزيراً، وهما من النجباء من أصحاب محمد ﷺ من أهل بدر؛ فاسمعوا لهما، وتعلموا منهما، واقتدوا بهما، وقد آثرتُكم بعد الله على نفسي».

رواية ابن سعد، والطبراني، والحاكم، وقال: «صحيح على شرط الشيختين»، ووافقه الذهبي في «تلخيصه».

وقوله: «وَلَ حارئها من تولى قارئها»: هو مثلٌ من أمثال العرب، ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام في «كتاب الأمثال»، وذكره غيره ممن صنف في الأمثال.

قال ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث والأثر»: «وفي حديث عمر: قال لأبي مسعود البدرى: «بلغني أنك تفتي، وَلَ حارئها من تولى

قارئها»: جعل الحرّ كنایة عن الشرّ والشّدّة، والبرد كنایة عن الخير والهیئّ؛ أراد: ولّ شرّها من تولّ خيرها، ولّ شدیدها من تولّ هیئّها» انتهى .
وفي «لسان العرب» نحو ذلك .

وروى ابن عبد البر عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ؛ قال: «أدركت عشرين ومة من أصحاب رسول الله ﷺ - أراه قال: في المسجد -، فما كان منهم محدث إلا وَدَ أنَّ أخاه قد كفاه الحديث، ولا مفتٍ إلا وَدَ أنَّ أخاه كفاه الفتيا». .

ورواه الدارمي ، ولفظه: «لقد أدركت في هذا المسجد عشرين ومة من الأنصار، وما منهم من أحد يحدّث بحديث؛ إلا وَدَ أنَّ أخاه كفاه الحديث، ولا يُسأَل عن فتيا؛ إلا وَدَ أنَّ أخاه كفاه الفتيا».

وروى الدارمي أيضاً عن داود - وهو ابن أبي هند -؛ قال: «سألت الشعبي: كيف كتم تصنعون إذا سُئلتم؟ قال: على الخبر وقعت؛ كان إذا سُئل الرجل؛ قال لصاحبه: أفتهم، فلا يزال حتى يرجع إلى الأول». .

وروى ابن عبد البر من طريق ابن وهب؛ قال: أخبرني محمد بن سليمان المرادي عن شيخ من أهل المدينة يُكْنَى أبا إسحاق؛ قال: «كنت أرى الرجل في ذلك الزمان، وإنه ليدخل يسأل عن الشيء، فيدفعه الناس من مجلس إلى مجلس، حتى يدفع إلى مجلس سعيد بن المسيب؛ كراهيته الفتيا، وكانوا يدعون سعيد بن المسيب: الجري». .

وروى ابن عبد البر أيضاً عن أبي المنهال؛ قال: «سألت زيد بن أرقم والبراء بن عازب عن الصرف؟ فجعل كلما سألت أحدهما؛ قال: سل الآخر؛ فإنه خير مني وأعلم مني». .

وقال أبو حَصِين عثمان بن عاصم : «إن أحدهم ليفتني في المسألة ،
ولو وردت على عمر؛ لجمع لها أهل بدر». .
ذكره ابن مفلح في «الأداب الشرعية».

وإذا كان هذا في زمان التابعين ؛ فكيف بأهل زماننا ؟ فإن كثيراً منهم
لا يتورّعون عن الفتيا بغير علم ، بل إن بعضهم لا يالي بمخالفة الكتاب
والسنة في فتاويه ؛ كما سيأتي بيان ذلك في ذكر بعض فتاويهم وأقوالهم
الباطلة إن شاء الله تعالى .



فصل

وقد كان السلف الصالح يتورّعون عن الفتيا بغير علم، وإذا سُئل أحدهم عَمَّا لا علم له به؛ لم يأنف أن يقول: لا أعلم هذا، أو يقول: لا أدرى، أو يقول: سل عن هذا غيري.

وهذا بخلاف ما عليه بعض المتبسين إلى العلم في زماننا؛ فإن كثيراً منهم يتسرّعون إلى الفتيا بغير علم، ويأنف أحدهم أن يقول فيما لا يعلمه: لا أعلم هذا، أو: لا أدرى، أو يقول: سل عن هذا غيري! ويرون في الإحجام عن إجابة السائل غضاضة عليهم، وما علموا أن الخطر العظيم في التسرّع إلى الفتيا بغير علم.

وقد تقدّم قول ابن مسعود رضي الله عنه: «أيها الناس! مَنْ سُئلَ عَنْ عِلْمٍ يَعْلَمُهُ؛ فَلِيُقْرَأَ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ عَنْهُ عِلْمٌ؛ فَلِيُقْرَأَ بِاللهِ أَعْلَمُ؛ فَإِنْ مِنَ الْعِلْمِ أَنْ يَقُولَ لِمَا لَا يَعْلَمُ: اللَّهُ أَعْلَمُ».

وذكر ابن عبد البر بإسناده عن ابن سيرين؛ قال: «لم يكن أحد بعد النبي ﷺ أهيب لما لا يعلم من عمر، وإن أبي بكر نزلت به قضيّة، فلم يجد في كتاب الله منها أصلاً ولا في السنة أثراً، فاجتهدرأيه، ثم قال: هذا رأيي، فإن يكن صواباً؛ فمن الله، وإن يكن خطأً؛ فمني، وأستغفر الله».

وروى ابن عبد البر أيضاً عن أبي معمر - واسمه عبد الله بن سخبزة الأزدي - عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه: أنه قال: «أَيُّ سَمَاءٍ تَظَلَّنِي، أَيُّ أَرْضٍ تَقْلِنِي، إِذَا قَلَّتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ؟!».

قال ابن عبد البر: «وَذَكَرَ مثَلَّ هَذَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِيمُونَ ابْنَ مَهْرَانَ وَعَامِرَ الشَّعْبِيِّ وَابْنَ أَبِي مَلِيْكَةَ».

وروى أيضاً عن زاذان وأبي البختري عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : أنه قال : «أي أرض تقلنِي ، أو سماء تظلنِي ، إذا قلتُ في كتاب الله ما لا أعلم؟!».

وروى الدارمي عن أبي البختري وزاذان ؛ قالا : قال علي رضي الله عنه : «وابردها على الكبد ، إذا سئلتَ عما لا أعلم أن أقول : الله أعلم»

وروى أيضاً عن أبي النعمان - واسمها سالم بن سرح المدنى ، ويقال : ابن خربوذ - عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : أنه قال : «إذا سئلتم عما لا تعلمون ؛ فاهرموا». قالوا : وكيف الهرب يا أمير المؤمنين؟! قال : «تقولون : الله أعلم».

وروى أيضاً عن أبي البختري عن علي رضي الله عنه : أنه قال : «با بردتها على الكبد أن تقول لما لا تعلم : الله أعلم».

وروى أيضاً عن عزرة التميمي ، قال : قال علي رضي الله عنه : «وابردها على الكبد (ثلاث مرات)». قالوا : وما ذلك يا أمير المؤمنين؟ قال : «أن يسأل الرجل عما لا يعلم ، فيقول : الله أعلم».

وذكر ابن مفلح في «الأداب الشرعية» عن علي رضي الله عنه : أنه قال : «خمس لو سافر الرجل فيهن إلى اليمن ؛ لكن عوضاً عن سفره : لا يخشى عبد إلا ربه ، ولا يخاف إلا ذنبه ، ولا يستحي من لا يتعلم ، ولا يستحي من تعلم إذا سئل عما لا يعلم أن يقول : الله أعلم » والصبر من الدين بمنزلة الرأس من الجسد ، وإذا قطع الرأس ؛ توى الجسد» .

النتيجة : الهلاك .

وروى الدارمي أيضاً عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عمر رضي

الله عنهمما: «أن رجلاً سأله عن مسألة؟ فقال: لا علم لي بها. فلما أذبر الرجل؛ قال ابن عمر رضي الله عنهمما: نعم ما قال ابن عمر: سُئل عما لا يعلم؟ فقال: لا علم لي به».

وروى أيضاً عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهمما نحوه.

وروى ابن عبد البر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهمما: «أنه سُئل عن شيء؟ فقال: لا أدرى. فلما ولَّ الرجل؛ قال: نعمًا قال عبد الله بن عمر؛ سُئل عما لا يعلم؟ فقال: لا علم لي به».

وروى ابن عبد البر أيضاً عن مجاهد؛ قال: «سُئل ابن عمر عن فريضة من الصلب؟ فقال: لا أدرى. فقيل له: ما يمنعك أن تجيئه؟ فقال: سُئل ابن عمر عما لا يدرى؟ فقال: لا أدرى».

وروى ابن عبد البر أيضاً عن عقبة بن مسلم؛ قال: «صحبَتْ ابن عمر رضي الله عنهمما أربعة وثلاثين شهراً، فكان كثيراً ما يُسأَل فيقول: لا أدرى. ثم يلتفت إلىَّه فيقول: أتدرى ما يريد هؤلاء؟ يريدون أن يجعلوا ظهورنا جسراً إلى جهنم».

وروى ابن عبد البر أيضاً عن حماد بن زيد عن أبوب؛ قال: «تكلثروا على القاسم بن محمد يوماً بمني ، فجعلوا يسألونه؟ فيقول: لا أدرى. ثم قال: إنا والله ما نعلم كُلَّ ما تَسْأَلُونَا عَنْهُ، وَلَوْ عَلِمْنَا؛ مَا كَتَمْنَاكُمْ، وَلَا حَلَّ لَنَا أَنْ نَكْتُمْكُمْ».

وذكر ابن عبد البر أيضاً عن القاسم: أنه قال: «يا أهلَّ العرَاقِ: إنا والله لا نعلم كثيراً مما تَسْأَلُونَا عَنْهُ، وَلَأَنْ يعيشَ الْمَرءُ جاهلاً لَا يَعْلَمُ مَا افْتَرَضَ عَلَيْهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَقُولَ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ مَا لَا يَعْلَمُ».

وذكر ابن عبد البر أيضاً عن ابن عون؛ قال: «كنت عند القاسم بن محمد، إذ جاءه رجل، فسألته عن شيء؟ فقال القاسم: لا أحسنه. فجعل الرجل يقول: إني دفعت إليك، لا أعرف غيرك. فقال القاسم: لا تنظر إلى طول لحيتي وكثرة الناس حولي ، والله ما أحسنه. فقال شيخ من قريش جالس إلى جنبه: يا ابن أخي! الزمها؛ فوالله؛ ما رأيتكم في مجلس أبل منك اليوم. فقال القاسم: والله؛ لأن يقطع لسانى أحب إليّ من أن أتكلّم بما لا علم لي به».

وروى ابن عبد البر أيضاً عن عبد الملك بن أبي سليمان؛ قال: «سئل سعيد بن جُبَير عن شيء؟ فقال: لا أعلم. ثم قال: ويل للذى يقول لما لا يعلم: إني أعلم».

وروى ابن عبد البر أيضاً عن ابن وهب؛ قال: سمعت مالكاً يقول: «سأّل عبدالله بن نافع أيوب السختياني عن شيء؟ فلم يجده، فقال له: لا أراك فهمت ما سأّلتاك عنه. قال: بلى. قال: فلم لا تجيئني؟ قال: لا أعلم».

وروى أيضاً عن عبد الرحمن بن مهدي؛ قال: «كنا عند مالك بن أنس، فجاءه رجل، فقال له: يا أبا عبدالله! جئتكم من مسيرة ستة أشهر، حملني أهل بلدي مسألة أسألك عنها. قال: فسل. فسأله الرجل عن المسألة؟ فقال: لا أحسنها. قال: فبهرت الرجل كأنه قد جاء إلى من يعلم كل شيء. فقال: أي شيء أقول لأهل بلدي إذا رجعت إليهم؟ قال: تقول لهم: قال مالك: لا أحسن».

قال ابن عبد البر: «وذكر ابن وهب في كتاب «المجالس»؛ قال

سمعت مالكاً يقول: ينبغي للعالم أن يألف فيما أشكل عليه قول: لا أدرى؛ فإنه عسى أن يهياً له خير. قال ابن وهب: و كنتُ أسمعه كثيراً ما يقول: لا أدرى. وقال في موضع آخر: لو كتبنا عن مالك: لا أدرى؛ لملأنا الألواح».

قال ابن وهب: وسمعت مالكاً - وذكر قول القاسم بن محمد: «لأن يعيش الرجل جاهلاً خير من أن يقول على الله ما لا يعلم» -، ثم قال: «هذا أبو بكر الصديق، وقد خصَّ الله بما خصَّ به من الفضل، يقول: لا أدرى».

وقال ابن وهب: وحدَثني مالك؛ قال: «كان رسول الله ﷺ إمام المسلمين، وسيد العالمين» يسئل عن الشيء، فلا يجيب حتى يأتيه الوحي».

وذكر عبد الرحمن بن مهدي عن مالك بعض هذا، وفي روايته هذه:
«الملائكة قد قالت: لا علم لنا».

قال ابن عبد البر: وذكر أبو داود في تصنيفه لحديث مالك: حدثنا عباس العنبري؛ قال: حدثنا عبد الرزاق؛ قال: قال مالك: «كان ابن عباس رضي الله عنهما يقول: إذا أخطأ العالم: لا أدرى؛ أصيَّت مقاتلته».

وروى أبو داود أيضاً عن مالك عن يحيى بن سعيد؛ قال: قال ابن عباس رضي الله عنهما: «إذا ترك العالم: لا أعلم؛ فقد أصيَّت مقاتلته».

قال: وحدثنا أحمد بن حنبل؛ قال: حدثنا محمد بن إدريش؛ قال:
سمعت مالكاً يقول: سمعت ابن عجلان يقول: «إذا أخطأ العالم: لا
أدرى؛ أصيَّت مقاتلته».

وروى ابن عبد البر أيضاً من طريق الإمام أحمد؛ قال: حدثني محمد بن إدريس الشافعي؛ قال: سمعت مالك بن أنس يقول: سمعت ابن عجلان يقول: «إذا أغفل العالم: لا أدرى؛ أصيّبت مقاتله». قال ابن عبد البر: «وقال أبو الدرداء: قول الرجل فيما لا يعلم: لا يعلم: نصف العلم».

وذكر ابن مقلح في «الأداب الشرعية» عن الشعبي: أنه قال: «لا أدرى: نصف العلم».

قال: وبياناً حسن عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: أنه قال: «من علم الرجل أن يقول لما لا يعلم: الله أعلم؛ لأن الله عزّ وجلّ قال لرسوله عليه الصلاة والسلام: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلَّفِينَ﴾».

قال: وصح عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه قال: «العلم ثلاثة: كتاب ناطق، وسنة ماضية، ولا أدرى».

قال: وقال أحمد في رواية المروذى: «ليس كل شيء ينبغي أن يتكلّم فيه. وذكر أحاديث النبي ﷺ وكان يسأل؟ فيقول: «لا أدرى، حتى أسأل جبريل»».

قال: وقال عبدالله: سمعت أبي يقول: «كان سفيان لا يكاد يفتني في الطلاق، ويقول: من يحسن ذا؟ من يحسن ذا؟».

وقال في رواية أبي الحارث: «وددت أنه لا يسألني أحدٌ عن مسألة، وما شيء أشد على من أن أسأله عن هذه المسائل، البلاء يخرجه الرجل عن عيشه ويقتل دنه، وخاصة مسائل الطلاق والفروج».

وقال سفيان: «من فتنة الرجل إذا كان فقيهاً أن يكون الكلام أحب إليه من السكوت».

وقال المروذى: «قلت لأبي عبدالله: إن العالم يظنونه عنده علم كل شيء. فقال: قال ابن مسعود رضي الله عنه: «إن الذي يفتى الناس في كل ما يستفتونه لمجنون»، وأنكر أبو عبدالله على من يتهم في المسائل والجوابات.

وسمعت أبا عبدالله يقول: «ليتق الله عبد ولينظر ما يقول وما يتكلم به؛ فإنه مسؤول».

وقال: «من أفتى الناس ليس ينبغي أن يحمل الناس على مذهبه ويشدّ عليهم».

وقال في رواية ابن القاسم: «إنما ينبغي أن يؤمر الناس بالأمر البين الذي لا شك فيه، وليت الناس إذا أمروا بالشيء الصحيح أن لا يجاوزوه».

ونقل محمد بن أبي طاهر عنه: أنه سُئل عن مسألة في الطلاق؟ فقال: «سل غيري، ليس لي أفتى في الطلاق بشيء».

وقال في رواية ابن منصور: «لا ينبغي أن يجيز في كل ما يستفتى».

وصحَّ عن مالك: أنه قال: «ذُلٌ وإهانة للعلم أن تجيز كل من سألك».

وقال أيضاً: «كل من أخبر الناس بكل ما يسمع فهو مجنون».

وقال أحمد في رواية أحمد بن علي الأبار: وقال له رجل: حلفت بيمين لا أدري إيش هي؟ قال: «ليت أنت إذا ذريت دريت أنا».

وقال في رواية الأثرم: «إذا هاب الرجل شيئاً؛ فلا ينبغي أن يُحمل على أن يقول».

وقال في رواية المروذى: «إن الذي يفتى الناس يتقدّم أمراً عظيماً، أو قال: يقدم على أمر عظيم، ينبغي لمن أفتى أن يكون عالماً بقول من تقدّم، وإلا؛ فلا يفتى».

وقال في رواية الميموني: «من تكلّم في شيء ليس له فيه إمام؛ أخافُ عليه الخطأ».

وسائل إسحاق بن إبراهيم عن الحديث الذي جاء: «أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على النار»؛ ما معناه؟ قال أبو عبدالله: «يفتي بما لم يسمع».

وقال محمد بن أبي حرب: سمعت أبا عبدالله وسئل عن الرجل يفتى بغير علم؟ قال: «يروي عن أبي موسى»؛ قال: «يمرق من دينه».

وقال ابن مفلح: قال الزهرى عن خالد بن أسلم أخي زيد بن أسلم؛ قال: «كنا مع ابن عمر رضي الله عنهما، فسأله أعرابي: أترث العمة؟ فقال: لا أدرى. قال: أنت لا تدرى؟! قال: نعم؛ اذهب إلى العلماء فاسألهما. فلما أذهب الرجل قبل ابن عمر يده، فقال: يعما قال أبو عبد الرحمن، سُئل عما لا يدرى؟ فقال: لا أدرى».

وقال أبو حصين عثمان بن عاصم: «إن أحدهم ليفتى في المسألة، ولو وردت على عمر؛ لجمع لها أهل بدر».

وقال القاسم وابن سيرين: «لأن يموت الرجل جاهلاً خيراً له من أن يقول ما لا يعلم».

وقال مالك عن القاسم بن محمد: «إن من إكرام المرء لنفسه أن لا يقول إلا ما أحاط به علمه».

وقال عبد الرزاق: عن معمر، قال: «سأل رجل عمرو بن دينار عن مسألة؟ فلم يجده، فقال الرجل: إن في نفسي منها شيئاً؛ فأجبني». فقال: إن يكن في نفسك منها مثل أبي قبيس أحب إلىَّ أن يكون في نفسي منها مثل الشعراً».

وقال ابن مهدي: «سأل رجل مالك بن أنس عن مسألة؟ فطال ترداده إليه فيها، وألح عليه، فقال: ما شاء الله يا هذا! إني لم أتكلم إلا فيما أحتسب فيه الخير، ولست أحسن مسألتك هذه».

وقال ابن وهب: «سمعت مالكاً يقول: العجلة في الفتوى نوع من الجهل والخُرق^(١)، وكان يُقال: الثاني من الله، والعجلة من الشيطان».

قال ابن مفلح: وإن كان مَن يفتني يعلم من نفسه أنه ليس أهلاً للفتوى؛ لفوats شرط، أو وجود مانع، ولا يعلم الناس ذلك منه؛ فإنه يحرم إفشاء الناس في هذه الحال بلا إشكال، فهو يسارع إلى ما يحرم، لا سيما إن كان الحامل على ذلك غرض الدنيا. وأما السلف؛ فكانوا يتركون ذلك خوفاً، ولعل غيره يكفيه، وقد يكون أدنى؛ لوجود من هو أولى منه.

قال ابن معين: «الذي يحدث بالبلدة وبها مَن هو أولى منه بالحديث فهو أحمق».

وقال مالك: «ما أفتيت حتى شهد لي سبعون أني أهل لذلك».

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» وابن منظور في «لسان العرب»: «الخُرق بالضم: الجهل والحمق».

وقال ابن عيينة وسحنون : «أجسر الناس على الفتيا أقلمهم علمًا».

قال سحنون : «أشقى الناس من باع آخرته بدنيا غيره».

وقال سفيان : «أدركت الفقهاء وهم يكرهون أن يجيروا في المسائل والفتيا حتى لا يجدوا بدًّا من أن يفتوا».

وقال : «أعلم الناس بالفتيا أسلكthem عنها، وأجهلهم بها أنطقهم فيها».

وبكى ربيعة ، فقيل له : ما يبكيك؟ فقال : «استفتي من لا علم له ، وظهر في الإسلام أمر عظيم».

وقال : «ولبعض من يفتني هنا أحُق بالسجن من السرّاق».

وذكر الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» عن عبد العزيز بن أبي سلمة - يعني : الماجشون - ؛ قال : «قلت لربيعة في مرضه الذي مات فيه : إنما قد تعلمنا منك ، وربما جاءنا من يستفتنا في الشيء لم نسمع فيه شيئاً ، فترى أن رأينا خيراً له من رأيه لنفسه فنفتئه؟ قال : فقال : أقعدوني . ثم قال : ويحك يا عبد العزيز ! لأن تموت جاهلاً خيراً من أن تقول في شيء بغير علم ، لا ، لا (ثلاث مرات)».

فليتأمل المتسرون إلى الفتيا بغير علم ما ذكرته في هذا الفصل والفصل الذي قبله من أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أكابر العلماء في التشديد في الفتيا بغير علم ، ولا يأمنوا أن يكون لهم نصيب وافر من الإثم على فتاویهم الخاطئة .

ولا يأنف العاقل أن يقول فيما لا يعلم : لا أعلم هذا ، أو يقول : لا

أدرى ؟ فقد تقدّم عن أبي الدرداء والشعبي أن هذه الكلمة نصف العلم .
وللعلّاقل أسوة حسنة في رسول الله ﷺ؛ فقد تقدّم أنه كان يُسأَل عن
الشيء ؟ فلا يجيب حتى يأتيه الوحي ، وتقدّم أيضاً أنه كان يُسأَل ؟ فيقول:
«لا أدرى حتى أسأَل جبريل». .

وللعلّاقل أيضاً أسوة بأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلي بن
أبي طالب رضي الله عنهم ؛ فقد تقدّم عنهم أنهم كانوا يتورّعون عن الفتيا
بغير علم .

وكذلك له أسوة بمن تقدّم ذكرهم من الصحابة والتبعين الذين قد
ثبت عنهم أنهم كانوا يمتنعون من الفتيا بغير علم ، ولا يأنفون من قول : لا
أعلم هذا ، أو : لا أدرى ، ولا يرون بذلك بأساً ولا غضاضة عليهم .

ولقد أحسن الراجز حيث يقول :

وَكُلُّ خَيْرٍ فِي اتَّبَاعِ مَنْ سَلَفَ



فصلٌ

وقد كان السلف الصالح يكرهون السؤال عما لم يقع، ويمتنعون من الإفتاء فيه، وبعضهم يشدد في ذلك وينهى عنه، وقد جاء عنهم في ذلك آثار كثيرة؛ منها:

ما رواه الدارمي: «أن رجلاً جاء إلى ابن عمر رضي الله عنهما، فسألته عن شيء؟ فقال له ابن عمر رضي الله عنهما: لا تسأل عما لم يكن؛ فإني سمعت عمر بن الخطاب يلعن من سأله عما لم يكن».

وقد رواه ابن عبد البر من طريقين عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه قال: «لا تسألو عما لم يكن؛ فإني سمعت عمر يلعن من سأله عما لم يكن».

وروى ابن عبد البر أيضاً عن طاوس؛ قال: قال عمر رضي الله عنه: «إنه لا يحل لأحد أن يسأل عما لم يكن، إن الله تبارك وتعالى قد قضى فيما هو كائن».

وروى الدارمي وابن عبد البر عن طاوس؛ قال: قال عمر بن الخطاب وهو على المنبر: «أخرج بالله على كل أمرٍ سأله عن شيء لم يكن؛ فإن الله قد بين ما هو كائن».

وروى الإمام أحمد من رواية ليث عن طاوس عن ابن عمر رضي الله عنهما؛ قال: «لا تسألو عما لم يكن؛ فإني سمعت عمر ينهى أن يسأل عما لم يكن».

وروى ابن عبد البر عن مسروق؛ قال: «سألت أبي بن كعب عن

مسألة؟ فقال: أكانت هذه بعد؟ قلت: لا. قال: فأجمّني^(١) حتى تكون».

وروى الدارمي عن عامر وهو الشعبي -؛ قال: «سُئل عمار بن ياسر رضي الله عنه عن مسألة؟ فقال: هل كان هذا بعد؟ قالوا: لا. قال: دعونا حتى تكون، فإذا كانت؛ تجشّمناها^(٢) لكم».

وروى أيضاً عن الزهري؛ قال: «بلغنا أن زيد بن ثابت الأنباري رضي الله عنه كان يقول إذا سُئل عن الأمر: أكان هذا؟ فإن قالوا: نعم قد كان؛ حدث فيه بالذي يعلم والذي يرى، وإن قالوا: لم يكن؛ قال: فذروه حتى يكون».

وروى ابن عبد البر عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه: «أنه كان لا يقول برأيه في شيء يُسأله عنه حتى يقول: أنزل أم لا؟ فإن لم يكن نزل؛ لم يقل فيه، وإن يكن وقع؛ تكلم فيه».

قال: «وكان إذا سُئل عن مسألة يقول: أوقعت؟ فيقال له: يا أبا سعيد! ما وقعت، ولكنّا نُعدُّها. فيقول: دعوها. فإن كانت وقعت؛ أخبرهم».

وروى أيضاً عن موسى بن علي عن أبيه؛ قال: «كان زيد بن ثابت إذا سأله إنسان عن شيء؛ قال: آللله؟ أكان هذا؟ فإن قال: نعم؛ نظر، وإنما؛ لم يتكلّم».

وروى أيضاً عن عامر وهو الشعبي -؛ قال: «أتني زيد بن ثابت قوم، فسألوه عن أشياء؟ فأخبرهم بها، فكتبواها، ثم قالوا: لو أخبرناه». قال: «فأتوه، فأخبروه، فقال: عذراً؛ لعل كل شيء حدثكم به خطأ، إنما

(١) أي: أرجوني. قال في «لسان العرب»: «الجمام بالفتح: الراحة».

(٢) التجسم: التكليف. قال في «لسان العرب»: «تجسمته: إذا تكفلته».

اجتهدت لكم رأيي».

وروى الدارمي عن عامر؛ قال: «استفتى رجل أبي بن كعب، فقال: يا أبا المنذر! ما تقول في كذا وكذا؟ قال: يابني! أكان الذي سألتني عنه؟ قال: لا. قال: أما لا؛ فأجلّني حتى يكون، فنعالج حتى نخبرك».

وروى أيضاً عن مسروق؛ قال: «كنت أمشي مع أبي بن كعب، فقال فتى: ما تقول يا عمّاه كذا وكذا؟ قال: يا ابن أخي! أكان هذا؟ قال: لا. قال: فأعفنا حتى يكون».

وروى أيضاً عن عمرو بن ميمون عن أبيه عن ابن عباس؛ قال: «سألته عن رجل أدرك رمضانان؟ فقال: أكان أو لم يكن؟ قال: لم يكن بعد. قال: اترك بليّة حتى تنزل. قال: فدللتنا له رجلاً، فقال: قد كان. فقال: يطعم عن الأول منها ثلاثين مسكتيناً لكل يوم مسكون».

وروى أيضاً عن عبيد بن جريج؛ قال: «كنت أجلس بمكة إلى ابن عمر يوماً وإلى ابن عباس يوماً، مما يقول ابن عمر فيما يُسأل: لا علم لي: أكثر مما يفتني به».

وروى أيضاً عن الصلت بن راشد؛ قال: «سألت طاووساً عن مسألة؟ فقال: كان هذا. قلت: نعم. قال: الله؟ قلت: الله. ثم قال: إن أصحابنا أخبرونا عن معاذ بن جبل أنه قال: يا أيها الناس! لا تعجلوا بالباء قبل نزوله فيذهب بكم هنا وهنا؛ فإنكم إن لم تعجلوا بالباء قبل نزوله؛ لم ينفك المسلمون أن يكرن فيهم من إذا سُئل سُدَّد، وإذا قال وُفق».

وقد رواه ابن عبد البر في كتاب «جامع بيان العلم وفضله» مرفوعاً إلى النبي ﷺ، ورجاله ثقات؛ إلا أنه مرسل؛ فإن طاووساً لم يدرك معاذ بن

جبل رضي الله عنه.

وروى ابن عبد البر أيضاً عن يزيد بن أبي حبيب: «أن عبد الملك بن مروان سأله ابن شهاب عن شيء؟ فقال له ابن شهاب: أكان هذا يا أمير المؤمنين؟ قال: لا. قال: فدعه؛ فإنه إذا كان؛ أتني الله بفرج».

وروى الحاكم في «تاريخه» عن عكرمة، قال: قاتلي ابن عباس رضي الله عنهما: «انطلق؛ فأفت الناس، فمن سألك عمماً يعنيه؟ فأفته، ومن سألك عمماً لا يعنيه؛ فلا تفته؛ فإنك تطرح عن نفسك ثلاثي مؤنة الناس».

وقد ذكر ابن مقلع في «الأداب الشرعية» عن الشافعي أنه احتاج على كراهة السؤال عن الشيء قبل وقوعه بقول الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءِ إِنْ تَبَدَّلْ لَكُمْ تَسْوِيْكُمْ...» الآية، وبما جاء في حديث اللعان: أن رسول الله ﷺ كره المسائل وعابها، وبما في «الصحيحين» عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ «كان ينهى عن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال».

قال: وقال البيهقي في كتاب «المدخل»: «كره السلف السؤال عن المسألة قبل كونها إذا لم يكن فيها كتاب ولا سنة» انتهى.

وروى ابن عبد البر عن عمر رضي الله عنه: أنه كان يقول: «إياكم وهذه العضل؛ فإنها إذا نزلت؛ بعث الله لها من يقيمه ويفسرها».

قلت: ما ذكر في هذا الفصل من كراهة السؤال عمماً لم يقع، والنهي عنه، والتشديد فيه، قد خالفه بعض طلاب العلم في زماننا، فتجد أحدهم يجمع المسائل الكثيرة من غرائب المسائل وصعباتها، ومن الأشياء التي لم

تقع، ثم يدور بها على العلماء والمتسبّين إلى العلم ليستزّلهم ويأخذ
بزلاتهم فيها.

وهؤلاء قد ارتكبوا ما نهى عنه رسول الله ﷺ من كثرة السؤال، وما
نهى عنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وشدّد فيه، من السؤال عما لم
يكن.

وينبغي للعلماء أن يحذرُوا من هؤلاء المتعمّقين، ولا يسترسلوا معهم
في الإجابة عن الأشياء التي لم تقع.

وقد قال الإمام أحمد في رواية ابن متصور: «لا ينبغي أن يُجِيبَ في
كل ما يستفتى».

ذكره ابن مفلح في «الأداب الشرعية»؛ قال: «وصح عن مالك أنه
قال: ذل وإهانة للعلم أن تجِيب كلَّ مَنْ سألك».

وذكر عن الحسن البصري أنه قال: «شرار عباد الله ينتقون شرار
المسائل يعمّون بها عباد الله».

وقال مالك: «قال رجل للشعبي: إني خبأت لك مسائل. قال:
أخبأها لإبليس حتى تلقاه فتسأله عنها».

وقال مالك: «العلم والحكمة نور يهدي الله به مَنْ يشاء، وليس
بكثرة المسائل.



فصل

ومن هذا الباب السؤال عن الأغلوطات، وهي شداد المسائل وصعبها، وهذا مما يفعله بعض الناس في زماننا.

وقد ورد النهي عن ذلك؛ كما في الحديث الذي رواه الإمام أحمد من طريق الأوزاعي عن عبدالله بن سعد عن الصنابحي عن رجل من أصحاب النبي ﷺ؛ قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الغلوطات».

قال الأوزاعي : «(الغلوطات) : شداد المسائل وصعبها».

وروى الإمام أحمد أيضاً وأبو داود من طريق الأوزاعي عن عبدالله ابن سعد عن الصنابحي عن معاوية رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «أنه نهى عن الغلوطات».

ورواه ابن عبد البر، لفظه: «أن النبي ﷺ نهى عن الأغلوطات».

وفي رواية له عن معاوية رضي الله عنه: أنهم ذكروا المسائل عنده، فقال: «أما تعلمون أن رسول الله ﷺ نهى عن عضل المسائل؟».

قال الخطابي في «معالم السنن» : «المعنى : أنه نهى أن يُعرض العلماء بصعب المسائل التي يكثر فيها الغلط ليسزلوا ويستسقط رأيهم فيها، وفيه كراهة التعمق والتکلف فيما لا حاجة للإنسان إليه من المسألة، ووجوب التوقف عملاً لا علم للمسؤول به، وقد رويانا عن أبي بن كعب: أن رجلاً سأله عن مسألة فيها غموض، فقال: «هل كان هذا بعده». قال: لا. فقال: «أمهلني إلى أن يكون». وسأل رجل مالك بن أنس عن رجل شرب في الصلاة ناسياً، فقال: ولم لم يأكل؟! ثم قال: حدثنا الزهرى عن علي بن حسين: أن النبي ﷺ قال: «إن من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»

انتهى .

وروى ابن عبد البر عن الأوزاعي : أنه قال : «إذا أراد الله أن يحرم
عبده بركة العلم؛ ألقى على لسانه الأغالط» .

قال ابن عبد البر: وروينا عن حسن: أنه قال: «إن شرار عباد الله
الذين يجيئون بشرار المسائل يعتنون بها عباد الله» .

وقد تقدّم هذا فيما ذكره ابن مفلح في «الأداب الشرعية» .



فصل

ومن أعظم الأمور خطراً: الإفتاء بالأراء المخالفة للكتاب والسنّة، وهذا مما وقع فيه كثير من المتسبّين إلى العلم قديماً وحديثاً، وما أكثرهم في زماننا، كفانا الله وجميع المسلمين من شرهم ومن شر فتاوّيهم.

وقد أخبر النبي ﷺ عن هذا الصنف من الناس فيما رواه: الإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، والترمذى، وابن ماجه، والدارمى؛ عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يُقْ عالماً، أتَخَذَ النَّاسُ رؤسَاء جهالاً، فَسُئلُوا؟ فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضْلَلُوا».

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح، وقد روى هذا الحديث الزهرى عن عروة عن عبدالله بن عمرو، وعن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ مثل هذا».

وقال البخارى في (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة) من «صحيحه»: (باب ما يذكر من ذم الرأي وتکلف القياس): «﴿وَلَا تَقْفُ﴾ لا تقل. «﴿مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾».

ثم روى عن عروة؛ قال: «حجّ علينا عبدالله بن عمرو، فسمعته يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه انتزاعاً، ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم، فيبقى ناسٌ جهال، يستفتون فيفتون برأيهم، فيضلُّون ويُضلَّلون»، فحدثت به عائشة زوج النبي ﷺ، ثم إن عبدالله بن عمرو حجّ بعد، فقالت: يا ابن أخي! انطلق إلى

عبدالله، فاستبشرت لي منه الذي حدثني عنه، فجئته، فسألته، فحدثني به كنحو ما حدثني، فأتيت عائشة، فأخبرتها، فعجبت فقالت: والله؛ لقد حفظ عبدالله بن عمرو». وقد رواه مسلم بن حمزة.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ نحو حديث عبدالله ابن عمرو رضي الله عنهما.

رواية الطبراني في «الأوسط»، قال الهيثمي: «وفي عبدالله بن صالح كاتب الليث، وهو ضعيف، وقد وثق».

قلت: يشهد لحديثه ما تقدم قبله عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

وعن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ نحو حديث عبدالله ابن عمرو رضي الله عنهما.

رواية البزار، قال الهيثمي: «وفي عبدالله بن صالح كاتب الليث، وهو ضعيف، ووثقه عبد الملك بن شعيب بن الليث».

قلت: يشهد لحديثها ما تقدم من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

وعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: أنه قال: «لا يأتي عليكم عام إلا وهو شرٌّ من الذي كان قبله، أما إني لست أعني عاماً أخضب من عام، ولا أميراً خيراً من أمير، ولكن علماؤكم وخياركم يذهبون، ثم لا تجدون منهم خلفاً، ويجيء قومٌ يقيسون الأمور بآرائهم، فيهدم الإسلام وينتم».

رواية الدارمي، وابن وضاح، وابن عبد البر.



فصلٌ

وقد كان السلف الصالح يعتمدون في القضاء والإفتاء على ما جاء في القرآن، وإذا لم يجدوا الحكم في القرآن؛ رجعوا إلى السنة، وإذا لم يجدوه في السنة؛ اجتهدوا آراءهم، وقد جاء في ذلك حديث عن النبي ﷺ وأثار كثيرة عن الصحابة رضي الله عنهم:

فأما الحديث الذي جاء عن النبي ﷺ؛ فهو حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ لما أراد أن يبعثه إلى اليمن؛ قال: «كيف تقضي إذا عرض لك قضاة؟». قال: أقضى بكتاب الله. قال: «فإن لم تجد في كتاب الله؟». قال: أقضى بسنة رسول الله ﷺ. قال: «فإن لم تجد في سنة رسول الله؟». قال: اجتهدرأبِي ولا آلو. قال: فضرب رسول الله ﷺ بيده في صدرِي، وقال: «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله».

رواه: الإمام أحمد، وأبو داود، والترمذى، والدارمى، والدارقطنى، والبيهقي، وغيرهم.

وأما الآثار المروية عن الصحابة رضي الله عنهم:

فال الأول منها ما رواه الدارمي عن ميمون بن مهران؛ قال: «كان أبو بكر رضي الله عنه إذا ورد عليه الخصم؛ نظر في كتاب الله، فإن وجد فيه ما يقضي بينهم قضى به، وإن لم يكن في الكتاب، وعلم من رسول الله ﷺ في ذلك الأمر سنة؛ قضى بها، فإن أعياه؛ خرج فسأل المسلمين وقال: أتاني كذا وكذا؛ فهل علمتم أن رسول الله ﷺ قضى في ذلك بقضاء، فربما اجتمع إليه الغر كلهم يذكر من رسول الله ﷺ فيه قضاء، فيقول أبو

بكر رضي الله عنه : الحمد لله الذي جعل فينا من يحفظ على نبينا . فإن أعياه أن يجد فيه سنة من رسول الله ﷺ؛ جمع رؤوس الناس وختارهم ، فاستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهما على أمرٍ، قضى به».

وقد رواه البيهقي بنحوه ، وزاد : «قال جعفر (يعني : ابن برقان) : وحدثني ميمون : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يفعل ذلك ، فإن أعياه أن يجد في القرآن والسنة ؛ نظر : هل كان لأبي بكر رضي الله عنه فيه قضاء ، فإن وجد أبا بكر رضي الله عنه قد قضى فيه بقضاء ؛ قضى به ، وإن دعا رؤوس المسلمين وعلماءهم ، فاستشارهم ، فإذا اجتمعوا على الأمر قضى بيدهم».

الثاني من الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم : ما رواه الدارمي عن الشعبي عن شريح : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إليه : «إن جاءك شيء في كتاب الله ؛ فاقض به ، ولا يلتفت عنه الرجال ، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله ؛ فانظر سنة رسول الله ﷺ ، فاقض بها ، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله ولم يكن فيه سنة من رسول الله ﷺ فانظر ما اجتمع عليه الناس ؛ فخذ به ، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله ولم يكن في سنة رسول الله ﷺ ولم يتكلّم فيه أحدٌ قبلك ؛ فاختر أي الأمرين شئت ، إن شئت أن تجتهد برأيك ثم تقدم فقدم ، وإن شئت أن تتأخر فتأخر ، ولا أرى التأخر إلا خيراً لك».

ورواه : السائي ، والبيهقي ؛ بنحوه .

الثالث : عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه : أنه قال : «إذا سئلتم عن شيء ؛ فانظروا في كتاب الله ، فإن لم تجدوه في كتاب الله ؛ فففي سنة

رسول الله ﷺ، فإن لم تجده في سنة رسول الله ﷺ؛ فما أجمع عليه المسلمون، فإن لم يكن فيما اجتمع عليه المسلمون؛ فاجتهد رأيك، ولا تقل: إني أخاف وأخشى؛ فإن الحلال بين، والحرام بين، وبين ذلك أمور مشتبهة؛ فدع ما يربك إلى ما لا يربك».

رواه: الدارمي، والنسائي، والحاكم، والبيهقي، وصححه الحاكم والذهبـي.

الرابع: عن زيد بن ثابت رضي الله عنه: أنه قال لمسلمة بن مخلد: «اقض بكتاب الله عزوجل، فإن لم يكن في كتاب الله؛ ففي سنة النبي ﷺ، فإن لم يكن في سنة النبي ﷺ؛ فادع أهل الرأي، ثم اجهد». رواه البيهـي.

الخامس: عن عبيد الله بن أبي يزيد؛ قال: سمعت عبد الله بن عباس رضي الله عنـهما: «إذا سُئل عن شيءٍ هو في كتاب الله؛ قال به، وإذا لم يكن في كتاب الله وقاله رسول الله ﷺ؛ قال به، وإن لم يكن في كتاب الله ولم يقله رسول الله ﷺ وقاله أبو بكر وعمر رضي الله عنـهما؛ قال به، وإلا؛ اجتهد رأـيـه».

رواه: الدارمي والـبيـهـي، وهذا لفظه.

السادس: عن أبي الشعثاء - واسمه جابر بن زيد -: أن ابن عمر رضي الله عنـهما لقيه في الطواف، فقال: «يا أبي الشعثاء! إنك من فقهاء البصرة؛ فلا تفت إلا بقرآن ناطق أو سنة ماضية، فإنك إن فعلت غير ذلك؛ هلكت وأهلكـتـ».

رواه الدارمي.

وروى الدارمي أيضاً عن أبي نصرة؛ قال: لما قدم أبو سلمة البصرة؛ أتيته أنا والحسن، فقال للحسن: «أنت الحسن؟ ما كان أحداً بالبصرة أحب إلي لقاء منك، وذلك أنه بلغني ذلك تفتى برأيك؛ فلا تفت برأيك؛ إلا أن تكون سنة عن رسول الله ﷺ أو كتاب منزل».

وروى الدارمي أيضاً عن معتمر عن أبيه؛ قال: قال ابن عباس رضي الله عنهما: «أما تخافون أن تعذبوا أو يخسف بكم أن تقولوا قال رسول الله وقال فلان؟!».

وروى الدارمي أيضاً عن الأوزاعي؛ قال: «كتب عمر بن عبد العزيز: إنه لا رأي لأحد في كتاب، وإنما رأي الأئمة فيما لم ينزل فيه كتاب، ولم تمض به سنة عن رسول الله ﷺ، ولا رأي لأحد في سنة سُنّتها رسول الله ﷺ».

وروى الدارمي أيضاً عن عبيد الله بن عمر: أن عمر بن عبد العزيز خطب فقال: «يا أيها الناس! إن الله لم يبعث بعد نبيكم نبياً، ولم ينزل بعد الكتاب الذي أنزله عليه كتاباً، فما أحَلَ الله على لسان نبيه؛ فهو حلال إلى يوم القيمة، وما حرم على لسان نبيه؛ فهو حرام إلى يوم القيمة، إلا وإنه ليس لأحد من خلق الله أن يُطاع في معصية الله».

وقد دلَّ حديث معاذ بن جبل الذي تقدَّم ذكره في أول الفصل وما ذكر بعده من الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم على أنه لا يسوغ الاجتهاد والعمل بالرأي مع وجود الدليل من الكتاب أو السنة أو الإجماع.

وهذا منها خالف فيه كثيرٌ من المتسرعين إلى الفتيا في زماننا، فتجدهم لا يبالون أن يفتوا بأرائهم ونظرياتهم مع وجود ما يخالفها من أدلة

الكتاب أو السنة أو الإجماع.

ومن كانوا بهذه المثابة؛ فلا شك أنهم قد تعرّضوا لخطر عظيم، وهو حمل أوزار الذين يعلمون بفتاويهم وأخطائهم وأقوالهم الباطلة، والدليل على هذا:

قول الله تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوا أُوزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أُوزَارِ الَّذِينَ يُضْلِلُونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾.

وقول النبي ﷺ: «مَنْ أَفْتَى بِفَتِيَا غَيْرَ ثَبَتَ؛ فَإِنَّمَا إِنْهَى عَلَى مَنْ أَفْتَاهُ»، وقد ذكرتُ هذا الحديث في أول الكتاب؛ فليراجع^(۱).

وَدَلِيلُ حديث معاذ بمفهومه على أن من أفتى برأيه مع وجود ما يخالف ذلك من الكتاب أو السنة؛ فقد عمل بما يسخط الرسول ﷺ، ومن عمل بما يسخط الرسول ﷺ؛ فلا شك أنه قد تعرّض لسخط الله تعالى؛ لأن الله تعالى يقول:

﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا﴾.

وثبت عن النبي ﷺ: أنه قال: «مَنْ أطَاعَنِي؛ فَقَدْ أطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي؛ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ».

رواه الإمام أحمد، والبخاري ومسلم، والنسياني، وابن ماجه؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فليحذر العاقل من التعرّض لما يسخط الله تعالى ويُسخط رسوله ﷺ، ومن التعرّض لحمل أوزار الناس وآثامهم.

(۱) انظر (ص ۶).

فصلٌ

والفتوى بغير علم مزلة أقدام ، وباب من أبواب الضلال والإضلal
كما تقدّم النص على ذلك في حديث عبد الله بن عمرو الذي جاء فيه
الإخبار عن قبض العلم .

فليحذر المؤمن الناصح لنفسه من تتبع زلّات العلماء ، والأخذ
برخصهم ؛ فإن زلّاتهم من هواهم الإسلام ، ومن أخذ برخصهم ؛ اجتمع فيه
الشر كلّه .

وقد روي عن النبي ﷺ أنه كان يخوّف على أمته من زلّات العلماء .
وقد جاء في ذلك عدة أحاديث :

أحدها : ما رواه الطبراني في «الصغير» عن معاذ بن جبل رضي الله
عنه ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : «إنّي أحاف عليكم ثلاثة ، وهي كائنات :
زلة عالم ، وجدال منافق بالقرآن ، ودنيا تفتح عليكم» .

الثاني : ما رواه الطبراني في «الكبير» عن أبي الدرداء رضي الله عنه :
أن رسول الله ﷺ قال : «أحاف على أمتي ثلاثة (وذكر منها زلة العالم)» .

الثالث : ما رواه البهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي
ﷺ : أنه قال : «إن أشد ما أتّخوّف على أمتي ثلاثة (فذكرها ومنها زلة
العالم)» .

الرابع : ما رواه : أبو نعيم في «الحلية» ، وابن عبد البر في كتاب
«جامع بيان العلم وفضله» ؛ عن عمرو بن عوف المزنبي رضي الله عنه :
قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إنّي أحاف على أمتي من بعدي ثلاثة
أعمال» . قالوا : وما هي يا رسول الله ؟ قال : «زلة عالم ، وحكم جائز ،

وهو مُتَّبعٌ».

وهذه الأحاديث الأربع في أسانيدها مقال، ولكن بعضها يشتمل
بعضًا، ويشهد لها ما رواه الدارمي بإسناد جيد عن زياد بن حذير؛ قال: قال
أبي عمر رضي الله عنه: «هل تعرف ما يهدم الإسلام؟». قال: قلت: لا.
قال: «يهدمه: زلة عالم، وجداول المنافق بالكتاب، وحكم الأئمة
المضللين».

ورواه ابن عبد البر من طرق بحثه.

وروى الإمام أحمد في «الزهد» عن أبي الدرداء رضي الله عنه: أنه
قال: «أخشى عليكم: زلة عالم، وجداول منافق بالقرآن».

ورواه ابن عبد البر في كتاب «جامع بيان العلم وفضله» بحثه.

وروى أيضًا عن سلمان رضي الله عنه نحوه.

وروى: أبو داود، والحاكم؛ عن يزيد بن عميرة عن معاذ بن جبل
رضي الله عنه: أنه قال: «أحننكم زيفة الحكيم؛ فإن الشيطان قد يقول
كلمة الضلالة على لسان الحكيم، وقد يقول المنافق كلمة الحق». قال:
قلت لمعاذ: ما يدرني رحمك الله أن الحكيم قد يقول كلمة الضلالة وأن
المنافق قد يقول كلمة الحق؟ قال: «بلى؛ اجتنب من كلام الحكيم
المشهورات التي يُقال لها: ما هذه؟ ولا يشنئ ذلك عنه؛ فإنه لعله أن
يراجع، وتلق الحق إذا سمعته؛ فإن على الحق نوراً». هذا الفظ أبي داود.

وفي رواية الحاكم أنه قال: «انقوا زلة الحكيم». وفيها أيضًا أنه قال:
اجتنبوا من كلام الحكيم كل متشابه، الذي إذا سمعته قلت ما هذا؟
وباقيه نحو رواية أبي داود.

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيختين»، ووافقه الذهبي في «تلخيصه».

وقد رواه ابن عبدالبر في كتابه «جامع بيان العلم وفضله»، وفيه أنهم قالوا لمعاذ: كيف زيفة الحكيم؟ قال: «هي الكلمة تروعكم وتنكرنها وتقولون: ما هذه؟ فاحذروا زيفته، ولا يصدقكم عنـه؛ فإنه يوشك أن يفيء وأن يراجع الحق».

قال ابن عبدالبر: «وشَّهَ الحُكْمَاءِ زَلَّ الْعَالَمُ بِانْكَسَارِ السَّفِينةِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا غَرَقَتْ غَرَقَ مَعَهَا حَلْقٌ كَثِيرٌ».

قال: «وإذا صَحَّ وَبَتَتْ أَنَّ الْعَالَمَ يَزِلُّ وَيَخْطُىءُ؛ لَمْ يَجِزْ لَأَحَدٍ أَنْ يَفْتَيْ وَيَدِينْ بِقَوْلٍ لَا يَعْرِفُ وَجْهَهُ» انتهى.

وروى ابن عبدالبر عن خالد بن الحارث؛ قال: قال لي سليمان التيمي: «لو أخذت بريخصة كل عالم؛ اجتمع فيك الشر كلـه».

قال ابن عبدالبر: «هذا إجماع لا أعلم فيه خلافاً».



فصلٌ

وإذا علم أن زلات العلماء من هوا دم الإسلام، وأنه يجب اجتنابها والتحذير منها؛ فليعلم أيضاً أن من أعظم زلات العلماء وأشدتها خطراً على المفتين والمستفتين ما يكون مبنياً على الآراء المخالفة للكتاب والسنّة، وما أكثر الواقعين في ذلك في زماننا!

وبعض هؤلاء إذا نبهوا على أخطائهم المخالفة للأدلة الصريرة من الكتاب والسنّة؛ لم يرجعوا إلى الحق، ولم يبالوا بالإصرار على الخطأ، ولا شك أن هؤلاء قد تعرّضوا للوعيد على الإصرار على الأفعال السيئة، وهو ما جاء في حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهمما عن النبي ﷺ: أنه قال وهو على المنبر: «ويل للمصريين الذين يصررون على ما فعلوا وهم يعلمون»، رواه الإمام أحمد وعبد بن حميد، وإسناد كل منهما جيد، ورواه أيضاً البخاري في «الأدب المفرد».

وقد قال البيهقي في «ال السنن الكبرى»: «باب: من اجتهد ثم رأى أن اجتهاده خالف نصاً أو إجماعاً أو ما في معناه؛ رده على نفسه وعلى غيره».

ثم روى حديث عائشة رضي الله عنها؛ قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه؛ فهو رد».

رواه البخاري في «الصحيح» ومسلم.

وروى أيضاً عن سفيان عن إدريس الأودي؛ قال: «أخرج إلينا سعيد ابن أبي بردة كتاباً، فقال: هذا كتاب عمر إلى أبي موسى رضي الله عنهمما: أما بعد؛ لا يمنعك قضاء قضيته بالأمس راجعت الحق؛ فإن الحق قديم، لا يبطل الحق شيء، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل».

قال البيهقي : «ورواه أحمد بن حنبل وغيره عن سفيان ، وقالوا في الحديث : (لا يمنعك قضاء قضيته بالأمس راجعت في نفسك وهديت فيه لرشدك أن تراجع الحق ؛ فإن الحق قديم ، وإن الحق لا يبطله شيء ، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل».

وروى أيضاً من طريق ابن وهب ؛ قال : حدثني مالك عن يحيى بن وريبه بْر عبد الرحمن ؛ قالا : كان عمر بن عبد العزيز يقول : «ما من طينة أهون على فَكًا ، وما من كتاب أيسر على رَدًا ؛ من كتاب قضيت به ، ثم أبصرت أنَّ الحق في غيره ، ففسخته».

وروى أبو يعلى الموصلي عن مسروق ؛ قال : ركب عمر بن الخطاب رضي الله عنه منبر رسول الله ﷺ ، ثم قال : «أيها الناس ! ما إكثاركم في صدقة النساء وقد كان رسول الله ﷺ وأصحابه والصلوات فيما بينهم أربع مئة درهم فما دون ذلك ؟ ولو كان الإكثار في ذلك تقوى عند الله أو كِرامَة ؟ لم تسبقوهم ، فلا أعرفن ما زاد رجل في صداق امرأة على أربع مئة درهم» .
قال : ثم نزل ، فاعتربته امرأة من قريش ، فقالت : يا أمير المؤمنين ! نهيت الناس أن يزيدوا في مُهُر النساء على أربع مئة درهم ؟ قال : «نعم». فقالت : أما سمعت ما أنزل الله في القرآن ؟ قال : «وأي ذلك؟». فقالت : أما سمعت الله يقول : «وَاتَّيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا...» الآية ؟ قال : فقال : «اللَّهُمَّ غَفِرًا ، كُلَّ النَّاسِ أَفْقَهَ مِنْ عُمْرٍ». ثم رجع ، فركب المنبر ، فقال : «أيها الناس ! إِنِّي كُنْتُ نهيتُكُمْ أَنْ تزِيدُوا النِّسَاءَ فِي صَدَقَاتِهِنَّ عَلَى أَرْبَع مِائَةِ دِرْهَمٍ ، فَمَنْ شَاءَ أَنْ يُعْطِي مِنْ مَالِهِ مَا أَحْبَبَ». قال أبو يعلى : «وأطْنَهَ قَال : «فَمَنْ طَابَتْ نَفْسَهُ فَلِيَفْعُلْ».

قال ابن كثير : «إسناده جيد قويٌّ».

وروى ابن المنذر عن أبي عبد الرحمن السلمي ؛ قال : قال عمر بن الخطاب : « لا تغلو في مهور النساء ». فقالت امرأة : ليس ذلك لك يا عمر ؟ إن الله يقول : (وَاتَّبِعُمْ إِحْدًا هُنَّ قُنْطَارًا مِنْ ذَهَبٍ - قال : وكذاك هي في قراءة عبدالله بن مسعود - فلا يحلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا) . فقال عمر : « إن امرأة خاصمت عمر فخصمتها ».

وروى الزبير بن بكار عن عممه مصعب بن عبدالله عن جده ؛ قال : قال عمر بن الخطاب : « لا تزيدوا في مهور النساء على أربعين أوقية ، وإن كانت بنت ذي القصة - يعني : يزيد بن الحسين الحارثي - ، فمن زاد ؛ أقيمت الزيادة في بيت المال ». فقالت امرأة من صفة النساء طريلة في أنفها فطس : ما ذاك لك . قال : « ولم ؟ ». قالت : إن الله قال : (وَاتَّبِعُمْ إِحْدًا هُنَّ قُنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا) . فقال عمر : « امرأة أصابت ، ورجل أخطأ » .

وقد رواه ابن عبد البر في كتابه « جامع بيان العلم وفضله » بنحوه .
فليتأمل المتصرون على الأخطاء في الفتيا ما جاء عن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الحديث على مراجعة الحق إذا تبيّن ، وقوله : « إن مراجعة الحق خير من التمادي في الباطل » .

وليتأملوا أيضاً ما ثبت عنه من الرجوع إلى قول المرأة في جواز الإكثار من الصداق ، واعترافه بإصابة المرأة وخطئه ، وهذا من تواضعه وإنصافه من نفسه وتلقيه للحق ممن جاء به من ذكر أو أنثى ، وتعظيمه لما جاء عن الله تعالى .

وهذا بخلاف حال بعض المفتين في زماننا ، فإنهم يأنفون من الرجوع عن أخطائهم في الفتاوى ، ويرون في ذلك غضاضة عليهم ، وهذا أمر خطير جداً ، ويخشى على فاعله أن يصاب بالزيف والضلالة ؛ لأن الله

تعالى يقول: ﴿فَلَمَّا زَاغَ اللَّهُ قُلُوبُهُمْ﴾، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلَّ
مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاءً بِغَيْرِ هُدَىٰ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.
فليحذر المصرُون على أخطائهم في الفتيا من الدخول في عموم
هاتين الآيتين.

ويجب على المفتين وغيرهم أن يعملوا بقول عمر رضي الله عنه في
مراجعة الحق إذا تبيّن، وترك التمادي في الباطل» ويجب عليهم أيضاً أن
يقتدوا به في تواضعه وقبوله للحق ممَّن جاء به، واعترافه بخطئه وصواب
المرأة التي عارضته بما جاء في القرآن.

والدليل على وجوب الأخذ بقول عمر رضي الله عنه والاقتداء بما
فعله مع المرأة التي عارضته قول النبي ﷺ: «اقتدوا باللذين من بعدي:
أبي بكر وعمر»، رواه: الإمام أحمد، والترمذى، وابن ماجه، والحاكم فى
«المستدرك»؛ من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما، وقال
الترمذى: «هذا حديث حسن»، وصححه الحاكم والذهبي.

وليتأمل الذين يأنفون من الرجوع عن أخطائهم في الفتيا ما ثبت عن
ال الخليفة الراشد عمر بن عبد العزىز من استهانته برد ما خالف الحق وفسخه
له، وأن ذلك يسيراً عليه، وليرجعوا به في ذلك؛ فإنه من أئمة الهدى؛ كما
وصفه بذلك ابن سيرين، وقال الإمام أحمد: «إن قوله حجة»؛ ذكره ابن
كثير وغيره.



فصلٌ

في ذكر قصص من قصص المتصفين بالإنصاف والرجوع إلى الحق
والاعتراف بالخطأ.

فمن ذلك ما رواه ابن عبد البر في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» عن محمد بن كعب القرظي ؛ قال : «سأل رجلٌ علياً رضي الله عنه عن مسألة ؟ فقال فيها ، فقال الرجل : ليس كذلك يا أمير المؤمنين ! ولكن كذلك وكذا . فقال عليٌّ رضي الله عنه : أصبت وأخطأت ، »وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ« .

ومن ذلك ما ذكره ابن عبد البر عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي حسین ؛ قال : «اختلف ابن عباس وزيد بن ثابت في الحائض تفر ؟ فقال زيد : لا تفر حتى يكون آخر عهدها الطواف بالبيت . فقال ابن عباس لزيد : سل نسیاتك^(١) أم سليمان وصريحاتها . فذهب زيد ، فسألهم ، ثم جاء وهو يضحك ، فقال : القولُ ما قلت». .

ومن ذلك ما رواه ابن عبد البر عن عبد الرحمن بن مهدي ؛ قال : «ذاكرت عبد الله بن الحسن القاضي بحديث وهو يومئذ قاضٍ ، فخالقني فيه ، فدخلت عليه وعنه الناس سماطين ، فقال لي : ذلك الحديث كما قلت أنت ، وأرجع أنا صاغراً». .

وقد روی هذه القصة الخطيب البغدادي في «تاريخه» ياسناده إلى عبد الرحمن بن مهدي ؛ قال : «كنا في جنازة فيها عبد الله بن الحسن ، وهو

(١) النسیات : تصغير نسوة . قال في «السان العرب» : «تصغير نسوة : نسیة ، ويقال : نسیات ، وهو تصغير الجمع». .

على القضاء، فلما وضع السرير؛ جلس، وجلس الناس حوله». قال: «فسألته عن مسألة، فغلط فيها، فقلت: أصلحك الله، القول في هذه المسألة كذا وكذا؛ إلا أنني لم أرد هذه، إنما أردت أن أرفعك إلى ما هو أكبر منها، فأطرق ساعة، ثم رفع رأسه، فقال: إذاً أرجع وأنا صاغر، إذاً أرجع وأنا صاغر؛ لأن أكون ذئبًا في الحق أحبط إلهي من أن أكون رأساً في الباطل».

قال ابن عبدالبر: وأخبرني غير واحد عن أبي محمد قاسم بن أصبغ؛ قال: «لما رحلت إلى المشرق؛ نزلت القيروان، فأخذت على بكر بن حماد حديث مسدد، ثم رحلت إلى بغداد ولقيت الناس، فلما انصرفت؛ عدت إليه ل تمام حديث مسدد، فقرأت عليه فيه يوماً حديث النبي ﷺ: «أنه قدم عليه قومٌ من مُضر مجتaby النّمار»، فقال لي: إنما هو مجتaby الشمار. فقلت له: إنما مجتaby النّمار؛ هكذا قرأته على كل من قرأته عليه بالأندلس وبالعراق. فقال لي: بدخولك العراق تعارضنا وتتفخر علينا! أو نحو هذا. ثم قال لي: قم بنا إلى ذلك الشيخ - لشيخ كان بالمسجد -؛ فإن له بمثل هذا علمًا. فقمنا إليه، وسألناه عن ذلك؟ فقال: إنما هو مجتaby النّمار كما قلت، وهم قوم كانوا يلبسون الثياب مشقة جيوبهم أمامهم، والنّمار جمع نمرة. فقال بكر بن حماد - وأخذ أنفه -: رغم أنفي للحق، رغم أنفي للحق، وانصرف».

ومن ذلك ما جاء في قصة عجيبة في التواضع والاعتراف بالخطأ على رؤوس الملا، وبالفضل لمن حصل منه التنبيه على الخطأ، وقد ذكر هذه القصة الشيخ محمد بن يوسف الكافي التونسي في كتابه «المسائل الكافية»، فقال ما نصه:

«المسألة السابعة والخمسون»: يعني لأهل الفضل أن يقدروا قدر من له قدر، ويعرفوا الفضل لأهله، ولا يبخسوا الناس مقاماتهم، ويتزفّعوا عليهم بالإفك والبهتان. انظر هذه المسألة، وتأمل فيها؛ تعرف الفرق بين أهل زماننا وبين من مضى زمنهم.

قال العلامة ابن العربي في «أحكامه»: أخبرني محمد بن قاسم العثماني غير مرة؛ قال: وصلت الفسطاط، فجئت مجلس أبي الفضل الجوهري، فكان مما قال: «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ طلق وظاهر والى». فلما خرج؛ تبعته حتى بلغ منزله في جماعة، فجلس معنا في الدهليز، وعرفهم غيري؛ فإنه رأى شارة الغربية، فلما انقض عنه أكثرهم؛ قال لي: أراك غريباً، هل لك من كلام؟ قلت: نعم. قال لجلسائه: أفرجو له عن كلامه. فقاموا، فقلت له: حضرت المجلس متبركاً بك، وسمعتك تقول: «آلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ»، وصدقت، و«طلق»، وصدقت، و«ظاهر»، ولم يكن، ولا يصح أن يكون؛ لأن الظهار منكر من القول، وزور، وذلك لا يجوز أن يقع من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ. فضمني إلى نفسه، وقبل رأسه، وقال: أنا تائب من ذلك، جزاك الله من معلم خيراً.

ثم انقلبت عنه، وبكرت في الغد إليه، فألفيته قد جلس على المنبر، فلما دخلت الجامع ورأتني؛ ناداني بأعلى صوته: مرحباً بمعلمي، افسحوا معلمي. فتطاولت الأعنق إلى، وتحذقت الأبصار نحوه. وتعزّني يا أبا بكر (يشير إلى عظيم حياته؛ فإنه كان إذا سلم عليه أحد أو فاجأه بكلام؛ خجل، وأحمر كأن وجهه طلي بجلنار^(۱)). -

قال: وتبادر الناس إلى يرفعونني على الأيدي، ويتدافعونني، حتى

(۱) قال في «القاموس»: «الجلنار بضم الجيم وفتح اللام المشددة: زهر الرمان».

بلغت الصبر، وإنما لعظيم الحياة، لا أعلم في أي بقعة أنا، والجامع غاصٌ
بأهلها، وأسأل الحياة بدني عرقاً، وأقبل الشيخ على الخلق، فقال لهم: أنا
معلمكم، وهذا معلمي، لما كان بالأمس، قلت لكم كذا وكذا، فما كان
أحدكم فقهعني ولا ردّ عليّ، فاتبعوني إلى منزلي، وقال لي كذا، وأعاد
ما جرى بيبي وبينه، وأنا تائب من قولي بالأمس، راجع عنه إلى الحق،
فمن سمعه من حضر؛ فلا يعود إليه، ومن غاب؛ فليلغه من حضر، فجزاه
الله خيراً، يجعل يحتفل لي في الدعاء والخلق يؤمّنون.

فانظروا رحمة الله إلى هذا الدين المتين، والاعتراف بالعلم لأهله
على رؤوس الملا، من رجل ظهرت رياسته واشتهرت نفاسته، لغريب
مجهول العين، لا يعرف من هو ولا من أين، واقتدوا به؛ ترشدوا» انتهى.

قلت: ما أعظم الفرق بين ما فعله أبو الفضل الجوهري مع الرجل
الذى نبهه على خطئه وبين أفعال بعض المتنسبين إلى العلم في زماننا؛
فإن بعضهم إذا نبهه بعض العلماء على خطئه؛ اشمار، وتحامل على الذي
نبهه، ورماه بالجهل والتعصب وغير ذلك مما يرى أنه يشينه، ولا شك أنَّ
هذا من الكبر الذي قال فيه رسول الله ﷺ: «الكبر: بطر الحق، وغمط
الناس».

(بطر الحق): ردّه. و(غمط الناس): احتقارهم.

ومن أعظم ما يُتّلى به المرء: إعجابه بنفسه، وترفعه على أقرانه وبني
جنسه.

وقد ذكر ابن عبد البر عن ابن عبدوس: أنه قال: «كلما توقَّر العالم،
وارتفع؛ كان العجب إليه أسرع؛ إلا من عصمه الله بتوفيقه، وطرح حب
الرياسة عن نفسه».

وذكر ابن عبد البر أيضاً عن كعب: أنه قال لرجل رأه يتبع الأحاديث: «أتق الله، وارض باللدن من المجلس، ولا تؤذ أحداً؛ فإنه لو ملا علمك ما بين السماء والأرض مع العجب؛ ما زادك الله به إلا سفلاً ونقصاناً».

وروى ابن عبد البر أيضاً عن عمر رضي الله عنه: أنه قال: «أخوف ما أخاف عليكم أن تهلكوا فيه ثلث خلال: شح مطاع، وهو متبع، وإعجاب المرء بنفسه».

وروى أيضاً عن أنس بن مالك رضي الله عنه: قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث مهلكات وثلاث منجيات: فاما المهلكات: فشح مطاع، وهو متبع، وإعجاب المرء بنفسه. والثلاث المنجيات: تقوى الله في السر والعلانية، وكلمة الحق في الرضى والسخط، والاقتصاد في الغنى والفقر».

وذكر ابن عبد البر أيضاً عن إبراهيم بن الأشعث: قال: «سألت الفضيل بن عياض عن التواضع؟ فقال: أن تخضع للحق وتقاد له، ومن سمعته، ولو كان أجهل الناس؛ لزملك أن تقبله منه».

وذكر أيضاً عن أبي الدرداء: أنه قال: «علامة الجهل ثلاث: العجب، وكثرة المتنطق فيما لا يعنيه، وأن ينهى عن الشيء وأئنته».

قال ابن عبد البر: «وقالوا: العجب يهدم المحاسن».

وعن عليٍّ رضي الله عنه: أنه قال: «الإعجاب آفة الألباب».

وقال غيره: «إعجاب المرء بنفسه دليل على ضعف عقله».

وقال الفضيل بن عياض: «ما من أحد أحب الرياسة إلا حسد وينهى وتنبئ عيوب الناس وكروه أن يُذْكَر أحد بخير».

وقال أبو نعيم: «والله؛ ما هلك من هلك إلا بحب الرياستة» .

قال ابن عبد البر: «ومن بركة العلم وأدابه الإنصاف فيه، ومن لم ينصف؛ لم يفهم ولم يتفهم» .

وقال أيضاً: «من أفضل آداب العالم: تواضعه، وترك الإعجاب بعلمه، ونبذ حب الرياستة عنه» .



فصل

ليعلم المفتى أن الفتوى تتضمن القول على الله والتوقع عنه.

وقد وصف ابن القيم المفتين بصفة الموقعين عن الله تعالى في كتابه الذي سماه «أعلام الموقعين عن رب العالمين»، وذكر في أول الكتاب أن أول من قام بمنصب التوقع عن الله تعالى رسول الله ﷺ، فكان يفتى بما أواهه الله إليه، ثم قام بالفتوى بعده أصحابه رضي الله عنهم.

وقد ذكر ابن القيم عدداً كثيراً منهم ما بين مكثر منهم من الفتوى ومقل منها، ثم ذكر المفتين من التابعين ومن بعدهم من أكابر العلماء والأئمة.

ثم ذكر أن السلف من الصحابة والتابعين كانوا يكرهون التسرع في الفتوى، ويود كل واحد منهم أن يكتفي إياها غيره، فإذا رأى أنها قد تعينت عليه؛ بذل اجتهاده في معرفة حكمها من الكتاب والسنّة أو قول الخلفاء الراشدين، ثم أفتى.

وذكر أيضاً أقوال الصحابة والتابعين في التحذير من الفتيا بغير علم إلى أن قال: «وقد حرم الله سبحانه القول عليه بغير علم في الفتيا والقضاء، وجعله من أعظم المحرمات، بل جعله في المرتبة العليا منها:

فقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالإِثْمُ وَالبُغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشَرِّكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

فرتب المحرمات أربع مراتب، وبدأ بأسهلها، وهو الفواحش، ثم ثنى بما هو أشد تحريماً منه، وهو الإثم والظلم، ثم ثلث بما هو أعظم تحريماً منهما، وهو الشرك به سبحانه، ثم ربع بما هو أشد تحريماً من ذلك

كله، وهو القول عليه بغير علم، وهذا يعمُ القول عليه سبحانه بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله، وفي دينه وشرعه.

وقال تعالى : «**وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَنْصُفُ أَسْتَكْمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ**
وَهَذَا حَرَامٌ لِّنَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا
يُفْلِحُونَ . مَنَعَ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ».

فتقدُم إليهم سبحانه بالوعيد على الكذب عليه في أحكامه، وقولهم لما لم يحرِّمه: هذا حرام، ولما لم يحله: هذا حلال. وهذا بيان منه سبحانه أنه لا يجوز للعبد أن يقول: هذا حلال وهذا حرام؛ إلا بما علم أن الله سبحانه أحَلَه وحرَّمه.

وقال بعض السلف: ليتَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقُولَ: أَحَلَ اللَّهُ كَذَا، وَحَرَمَ كَذَا، فَيَقُولُ اللَّهُ لَهُ: كَذَبْتَ، لَمْ أَحَلْ كَذَا، وَلَمْ أَحْرَمْ كَذَا.

فلا ينبغي أن يقول لما لا يعلم ورود الوحي المبين بتحليله وتحريمه:
أَحَلَ اللَّهُ وَحْرَمَ اللَّهُ؛ لِمَجْرِدِ التَّقْلِيدِ أَوِ التَّأْوِيلِ.

وقال ابن وهب: سمعت مالكاً يقول: لم يكن من أمر الناس ولا من مضى من سلفنا ولا أدركت أحداً أقتدي به يقول في شيء: هذا حلال، وهذا حرام، وما كانوا يجترئون على ذلك، وإنما كانوا يقولون: نكره كذا، ونرى هذا حسناً، وينبغي هذا، ولا نرى هذا.

ورواه عنه عتيق بن يعقوب، وزاد: «**وَلَا يَقُولُونَ: حَلَالٌ، وَلَا حَرَامٌ**،
أَمَا سَمِعْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: هَوْلَ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِّنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِّنْهُ حَرَاماً وَحَلَالاً قُلْ آتَهُ أَذْنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفَتَّرُونَ؟»، الحال ما أحَلَه الله ورسوله، والحرام ما حرَّمه الله ورسوله» انتهى.

وقد ذكر ابن عبد البر قول مالك في كتابه «جامع بيان العلم وفضله»، ثم قال: «معنى هذا: أن ما أخذ من العلم رأياً واستحساناً؛ لم نقل فيه حلال ولا حرام».

قال: «وقد روی عن مالك أنه قال في بعض ما كان ينزل فيسئل عنه فيجتهد فيه رأيه: ﴿إِنَّنَا نُطْئُ إِلَّا ظَنَّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَقِنِينَ﴾».

وروى ابن عبد البر عن عطاء بن السائب؛ قال: قال الربيع بن خثيم: «إياكم أن يقول الرجل لشيء: إن الله حرم هذا أو نهى عنه. فيقول الله: كذبْتَ؟ لم أحْرَمْه ولم أنهَ عنه. أو يقول: إن الله أحلَّ هذا وأمر به. فيقول: كذبْتَ؟ لم أحلَّه ولم آمر به».



فصلٌ

في ذكر نماذج من زلات أهل زماننا وأخطائهم في الفتوى

فمن ذلك الفتيا بحل الربا، وعدم المبالغة بما يترتب على ذلك من مخالفة الكتاب والسنّة والإجماع وأقوال الصحابة رضي الله عنهم، وعدم المبالغة بما جاء من الوعيد الشديد للمرابين ولعنهم وإيذانهم بالحرب من الله ورسوله.

ولو كان للمفتين بحل الربا أدنى شيء من العقل السليم؛ لما أقدموا على تحليل الربا، وتعرّضوا للعظام التي تترتب على تحليله.

وإنه لينطبق عليهم ما جاء في حديث أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي ﷺ: أنه قال: «جُبَّ الشيء يعمي ويصم».

رواه: الإمام أحمد، وأبو داود.

وينطبق عليهم أيضاً ما جاء في حديث أبي مسعود البدرى رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ مَمَّا أَدْرَكَ النَّاسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأَوَّلِيِّ إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاقْصُنْ مَا شَاءَ».

رواه: الإمام أحمد، والبخاري، وأبو داود، وابن ماجه.

ومعنى الحديث على أحد الأقوال: أن من لا يمنعه الحياة يقول ويفعل ما يشاء من مساوىء الأقوال والأفعال، ولا يبالي بما يترتب على ذلك من الإثم والجرح في العدالة والنقص في الدين.

وينطبق عليهم أيضاً ما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «لِيَاتِينَ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبَالِي الْمَرءُ بِمَا أَخْذَ الْمَالَ أَمْ حَلَالٌ؟ أَمْ حَرَامٌ؟».

رواه الإمام أحمد، والبخاري، والدارمي.

وينطبق عليهم أيضاً ما في حديث عبد الله بن عمرو الذي جاء فيه الإخبار عن نزع العلم في آخر الزمان، وأنه يبقى ناسٌ جهالٌ؛ يُستفتون، فيفترن برأيهم، فيضلُّون ويُضلُّون.

وقد تقدَّم ذكر الحديث في أثناء الكتاب؛ فليراجع، وليراجع أيضاً ما ذكر بعده من حديث ابن مسعود رضي الله عنه الذي جاء فيه أنه يجيء يوم يقيسون الأمور بآرائهم، فيهدم الإسلام ويُثْلِمُ.

وقد تصدَّى للرد على المفتين بحل الربا كثير من العلماء في زماننا، وكتبوا في ذلك رسائل وكتباً كثيرة، فجزاهم الله خير الجزاء، وضاعف لهم الثواب.

وقد كتبت في هذا الموضوع كتاباً سمِّيَتْهُ: «الصارم البثار للإجهاز على من خالف الكتاب والسنة والإجماع والآثار»؛ فليراجعه المفتون بتحليل الربا، والمفتونون بأكله؛ ففيه إن شاء الله تعالى كفاية لطالب الحق.

وأما الذين لا يبالون باستحلال الربا ومعارضة الحق ورده؛ فأولئك ينطبق عليهم قول الله تعالى: «إِنَّ شَرَّ الدُّوَابَ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُ الْبُكُمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ . وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَا سَمَعُوهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلُّوْهُمْ مُغَرِّبُوْنَ».

وينبغي أن يُطبق عليهم قول ابن عباس في تفسير قول الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقَيَ مِنَ الرَّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ . فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأَذْنُوا بِمَحْرُبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ»؛ قال: «فمن كان مقيناً على

الربا لا ينزع عنه؛ فحقٌّ على إمام المسلمين أن يستتبّه، فإن نزع، وإلا؛
ضررت عنه».

رواه ابن جرير.

وقال الحسن وابن سيرين: «والله؛ إن هؤلاء الصيادفة لأكلة الربا،
وأنهم قد أذنوا بحرب من الله ورسوله، ولو كان على الناس إمام عادل؛
لاستتابهم، فإن تابوا، وإلا؛ وضع فيهم السلاح».

رواه ابن أبي حاتم.

فهذا جزاء المُرَابِّين في الدنيا، ولعذاب الآخرة أشدُّ وأبقى.

قال الله تعالى: «وَأَخْلَقَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحْرَمَ الرَّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةً مِّنْ
رَّبِّهِ فَأَتَهُ فَلَمْ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَاذَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ
فِيهَا خَالِدُونَ».

فليتأمل المفتون بتحليل الربا، والمفتونون بأكله، ما جاء في تحريمِه
والوعيد عليه من الآيات والأحاديث الكثيرة، ولا يستهينوا بشيء منها، ولا
يغرنهم الشيطان وأعوان الشيطان بما يأتون به من الشبه والأباطيل والأضاليل
والحيل لاستحلال الربا بتسميته فوائد وأرباحاً؛ فإن هذه الحيل لا تزيل عنه
اسم الربا وحكمه.

وقد روى ابن بطة بإسناد جيد عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن
رسول الله ﷺ قال: «لا ترتكبوا ما ارتكب اليهود، فستحلوا محارم الله
بأدنى الحيل».

وقد عاقب الله اليهود الذين استحلوا المحارم بالحيل بأن مسخهم
قردة وخنازير.

فليحذر الذين يستحلون الربا وغیره من المحرمات بالحيل أن يصابوا بمثل ما أصيـبـ به اليهود من المسخ أو يعاقبوا بغير ذلك من العقوبات الشديدة.

وليعلموا أن العقوبة على استحلال الربا ليست مختصة بالمستحـلـين له، بل إنـهاـ قد تـعـدـ إلىـ غـيرـهـمـ منـ أـهـلـ بـلـادـهـمـ؛ـ كـمـاـ جـاءـ فـيـ حـدـيـثـ ابنـ مـسـعـودـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ عـنـ النـبـيـ ﷺـ أـنـهـ قـالـ:ـ «ـمـاـ ظـهـرـ فـيـ قـوـمـ الزـنـىـ وـالـرـبـاـ؛ـ إـلـاـ أـحـلـواـ بـأـنـفـسـهـمـ عـذـابـ اللـهـ»ـ.

رواه أبو يعلى ، قال المنذري والهيثمي : «إسناده جيد».

وعن ابن عباس رضي الله عنـهـماـ نحوـهـ .

رواه الحاكم في «المستدرك» ، وصححـهـ ، وافقـهـ الـذـهـبـيـ عـلـىـ تـصـحـيـحـهـ .

ولـعـلـ المـرـابـونـ أـنـ لـهـمـ فـيـ طـاعـةـ اللـهـ وـطـاعـةـ رـسـوـلـهـ ﷺـ فـرـجـاـ وـمـخـرـجاـ،ـ فـمـنـ أـتـقـىـ اللـهـ تـعـالـىـ وـتـرـكـ الـرـبـاـ طـاعـةـ اللـهـ تـعـالـىـ؛ـ فـإـنـهـ يـوـشـكـ أـنـ يـسـرـ اللـهـ لـهـ مـنـ الرـزـقـ الطـيـبـ مـاـ يـغـنـيهـ .

قال الله تعالى : «ـوـمـنـ يـتـقـ اللـهـ يـجـعـلـ لـهـ مـخـرـجاـ وـيـرـزـقـهـ مـنـ حـيـثـ لـأـ يـحـتـسـبـ»ـ .

قال ابن كثير : «ـأـيـ:ـ وـمـنـ يـتـقـ اللـهـ فـيـمـاـ أـمـرـهـ بـهـ وـتـرـكـ مـاـ نـهـاـهـ عـنـهـ؛ـ يـجـعـلـ لـهـ مـنـ أـمـرـهـ مـخـرـجاـ،ـ وـيـرـزـقـهـ مـنـ حـيـثـ لـأـ يـحـتـسـبـ؛ـ أـيـ:ـ مـنـ جـهـةـ لـأـ تـخـطـرـ بـيـالـهـ»ـ .

ثم ذكر ما رواه الإمام أحمد عن أبي ذر رضي الله عنه ، قال : «ـجـعـلـ رـسـوـلـ اللـهـ ﷺـ يـتـلـوـ عـلـيـ هـذـهـ الـآـيـةـ:ـ «ـوـمـنـ يـتـقـ اللـهـ يـجـعـلـ لـهـ مـخـرـجاـ وـيـرـزـقـهـ

مِنْ حَيْثُ لَا يَحْسِبُ، حتى فرغ من الآية، ثم قال: يا أبا ذر! لو أنَّ الناس كلهم أخذوا بها؛ لكتفهم».

وليعلم المرابون أيضاً أنَّ من ترك شيئاً أتقاء الله؛ عوْضه الله خيراً منه؛ كما جاء في الحديث الذي رواه الإمام أحمد عن أبي قتادة وأبي الدهماء عن رجل من أهل البدية، قال: أخذ بيدي رسول الله ﷺ، فجعل يعلّمني مما علّمه الله تبارك وتعالى «وقال: «إنك لن تدع شيئاً أتقاء الله عزّ وجلّ؛ إلا أعطاك الله خيراً منه».

قال الهيثمي: «رواه أحمد بأسانيد رجالها رجال الصحيح».



فصلٌ

ومن أعظم الزلّات وأشدّها خطراً ونكاية في المسلمين فتوى بعض المتسبّين إلى العلم في زماننا بجواز سفور النساء وخلعهن جلباب الحياة.

وهذه الرّلة من أعظم هوادم الإسلام كما لا يخفى على ذوي الإيمان والعقول السليمة، وقد افتن بها كثير من ضعفاء العقول والذين من الرجال والنساء في زماننا، وجعلها كثيراً من النساء ذريعة إلى التبرج ومخالطة الرجال الأجانب ومجالستهم ومحادثتهم والخلوة معهم في أماكن الربوة والسفر معهم بدون حرج.

وقد جاء في عدة أحاديث أن رسول الله ﷺ قال: «لتنقضن عرى الإسلام عروة عروة».

رواوه الإمام أحمد، وابنه عبدالله في كتاب «السنة»، والطبراني،
بأسانيد صحيحة.

وابن حبان في «صححه»، والحاكم في «مستدركه»؛ من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه.

ورواه الإمام أحمد أيضاً من حديث فيروز الديلمي رضي الله عنه،
ورجاله ثقات.

ورواه ابن أبي الدنيا من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

ومن عرى الإسلام التي قام ببنقضها كثير من ضعفاء العقول والذين في زماننا وبكله بزمان قريب حجاب المرأة عن الرجال الأجانب، وقد تشبعوا في هذه الفتيا الجائرة بالتشبه وتأويل الآيات والأحاديث على غير تأويلها، فضلوا وأضلوا، وفتحوا باب التبرج والسفور على مصراعيه، وجروا النساء

على التهتك والأفعال الذميمة التي تقدّم ذكرها، ولم يبالوا بما يترتب على هذه الصلاة من حمل الأوزار والآثام التي تفعلها النساء اللاتي يعتمدن على فتاوئهم الباطلة.

وقد قال الله تعالى : «لِيَحْمِلُوا أُوزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أُوزَارِ الَّذِينَ يُضْلِلُونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَرْوَنَ» .

وثبت عن النبي ﷺ : أنه قال : «مَنْ دَعَا إِلَى هُدَىٰ؛ كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أَجْوَرِ مَنْ تَبَعَّهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجْوَرِهِمْ شَيْئاً، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالٍ؛ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبَعَّهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئاً» .

رواه : الإمام أحمد ، ومسلم ، وأهل «السنن» ؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

وقال الترمذى : «هذا حديث حسن صحيح» .

قال النووي : «سواء كان ذلك الهدى والضلال هو الذي ابتدأه أم كان مسبقاً إليه» .

وقد تقدّم في أول الكتاب حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : أنه قال : «مَنْ أَفْتَى بِفَتِيَا غَيْرَ ثَبِيتٍ؛ فَإِنَّمَا إِنْهَى عَلَى مَنْ أَفْتَاهُ» .

وقد تصدّى للرد على المبيحين للسفور كثيراً من العلماء في زماننا، وكتبوا في ذلك رسائل كثيرة، فجزاهم الله خير الجزاء، وضاعف لهم الشواب .

ومن أحسن ما رأيته من الردود على المبيحين للسفور والمفتين بجوازه ما جاء في التعليق على صفحتي ٩٣ - ٩٤ من الجزء السادس من «الكامـل في التاريخ» ؛ فقد ذكر في هذا التعليق قصة عجيبة وقعت في حوادث سنة

ست وثمانين ومائتين للهجرة، وقد ذكرها ابن تغري بردي في «النجوم الظاهرة»، وهي :

«أنه حضر مجلس القاضي موسى بن إسحاق قاضي الري وكيل امرأة أدعى على زوجها صداقها بخمس مئة دينار، فأنكر الزوج، فقال القاضي : البينة ، فأحضرها الوكيل في الوقت . فقالوا: لا بد أن ننظر المرأة وهي مسفرة لتصح عندهم معرفتها فتحقق الشهادة . فقال الزوج: فلا بد؟ فقالوا: ولا بد . فقال الزوج: أيها القاضي ! عندي الخمس مئة دينار، ولا ينظر هؤلاء إلى امرأتي . فأخبرت بما كان من زوجها، فقالت المرأة: إني أشهد القاضي أني قد وهبت له ذلك وأبرأته منه في الدنيا والآخرة . فقال القاضي: تكتب هذه الواقعة في مكارم الأخلاق» انتهى .

قال المعلقون على «الكامل في التاريخ» - وهم نخبة من العلماء - : «انظر أيها العاقل إلى حكم هذا القاضي العادل، كيف جعل منع الرجل زوجته من كشف وجهها أمام الأجانب وإقراره بالمثل المدعى عليه بذلك من مكارم الأخلاق ، ولا شك أن ستر وجه المرأة من الذكور فوق ذلك ، وإنما ما حصل الفساد في زماننا هذا وعبث في العائلات الكرام وبيوت الأحرار إلا اختلاط النساء بالذكور، وبابه رفع الحجاب، فلو حجبت النساء عن الرجال؛ لما جاء الاختلاط ، ولامتنع الفساد والفجور من الرجال ، والتبرج والتهتك من النساء .

وانظر إلى القاضي المسرف المتغالي بحب السفور كيف ألف رسائل ونشر مقالات ودعا العالم الإسلامي إلى الخروج عن أحكام الشريعة الإسلامية وعادات أسلافهم أصحاب الغيرة والحمية على حريمهم ونسائهم ؛ فإن هذا القاضي المتشبع بروح أوروبية ابتدع بدعة ضلاله ، وفتح

باب شر واسع لا يغلق ، فعليه وزره ووزرَ من عمل بفساده إلى يوم القيمة ». انتهى كلام المعلقين على القصة العجيبة ، ولقد أجادوا وأفادوا ، جزاهم الله خير الجزاء ، وضاعف لهم الثواب .

وإن الفرق لشاسع جداً بين هؤلاء المتصفين بالغيرة على نساء المسلمين وبين بعض المستبيين إلى العلم من استزدهم الشيطان وربين لهم القول بجواز السفور وكتابة الرسائل والمقالات في تزيين هذه الضلالة للجهال ، وإنه لينطبق عليهم قول الله تعالى : «أَفَعْنَ زَيْنَ لَهُ سُوءٌ عَمِلَهُ فَرَأَهُ صَاحِلًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَهُدِيَ مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذَهَّبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ» ، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : «ومن دعا إلى ضلاله ؛ كان عليه من الإثم مثل أيام من تبعه ، لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً» ، وثبت عنه ﷺ أنه قال : «من أفتى بفتيا غير ثبت ؛ فإنما إثمه على من أفتاه» ؛ فلا يأمن القائلون بجواز السفور والذين يكتبون الرسائل والمقالات في الدعوة إلى هذه الضلالة وتزيينها للجهال أن يكون لهم نصيب وافر مما جاء في هذين الحديثين وما جاء في قول الله تعالى : «لِيَحْمِلُوا أُوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أُوْزَارِ الَّذِينَ يُضْلُلُونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَرَوْنَ» .

وقد كان باب السفور مغلقاً منذ زمان رسول الله ﷺ إلى أواخر القرن الثالث عشر من الهجرة ، فابتداً بفتحه سلطان الترك في أواخر القرن المذكور ، وكتب بذلك إلى أهل الحرمين فرددوا عليه وأجمعوا على خلافه .

وما زال الشيطان وأولياؤه من الزنادقة وأشباههم من الأدعية علماء وإسلاماً يدعون إلى ما دعا إليه سلطان الترك من السفور وترك الحجاب ، وينشرون المقالات والكتب في الدعوة إلى السفور وتحسينه عند الجهلة الأغبياء ، حتى استجاب لهم الفئام بعد الفئام من الجهلة الطغام ، الذين

هم أضل سبلاً من الأنعام، وثبت الله آخرين من المسلمين، فما زالوا قوامين على نسائهم، آخذين على أيديهن، سالكين معهن منهج السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعיהם بإحسان، فهولاء ما زالت نسائهم يتحجبن عن الرجال الأجانب، ويستترن عنهم غاية الاستار.

وقد ذكر شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى في «تفسير سورة النور»: أن سنة المؤمنين في زمن النبي ﷺ وخلفائه أن الحرة تحتجب والأمة تبرز.

قال: «وكان عمر رضي الله عنه إذا رأى أمة مختمرة؛ ضربها، وقال: أتشبهن بالحرائر أي لکاع؟».

وقد ذكر البغوي في «تفسيره» نحو هذا عن عمر رضي الله عنه. وقال الغزالى في كتابه «إحياء علوم الدين»: «لم تزل النساء يخرجن متقبلات».

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»، والعيني في «عمدة الفارى»: ما ملخصه: أن العمل استمر على جواز خروج النساء إلى المساجد والأسواق والأسفار متقبلات لثلا يراهن الرجال.

وحكم النووى في «الروضة» اتفاق المسلمين على منع النساء أن يخرجن سافرات الوجوه.

وحكمه أيضاً ابن رسلان، ونقله عنه الشوكانى في «نيل الأوطار». وذكر ابن المنذر الإجماع على أن المحرمة تغطي رأسها وتستر شعرها وتسلل الثوب على وجهها سداً خفيناً تستر به عن نظر الرجال الأجانب.

قلت : وهذا يقتضي أن غير المحرمة مثل المحرمة فيها ذكر ، بل أولى .
 وفيما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية من سنة المؤمنين في زمن النبي
ﷺ وزمن خلفائه ، وما ذكره غيره من أكابر العلماء الذين ذكرت أقوالهم بعد
 قوله : أبلغ رد على من أفتى بجواز سفور النساء ، ولم يبال بمخالفة سنة
 المؤمنين التي استمر عليها العمل عندهم منذ زمن النبي ﷺ إلى زماننا ،
 ولم يبال أيضاً بمخالفة اتفاق المسلمين على منع النساء أن يخرجن سافرات
 الوجه ، وما أعظم الخطر في مخالفته سنة المسلمين وخرق إجماعهم ؛ لأن
 الله تعالى يقول : «وَمَنْ يُشَاقِّ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَتَبْيَغُ عَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُولَهُ مَا تَوَلَّ وَنَصِّلُهُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا» .
 وقد اعترف بعض علماء الإفرنج بما في سفور النساء واحتلاطهن
 بالرجال الأجانب وخلوتهم معهم من المضرة .

قال محمد رشيد رضا : «حدثني الأمير شكيب أرسلان في جنيف -
 سويسرا عن طلعت باشا التركي أن عظيم الألمان لما زار الأستانة في أثناء
 الحرب ، ورأى النساء التركيات سافرات متبرجات ؛ عذله على ذلك ، وذكر
 له ما فيه من المفاسد الأدبية والمضار الاقتصادية التي تشن منها أوروبا
 وتعجز عن تلافيتها ، وقال له : إن لكم وقاية من ذلك كله ، ألا وهو الدين
 الإسلامي ، أفتريلونها بأيديكم ! ! .

وذكر بعض العلماء عن بعض عظماء الإيطاليين أنه قال لبعض
 المسلمين : «أحب من دينكم أمررين : أحدهما : تحريم احتلاط الرجال
 بالنساء . والثاني : تحريم الربا .

قلت : وهذا يدل على أنه قد تقرر عند عظيم الألمان أن الدين
 الإسلامي قد جاء بالأمر بالحجاب ، والمنع من السفور ، الذي تنشأ عنه

المفاسد الأدبية والمضار الاقتصادية، وأن الإيطالي قد تقرر عنده أن الدين الإسلامي قد جاء بتحريم اختلاط النساء بالرجال الأجانب.

فهذا النصريان أعلم بكثير من أجلال المسلمين الذين قد تصدروا لفتوى بجواز السفور واحتلاط النساء بالرجال الأجانب، ففيما لمن كان النصارى أعلم منهم وأعلم بما جاء به الإسلام من الأمر بالحجاب والمنع من السفور وتحريم اختلاط النساء بالرجال الأجانب.

وقد كتبت في التحذير من التبرج والسفور كتاباً سميته «الصارم المشهور على أهل التبرج والسفور»، فليراجعه المبيحون للسفور، والمفتونون بفتاوی المبيحین للسفور؛ ففيه كفاية لطالب الحق إن شاء الله تعالى^(١).

(١) (تبیہ): لنکن المراجعۃ للطبعة الأولى التي طبعت في عام ١٣٨٧ھـ في مطبخ مؤسسة التور في مدينة الرياض، أو إلى الطبعة الثانية التي طبعت في عام ١٤٠٩ھـ وقامت بشرها دار العليان في مدينة بريدة في القصيم، وأما النسخة التي قام بشرها طاهر خير الله إمام جامع الروضة بحلب والخطيب فيه؛ فإنها لا ترقى بالمقصود من ذم التبرج والسفور والتحذير منهما؛ لأن الرجل الذي قام بشر هذه النسخة قد اعتدى على الكتاب، وتصرّف فيه تصرفاً سيئاً، وحذف من أوله ووسطه وآخره أكثر من نصفه، وقد طبعه في سنة ١٣٩٤ھـ، وزعم أنها الطبعة الأولى، وهذا الصنيع منه منافي للصدق والأمانة، وسيقف بين يدي حکم عدل، لا يجاوزه ظلم ظالم، وقد انتشرت هذه النسخة الناقصة في الأسواق والمكتبات انتشاراً عظيماً، وإنني أنهى أهل المكتبات على أنني لم آذن لطاهر خير الله بالتصريف في كتابي «ولم آذن له بطبعه ونشره وتوزيعه، فمن علم بهذه التبیہ ثم أعاذه ظالم على ظلمه وعدوانه؛ فإنه سيكون شريكأ له في الإثم والعدوان، وسيؤخذ الحق من الجميع يوم القيمة إن شاء الله تعالى؛ فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «لتزداد الحقوق إلى أهلها يوم القيمة، حتى يُقاد للشاة الجلحاء من الشاة القرناء»، رواه الإمام أحمد ومسلم والترمذی وابن حبان في «صحیحه» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الترمذی: «حديث حسن صحيح». قال: «وفي الباب عن أبي ذر وعبد الله بن أبيأس».

فصلٌ

ومن أعظم الزلّات وأشدّها خطراً فتوى كثير من المتسبيّن إلى العلم في زماننا بجواز التصوير، وعلم مبالاتهم بما يترتب على هذه الفتوى من معصية الله تعالى ومعصية رسوله ﷺ، وذلك بمخالفة الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ في النهي عن التصوير على وجه العموم، والتشديد فيه على وجه العموم، والأمر بطرمس الصور على وجه العموم، ولم يبالوا أيضاً بما يترتب على هذه الفتوى من الضلال والإضلal للناس.

وقد قال الله تعالى : **﴿لَيَحْمِلُوا أُوزارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أُوزَارِ الَّذِينَ يُضْلِلُونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا تَزَرَّوْنَ﴾**.
وثبت عن النبي ﷺ : أنه قال : «مَنْ أَفْتَى بِفَتِيَا غَيْرَ ثَبَتَ ؛ فَإِنَّمَا إِنْهَى عَلَى مَنْ أَفْتَاهُ» .

رواه : الإمام أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والدارمي ، والحاكم ؛
من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .
وقال الحاكم : «صحيح على شرط الشيختين» ، ووافقه الذهبي في
«تلخيصه» .

فليتأمل المفتون بجواز التصوير ما جاء في الآية الكريمة وحديث أبي هريرة رضي الله عنه ، ولا يألفوا أن يكون لهم نصيب وافر من أوزار الذين يعملون بفتاويهم الباطلة وآرائهم الفاسدة .

وقد تصدّى للرد على المفتين بجواز التصوير عدد من أكابر العلماء في زماننا ، وكتبوا في ذلك رسائل متعددة ، وقد كتبت في الرد عليهم كتابين سميت أحدهما «إعلان التكير على المفتونين بالتصوير» ، وسميت الآخر :

«تحريم التصوير والرد على مَنْ أبَاهُ»؛ فليراجعهما المبيحون للتصوير والعاملون بأقوال المبيحين للتصوير.

وليعلم الجميع أن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل، وأن الرجوع إلى الحق نُبَلٌ وفضيلة، كما أن التمادي في الباطل نقص ورذيلة.

وقد روی: الإمام أحمد، والترمذی، وابن ماجه، والدارمی، والحاکم؛ عن أنس بن مالک رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الْخَاطَّائِينَ التَّوَّابُونَ». قال الترمذی: «هذا حديث غريب».

وصححه الحاکم، وقال الذهبی في «تلخیصه»: «صحيح على لین».

وتقديم في أثناء الكتاب حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال وهو على المنبر: «وَيْلٌ لِلْمُصْرِّفِينَ الَّذِينَ يَصْرُونَ عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ».

رواہ: الإمام أحمد، وعبد بن حُمَيْد، والبخاري في «الأدب المفرد».

وإسناده عند أحمد وعبد بن حميد جيد.

وفي هذا الحديث أبلغ تحذیر للذين يصرُونَ على فتاوىهم الباطلة بعد علمهم ببطلانها.



فصل

ومن أعظم الرِّلَاتِ الواقعة قديماً وحديثاً تحليل الغناء والمعازف وعدم المبالغة بما يترتب على ذلك من مخالفة الكتاب والسنة وإجماع من يعتد بإجماعهم من أهل العلم.

وما أكثر القائلين بحلّ الغناء والمعازف من الأجلال المغموصين بالفارق من أهل زماننا، وقد رأيت ذلك في كتب لهم ومقالات كثيرة.

وقد قال الله تعالى: «وَمَنْ أَضَلُّ مِنْ أَتَىَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدَىٰ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ».

وقال تعالى: «أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَّمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَبْلِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشاَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ».

وقال تعالى: «وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضُ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِيبٌ . وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَسْبِّحُونَ أَنَّهُمْ مُهَمَّدُونَ».

وهذه الآيات تنطبق على المتعين لأهوايهم في تحليل الغناء والمعازف والاشغال بالاستماع إليها عن ذكر الله تعالى وعبادته.

وقد تصدى للرد على القائلين بحلّ الغناء والمعازف كثير من الملماء قديماً وحديثاً، وقد كتبت في ذلك عدة كتب، ومن أشرملها وأجمعها للأدلة على تحريم الغناء والمعازف كتاب «فصل الخطاب في الرد على أبي تراب»؛ فليراجع؛ ففيه كفاية لطالب الحق إن شاء الله تعالى.



فصلٌ

ومن أعظم الزلات إلقاء بجواز حلق اللحى وقصها، وعدم المبالاة بما يترتب على ذلك من معصية الله تعالى ومعصية رسوله ﷺ، وعدم المبالاة أيضاً بما يترتب على ذلك من التشبه بالمجوس وغيرهم من المشركين، وبما يترتب على ذلك من التشبه بالنساء، وذلك أنك لا ترى شيئاً كبيراً يحلق لحيته إلا وترى وجهه يشبه وجوه العجائز من النساء، ولا ترى شاباً يحلق لحيته إلا وترى وجهه يشبه وجوه العذارى، ولو قيل للشيخ الذي يحلق لحيته: يا وجه البنت! لما رضي بذلك، ولبادرا إلى الانتقام إن قدرنا على ذلك، مع أن كلاً منها قد رضي لنفسه بمشابهة النساء في إزالة الشعر عن الوجه، والبعد عن الاتصاف بصفة الرجلة.

وإنه لينطبق على الذين يستحسنون حلق اللحى:

قول الله تعالى: «رَبُّنَا لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ».

وقوله تعالى: «وَرَبُّنَا لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ».

وقوله تعالى: «أَفَمَنْ زَيَّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذَهَّبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسِرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ».

وقد جعل الله تعالى شعر اللحية جمالاً للرجال، وعلامة فارقة بينهم وبين النساء.

وقد قال مجاهد في تفسير قول الله تعالى: «وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ ذَرَجَةً»؛ قال: «بما يمتاز عليها كاللحية».

وذكر ابن جرير نحو هذا القول عن غير مجاهد.

وذكر أبو حيان في الكلام على قول الله تعالى: «الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض»: أن اللحى وكشف الوجه مما فضل الله به الرجال على النساء.

وبعض المستحسنين لخلق اللحى من المتصرّفين للفتيان بغير ثبت يزعمون أن إعفاء اللحى عادة من العادات التي من شاء فعلها ومن شاء لم يفعلها.

وهذا من جهلهم بالسنة الثابتة عن النبي ﷺ، وهو ما جاء فيما رواه ابن عمر وأبو هريرة رضي الله عنهم عن النبي ﷺ.

فأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما؛ فرواه الإمام أحمد، والبخاري «ومسلم، والترمذى، والنسائي»: أن رسول الله ﷺ قال: «أحفوا الشوارب، وأعفوا اللحى».

وفي رواية للبخاري ومسلم: أن رسول الله ﷺ قال: «خالفوا المشركين، وفرروا اللحى، وأحفوا الشوارب».

هذا لفظ البخاري.

ولفظ مسلم: «خالفوا المشركين، أحفوا الشوارب، وأوفوا اللحى».

وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ فرواه مسلم، ولفظه: قال: قال رسول الله ﷺ: «جزوا الشوارب وأرخوا اللحى، خالفوا المجوس».

ورواه الإمام أحمد مختصراً، ولفظه: «قصوا الشوارب وأعفوا اللحى».

ورواه البخاري في «التاريخ الكبير» بنحوه.

وفي رواية له في «التاريخ الكبير»: أن النبي ﷺ قال: «كانت المجوس تعفي شواربها وتحفي لحاها، فخالفوهم، فجزوا شواربكم، وأعفوا لحاكم».

ورواه الطبراني بنحو رواية البخاري.

والآحاديث في الأمر باغفاء اللحى وإخفاء الشوارب كثيرة، وفيها أبلغ ردًّا على من زعم أن إغفاء اللحى عادة من العادات التي من شاء فعلها ومن شاء لم يفعلها.

وقد قال الله تعالى: «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالًا مُّبِينًا».

وقال تعالى: «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ».

وقال تعالى: «فَلَيَحْذِرُ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ».

وفي هذه الآيات أبلغ ردًّا على من أعرض عن السنة في إغفاء اللحى، وزعم أن إغفاءها عادة من العادات التي من شاء فعلها ومن شاء لم يفعلها.

وفيها أيضاً تهديد ووعيد شديد لمن خالف السنة.

وقد حكى ابن حزم الإجماع على أن قص الشارب وإغفاء اللحى فرض.

وقال ابن عبدالبر: «ويحرم حلق اللحية، ولا يفعله إلا المختنون^(١) من الرجال».

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «يحرم حلق اللحية».

وقال أيضاً: «إن التشبه بالكفار منهى عنه بالإجماع».

وقد كتب العلماء رسائل كثيرة في بيان وجوب إعفاء اللحى وإحفاء الشوارب، فجزاهم الله خير الجزاء، وضاعف لهم الثواب، وقد كتبت في هذا الموضوع عدة رسائل، ومن أشملها وأجمعها للأدلة كتاب «دلائل الأثر على تحريم التمثيل بالشعر»؛ فليراجع؛ فيه كفاية لطالب الحق إن شاء الله تعالى .



(١) قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»: «المختن: بكسر النون وبفتحها: من يشبه خلقة النساء في حركاته وكلامه وغير ذلك، فإن كان من أصل الخلقة؛ لم يكن عليه لوم، وعليه أن يتكلّف إزالة ذلك، وإن كان يقصد منه وتتكلّف له؛ فهو المذموم، ويطلق عليه اسم مختن، سواء فعل الفاحشة أو لم يفعل». قال ابن حبيب: المختن هو المؤذن من الرجال، وإن لم تعرف منه الفاحشة، مأخذون من التكسير في المتشي وغيره» انتهى .

وقد جاء في عدة أحاديث صحيحة أن رسول الله ﷺ: «لعن المختنين من الرجال»، وفي بعضها أن رسول الله ﷺ: «لعنة مخشي الرجال الذين يتشبهون بالنساء».

وفي هذه الأحاديث أبلغ تحذير من حلق اللحى؛ لما في ذلك من مشابهة النساء؛ فلي远离 الذين يحلقون لحاظهم إلى إعفائها، ولا يجعلوا لأنفسهم نصيباً من لعنة رسول الله ﷺ؛ فإن اللعن معناه الطرد والإبعاد من الله ومن كل خير، والمؤمن العاقل لا يرضى لنفسه أن يكون بهذه المنزلة السيئة، ومن كتب عليه الشقاء؛ فلا حيلة في الأقدار.

قال الله تعالى: «من يُضلِّل الله فَلَا هَادِي لَهُ».

فصلٌ

ومن زلّات المتشبّهين بالعلماء من ذوي الجهل المركب فتياهم بجواز شرب الدخان الخبيث، وقد خفي على هؤلاء الأغبياء ما في شرب الدخان من المفاسد والأضرار العظيمة؛ فهو مضرٌ بالدين، ومضرٌ بالعقل، ومضرٌ بالبدن، ومضرٌ بالمال، وكل واحدة من هذه المضرات تقتضي المنع منه وتحريمه على انفرادها؛ فكيف وقد اجتمعت هذه المضرات فيه؟! فهذا مما يزيد المنع منه تغليظاً وشدّة، وقد ذكرتُ ما فيه من المضار الكثيرة في كتابي المسمى بـ«الدلائل الواضحات على تحريم المسكرات والمفترات»؛ فلتراجع هناك؛ فإن العلم بها مهمٌ جداً.

ومن أعظم مشاره أنه يكون سبباً لسوء الخاتمة، وصرف الموت عن القبلة عند الموت وفي القبر، وقد شوهد هذا من عدد كثير جداً من المصرّين على شرب الدخان إلى حين الممات، وشوهد أيضاً ما وقع لبعضهم من عذاب القبر، وقد ذكرت في كتاب «الدلائل الواضحات» جملة كثيرة من القصص المزعجة التي وقعت لبعض المصررين على شرب الدخان إلى حين الممات؛ فلتراجع؛ فإن فيها عبرة للمعتبرين، وموعظة لمن أراد الله به الخير والسلامة من عذاب القبر وعذاب النار.

وقد كتب العلماء الناصحون رسائل وفتاوي كثيرة في تحريم الدخان وذكر أضراره والتحذير من سوء عاقبته على أهله، وقد ذكرت جملة منها في كتاب «الدلائل الواضحات»؛ فلتراجع هناك؛ فإنها مهمّة جداً.

وقد دلَّ الكتاب والسنة على تحريم شرب الدخان، وعلة التحريم أنه خبيث، ومسكر، ومفتر:

فاما الدليل من الكتاب؛ فهو قول الله تعالى في صفة رسوله محمد ﷺ: «وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيَّبَاتِ وَنُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ»، والدخان من البخاث عند كل ذي عقل سليم، ومن أوضح الأدلة على خبيث ما فيه من بخث الرائحة التي تمثل رائحة العذرة أو تزيد عليها بالخبث والتن.

واما الأدلة من السنة؛ فهي كثيرة جداً:

فقد تواتر عن النبي ﷺ أنه قال: «كل مسکر حرام»، وقد جاء من الأحاديث في ذلك خمسة وعشرون حديثاً.

وتواتر أيضاً عن النبي ﷺ: «أنه نهى عن كل مسکر».

وقد جاء من الأحاديث في ذلك أحد عشر حديثاً.

وقد ذكرت هذه الأحاديث في كتاب «الدلائل الواضحات»؛ فلترابع
هناك.

وقد روی: الإمام أحمد، وأبو داود؛ عن أم سلمة رضي الله عنها؛
قالت: «نهى رسول الله ﷺ عن كل مسکر ومحترم».

قال الزين العراقي: «إسناده صحيح».

نقله عنه المناوي في «شرح الجامع الصغير»، وصححه أيضاً
السيوطني في «الجامع الصغير».

وقال الشوكاني في بعض فتاواه: «هذا حديث صالح للاحتجاج به».
نقله عنه شمس الحق العظيم أبيادي في «عون المعبود».

وفي هذا الحديث أوضح دليل على تحريم شرب الدخان؛ لأنه من
المسكرات والمفترات:

فاما إسکاره؛ فقد ثبت عن بعض الذين يشربونه أنهم سكروا منه،
وأخبرني بذلك رجل عن نفسه.

واما تفتيره؛ فهو في المدخنين أكثر من الإسکار، وقد ذكر لنا أن ذلك
يحصل لبعض المدخنين إذا شربوا الدخان عند الإنطمار من الصيام.

وقد ذكر العلماء لحريم الدخان عللاً كثيرة، وقد ذكرتها في كتاب
«الدلائل الواضحات»؛ فلتراجع هناك.

وقال الشيخ عبدالله بن عبد الرحمن أبا بطين: «الذى نرى فيه
الحريم لعلتين: إحداهما: حصول الإسکار فيما إذا فقدم شاربه مدة ثم
شربه وأكثر، وإن لم يحصل إسکار؛ حصل تخدیر وتفتیر، وروى الإمام
أحمد حدیثاً مرفوعاً: أنه ~~نَبَغَ~~ نهى عن كل مسکر ومفتر. والعلة الثانية: أنه
متن، مستحبث عند من لم يعتده، واحتاج العلماء بقوله: «وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ
الْخَبَائِثُ»، وأما من ألفه واعتماده؛ فلا يرى خبئه؛ كالجعل لا يستحبث
العذرة» انتهى كلامه.

ومن أثبت أنواع الدخان ما يسمى بالجراڭ والشيشة، وهو أشد نتاً
من العذرة، ومع هذا يستلذه المفتونون به كما يستلذُ الجُعل تقليل العذرة
بفمه وأنفه، وكما تستلذُ الجلالة أكل العذرة.

ومن الخباث التي يستطيعها كثير من السفهاء الذين أغواهم الشيطان
وحبّ إليهم الفسوق والعصيان مضيق أوراق القات، وما يسمى بالسوكة،
ويسمي في البلاد اليمنية البردقان، وهو من مسحوق التبغ، وبعضهم
يستعمله شوقاً، ويسمونه الشمة.

وهذه الخباث يحصل منها التخدیر والتفتیر لمن يستعملها، وربما

حصل لهم السكر أو بداية السكر، وهو ما يسمونه بالتخزين، وهي داخلة في عموم الآية الدالة على تحريم الخبائث، وفي عموم الأحاديث الدالة على تحريم المسكرات والمفترات.

وقد كتب العلماء العارفون بما في هذه الخبائث من المفاسد والمضرّات رسائل وفتاوی في تحريمها والتحذير منها، وفي الجزء الثاني عشر من «مجموع فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمهم الله تعالى» جملة من الفتاوى في تحريمها، وذكر ما فيها من المفاسد والمضرّات؛ فلتراجع؛ فإنها مفيدة جداً، وفيها كفاية لطالب الحق إن شاء الله تعالى .



فصلٌ

ومن زلّت بعض المُستفدين بالثقافة الغربية فتاهم بالاعتماد على الحساب في دخول شهر رمضان وخروجه ودخول شهر ذي الحجة، وهذه الفتيا ناشئة عن التكلف ودخول المفتين فيما لا يعنيهم وما لا علم لهم به من الأحكام في الأهلة.

وما يدرى هؤلاء المتكلّفون أن فتاهم الباطلة قد تضمّنت أموراً سيئة جداً وخطيرة عليهم وعلى من يعمل بفتواهم:

أولها: محادّة الله ورسوله ﷺ، وذلك بمخالفة ما جاء في القرآن والسنة من تعليق المواقف بالأهلة، فجاء هؤلاء المفتونون، فجعلوا المواقف بالحساب لا بالأهلة، فخالفوا حكم الله وحكم رسوله ﷺ.

وقد جاء بيان حكم المواقف في قول الله تعالى: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَالْحَجَّ».

قال الغنوبي في الكلام على هذه الآية: «أي: فعلنا ذلك ليعلم الناس أوقات الحج والعمرة والصوم والإفطار وأجال الديون وعدد النساء وغيرها» انتهى.

وروى ابن حجر عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «سأل الناس رسول الله عن الأهلة، فنزلت هذه الآية: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ»؛ يعلمون بها حلّ دينهم وعدة نسائهم ووقت حجتهم».

وروى ابن حجر أيضاً عن قتادة، قال: «سألا نبي الله ﷺ: لِمَ جَعَلْتَ هَذِهِ الْأَهْلَةَ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهَا مَا تَسْمَعُونَ: «هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ»، فجعلها لصوم المسلمين وإفطارهم ولمناسكهم وحجّهم ولعدة نسائهم

ومحل دينهم في أشياء ، والله أعلم بما يصلح خلقه».

وروى أيضاً عن الربيع نحو قول قتادة .

وروى أيضاً عن ابن جريج والستي والضحاك نحو ذلك مختصراً .

وروى أيضاً عن علي رضي الله عنه : أنه سُئل عن قوله : ﴿مواقفت للناس﴾ ؟ قال : «هي مواقـة : الشـهر هـكـذا وـهـكـذا وـهـكـذا (وـقبـص إـبـهـامـهـ) ، فـإـذـا رـأـيـتـمـوـهـ؛ فـصـوـمـوـاـ، وـإـذـا رـأـيـتـمـوـهـ؛ فـأـفـطـرـوـاـ، فـإـنـ غـمـ عـلـيـكـمـ؛ فـأـتـمـوـاـ ثـلـاثـيـنـ» .

وروى عبد الرزاق عن عبدالعزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْأَهْلَةَ مَوَاقِيتَ النَّاسِ، فَصُومُوا لِرَؤْيَتِهِ، وَأَفْطَرُوا لِرَؤْيَتِهِ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ؛ فَعَدُوا لَهُ ثَلَاثَيْنَ يَوْمًا» .

إسناده حسن .

وقد رواه : ابن خزيمة في «صحيحة» ، والحاكم في «المستدرك» ، والبيهقي في «الستن الكبير» ؛ كلهم من طريق عبدالعزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما .

وقال الحاكم : «صحيح على شرطهما» .

وقال الذهبي في «تلخيصه» : « صحيح» .

وروى : الإمام أحمد ، والطبراني في «الكتاب» ، والدارقطني ؛ عن طلق بن علي رضي الله عنه ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ هَذِهِ الْأَهْلَةَ مَوَاقِيتَ النَّاسِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ؛ فَصُومُوْا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ؛ فَأَفْطَرُوْا، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ؛ فَأَتَمُّوْا الْعَدْةَ ثَلَاثَيْنَ» .

وفي الآية التي تقدم ذكرها، وما جاء في حديثي ابن عمر وطلق بن علي رضي الله عنهم عن النبي ﷺ في بيان معناها، وما جاء عن علي وابن عباس رضي الله عنهم وغيرهما من المفسرين في ذلك؛ فيه أبلغ رد على من أفتى بالعمل بالحساب في دخول الأشهر وخروجها، ولم يبال بما يترتب على ذلك من مخالفة قول الله تعالى وقول رسوله ﷺ.

وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ في الأمر بالصوم لرؤبة الهلال والإفطار لرؤيته وإتمام العدة ثلاثة أيام إذا لم ير الهلال.

وقد ذكرت في كتابي المسمى «قواطع الأدلة» في الرد على من عوّل على الحساب في الأهلة» سبعة عشر حديثاً في ذلك؛ فلتراجع؛ فإن فيها أبلغ رد على من أفتى بالعمل بالحساب، ولم يبال باطراح قول الله تعالى وأقوال رسوله ﷺ.

الأمر الثاني: من الأمور السيئة الخطيرة: الرغبة عن هدي رسول الله ﷺ وسنته في إثبات الأهلة بالرؤبة والاعتراض عن ذلك بهدي الأمم الذين يضطرون مواقيت الأهلة بالحساب الفلكي، ومن رغب عن هدي النبي ﷺ في إثبات الأهلة بالرؤبة، وأخذ بهدي غيره؛ فقد خاب وخسر.

والدليل على هذا قول النبي ﷺ: «من رغب عن سنتي؛ فليس مني».

رواه: الإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، والنسائي؛ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

وروى الإمام أحمد أيضاً مثله من حديث عبد الله بن عمرو ورجل من الأنصار رضي الله عنهم.

الأمر الثالث : إثبات ما نفاه رسول الله ﷺ عن أمته من العمل بالكتاب والحساب في إثبات الأهلة، حيث قال ﷺ : «إِنَّ أُمَّةَ أُمَّةٍ، لَا نَكْتُبُ لَا نَحْسُبُ، الشَّهْرُ هَكُذَا وَهَكُذَا وَهَكُذَا (وَعَدَ الْإِبْهَامَ فِي الْثَالِثَةِ)، وَالشَّهْرُ هَكُذَا وَهَكُذَا وَهَكُذَا»؛ يعني : تمام ثلاثة .

رواہ: الإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي؛ من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما .

وإثبات ما نفاه رسول الله ﷺ عن أمته ظاهر في معارضته ورد قوله، وما أسوأ ذلك وأعظمه ! وقد ورد الوعيد الشديد عليه في آيات كثيرة من القرآن، وفي بعضها النص على أنه من الضلال وعدم الإيمان :

قال الله تعالى : «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةً إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَغْصُنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ صَلَالًا مُبِينًا» .

وقال تعالى : «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ» .

وقال تعالى : «فَلَيَخْذُلُ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» .

قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى في الكلام على هذه الآية : «أتدرى ما الفتنة؟ الفتنة الشرك . لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الريغ، فيهلك»، ثم جعل يتلو هذه الآية : «فَلَا وَرَبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَسُلَّمُوا تَسْلِيْمًا» .

وقد قال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى : «إن الأخذ بالحساب أو الكتاب قد صرّح رسول الله ﷺ بنفيه عن أمته ، والنهي عنه» .

قال : «وما زال العلماء يعذون من خرج إلى ذلك قد أدخل في الإسلام ما ليس منه ، فيقابلون هذه الأقوال بالإنكار الذي يقابل به أهل البدع» انتهى ، وهو مذكور في صفحة ١٧٩ من المجلد الخامس والعشرين من «مجموع الفتاوى» .

وقال أيضاً في صفحة ١٨٢ من المجلد المذكور : «إن الأخذ بالحساب من زلات العلماء» .

وقال أيضاً في صفحة ٢٠٧ من المجلد المذكور : «لا ريب أنه ثبت بالسنة الصحيحة واتفاق الصحابة أنه لا يجوز الاعتماد على حساب التجموم ، كما ثبت في «الصحيحين» أنه قال : «إنا أمة أمية ، لا نكتب ولا نحسب ، صوموا لرؤيتهم ، وأفطروا لرؤيته» ، والمعتمد على الحساب في الهلال كما أنه صالح في الشريعة مبدئاً في الدين ، فهو مخطئ في العقل وعلم الحساب ؛ فإن العلماء بالهيئة يعرفون أن الرؤية لا تنضبط بأمر حسابي» انتهى .

الأمر الرابع : اتباع غير سبيل المؤمنين من الصحابة والتابعين وتابعיהם بإحسان إلى زماننا ؛ فإنهم كانوا يعتمدون على رؤية الهلال في دخول الأشهر وخروجهما ، وعلى إتمام العدة ثلاثة أيام إذا لم ير الهلال ، وما كانوا يعملون في ذلك بالحساب ، ولو كان في العمل به خير ؛ لكن الصحاة أسبق إليه من غيرهم .

وقد توعَّد الله تعالى مَن أَتَى بِغَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ بأشد الوعيد، فقال تعالى: «وَقَنْ يُشَاقِقُ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَتَبَيَّنَ غَيْرُ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّ مِنْهُ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا».

الأمر الخامس: التهجم على الفتيا بغير علم، وفي التسرع إلى الفتيا بغير علم دليل على مزيد الحماقة وقلة العقل والدين عند المتسرعين.

وقد ثبت عن النبي ﷺ: أنه قال: «من أفتى بفتيا غير ثبت؛ فإنما إثمه على من أفتاه».

وقد تقدَّم هذا الحديث في أول الكتاب؛ فليراجع.

وتقدَّم فيه أيضاً حديث عبيد الله بن أبي جعفر مرسلأ: أن رسول الله ﷺ قال: «أجروكم على الفتيا أجروكم على النار». رواه الدارمي.

الأمر السادس: الابتداع في الدين والشرع فيه بما لم يأذن به الله، وهذا من الظلم كما سيأتي بيان ذلك في الآية.

وقد توعَّد الله على ذلك بأشد الوعيد، فقال تعالى: «أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَّعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذِنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَضْلِ لَقُضِيَ بِيَنَّهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ».

الأمر السابع: الدعاء إلى الضلال، وهي ما ابتدعه المفتون بالاعتماد على الحساب في الأهلة.

وقد ثبت عن النبي ﷺ: أنه قال: «إِيَّاكُمْ وَمَحْدُثَاتُ الْأَمْرِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مَحْدُثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالٌ».

رواه: الإمام أحمد، وأهل «السنن»؛ من حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه.

وصححه: الترمذى، وابن حبان، والحاكم، وابن عبد البر، والذهبي.

وقد أخبر الله تعالى عن الداعين إلى الضلالة أنهم يحملون أوزارهم وأوزار الذين يضلُّون بسبِّهم:

فقال تعالى: ﴿لَيَحْمِلُوا أُوزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أُوزَارِ الَّذِينَ يُضْلِلُونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِلَّا سَاءَ مَا يَرَوْنَ﴾.

وروى: الإمام أحمد، ومسلم، وأهل «السنن»؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «من دعا إلى هدى؛ كان له من الأجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلال؛ كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً».

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

وقد كتبت كتابين لطيفين في الرد على من أفتى بالاعتماد على الحساب في الأهلة، وسميت الأول منها: «قواعد الأدلة في الرد على من عوَّل على الحساب في الأهلة»، وأما الثاني؛ فقد سميتها: «تحذير الأمة الإسلامية من المحدثات التي دعت إليها ندوة الأهلة الكوبية»؛ فليراجع كل من الكتابين؛ ففيهما كفاية لطالب الحق إن شاء الله تعالى.

وقد قال الله تعالى: ﴿فَمَنِ اهْتَدَ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضْلُلُ عَلَيْهَا﴾.

وقال تعالى : ﴿ أَفَمِنْ زُينَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذَهَّبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾ .



فصلٌ

ومن زلّات المتسرّعين إلى الفتيا: فنياهم بجواز استعمال حُقن الدواء في رمضان.

ومن المعلوم عند ذوي العقول السليمة أن الدواء الذي يصل إلى الجسم من طريق الحقن يسري إلى جميع أجزاء الجسم، وسواء كان استعمال الحقن في العروق أو في العضلات.

وقد استعملت بعض الحقن، فأحسست بوصول الدواء إلى جميع بدني، وبخصوصاً ما يكون فيه حرارة أو رائحة غريبة؛ فقد أحسست بوصول الحرارة إلى جميع بدني مراراً كثيرة، وأحسست بالرائحة الغريبة في أنفي حين مر الدواء على عروق الأنف مراراً كثيرة، ومن شك في سريان الدواء من الحقن إلى جميع البدن؛ فلا شك أنه جاهل بمفعول الحقن وشدة سريانه في الأبدان، وما كان بهذه الصفة فلا شك في تفطيره للصائم.

وأيضاً؛ فإن الدواء الذي في الحقن لا بد أن يكون محلولاً بالماء المعقم، ولا يمكن سريان الدواء في البدن إلا بما يجعل معه من الماء المعقم، والماء من المفترضات، ولو كان قليلاً جداً، وبهذا يتضح أن استعمال الحقن يفطر الصائم؛ لأنه لا بد أن يدخل في جسمه شيء من الماء الذي يسري في جميع الجسم، ويختلط باللحم والدم.

وأيضاً؛ فإن المريض الذي لا يقدر على الأكل والشرب، أو يكون ممنوعاً منها، أو من أحدهما، لعارض يقتضي المنع؛ فإنه يعطى بدلاً عن ذلك حَقْناً مغذية، تقوم مقام الأكل والشرب، ولا يحتاج معها إلى الأكل والشرب ما دام المريض يستعملها، ولو طال زمن الاستعمال.

وعلى هذا؛ فإنه لا فرق في النظر الصحيح بين استعمال **الحقن** المغذية وبين استعمال **حقن الدواء**؛ لأن كلاً منها يسري إلى جميع الجسم، ويختلط باللحم والدم، ومن فرق بينهما فأباح **حقن الدواء** ومنع من **الحقن المغذية**؛ فلا شك أنَّه قد فرق بين متماثلين في المعنى، وهو نفوذ كُلٌّ من الدواء والغذاء إلى جميع أجزاء البدن.

وأيضاً؛ فإن بعض **حقن الدواء** يكون لها بديل من الأقراص التي تقوم مقامها وتتفعل مفعولها في الجسم، وهذه الأقراص البديلة للحقن لا يجيز المتسرعون إلى الإفتاء أن يتناولها المريض في حال الصيام، وهذا من تناقضهم؛ لأنَّ منع الصائم من استعمال أقراص الدواء؛ فإنه يلزمه أن يمنعه من استعمال **الحقن**، إذ لا فرق بين إدخال الدواء إلى البدن من طريق **الحقن** أو من طريق الابتلاع.

وبعض المفتين بجواز استعمال **الحقن** في حال الصوم إنما يعتمدون على قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله تعالى : أنه يجوز للصائم أن يداوي المأمومة والجائفة ، وليس لهم ما يتعلّقون به من كلام شيخ الإسلام؛ لأن مداواة المأمومة والجائفة إنما يكون بمساحيق الدواء التي لا تتعدى موضع الجرح ، بخلاف مفعول الحقن؛ فإنه يسري إلى جميع أجزاء البدن، ويختلط باللحم والدم ، فالفرق بين الدواعين ظاهر لمن كان له عقل سليم ونظر صحيح .

فاتقوا الله أيها المفتون بجواز استعمال **الحقن** للصائم؛ فلقد كتم سبباً في إفساد صيام كثير من الناس.

ولا تنسوا قول الله تعالى : **﴿لِيَحْمِلُوا أُوزارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أُوزَارِ الَّذِينَ يُضْلُلُونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾**.

ولا تنسوا قول النبي ﷺ: «مَنْ أَفْتَى بِفَتِيَا غَيْرَ ثَبَّتْ؛ فَإِنَّمَا إِنْمَهُ عَلَى
مَنْ أَفْتَاهُ».

وقد تقدمَ هذا الحديث في أول الكتاب؛ فليراجعه المفتون بجواز
استعمال الحُقْن للصائم.

وليراجعوا أيضاً ما ذكر بعده من حديث عبيد الله بن أبي جعفر
مرسلاً: أن رسول الله ﷺ قال: «أَجْرُكُمْ عَلَى الْفَتِيَا أَجْرُكُمْ عَلَى النَّارِ».
ولا يأمنوا أن يكون لهم نصيب وافر من آثام الذين يعملون بفتواهم
المبنية على مجرد الرأي، وليس على علم وثبت.



فصل

ومن المسائل التي يكثر فيها الخطأ والزلل من المفتين: مسائل الطلاق.

وقد تقدّم^(١) ما ذكره ابن مفلح في «الأداب الشرعية» عن الإمام أحمد أنه قال: «كان سفيان لا يكاد يُفتي في الطلاق، ويقول: من يُحسن ذا؟ من يُحسن ذا؟».

وقال في رواية أبي الحارث: «وددت أن لا يسألني أحدٌ عن مسألة، وما شيء أشدّ علىَّ من أن أسأَل عن هذه المسائل، البلاء يخرجه الرجل عن عنقه وينقله، وخاصة مسائل الطلاق والفرج».

ونقل محمد بن أبي طاهر عنه: أنه سُئل عن مسألة في الطلاق؟ فقال: «سل غيري، ليس لي أفتى في الطلاق بشيء» انتهى.

قلت: ليتأمل المتسرّعون إلى الإفباء في مسائل الطلاق ما ذكره الإمام أحمد عن سفيان، وما قاله عن نفسه، وليرتدوا بهذين الإمامين في الورع والتوقف عن الفتيا بما ليس واضحًا من مسائل الطلاق، ولا سيما ما يقع من كثير من الجهال من الطلاق في حال الغضب على امرأته، أو في حال التأكيد عليها بالمنع من بعض الأمور أو الإلزام بها، فيسارع جنده إلى مواجهتها بالطلاق، ثم يندم على الطلاق، فيأتي إلى بعض المتسرعين إلى الفتوى، ويزعم له أنه لم يرد الطلاق، وإنما أراد التشديد على امرأته أو التأكيد عليها بما واجهها به، فينخدع له المتسرع إلى الفتوى، ويفتيه بعدم وقوع الطلاق، وما أكثر القصص والواقع في هذه الأمور في زماننا! وللحيل

(١) انظر (ص ١٧).

مجال واسع فيها.

فليتبه المتسرون إلى الفتيا لئلا يقعوا في الزلل ويتحمّلوا إثم الفتيا
بغير ثبت.

وقد روى: أبو داود، والترمذى، وابن ماجه، والدارقطنى،
والحاكم، والبيهقى؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «ثلاث جدّهن جد، وهزّلهم جد: النكاح، والطلاق، والرجعة».

قال الترمذى: «هذا حديث حسن غريب».

وصححه الحاكم والذهبى.

قال الترمذى: «والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم».

وروى مالك في «الموطأ» عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب: أنه قال: «ثلاث ليس فيهن لعب: النكاح، والطلاق، والعتق». ورواه البيهقى من طريق مالك.

قال الخطابى في «معالم السنن»: «اتفق عامة أهل العلم على أن صريح لفظ الطلاق إذا جرى على لسان البالغ العاقل؛ فإنه مؤاخذ به، ولا ينفعه أن يقول: كنت لاعباً، أو هازلاً، أو لم أنوبه طلاقاً، أو ما أشبه ذلك من الأمور».

واحتاج بعض العلماء في ذلك بقول الله تعالى: «ولا تتخذوا آيات الله هُرُوا»، وقال: لو أطلق للناس ذلك؛ لتعطلت الأحكام، ولم يشا مطلق أو ناكح أو معتق أن يقول: كنت في قولي هازلاً، فيكون في ذلك

إبطال أحكام الله سبحانه وتعالى، وذلك غير جائز؛ فكل من تكلّم بشيءٍ ممّا جاء ذكره في هذا الحديث لزمه حكمه، ولم يقبل منه أن يدعى خلافه، وذلك تأكيد لأمر الفروج، واحتياط له، والله أعلم».

انتهى كلام الخطابي رحمة الله تعالى، وهو في غاية الحسن، فليتأمله المتسرعون إلى الفتيا في الطلاق، وليعملوا بما جاء فيه من التأكيد لأمر الفروج والاحتياط له.



فصلٌ

ومن أعظم الزلّات وأشدّها خطراً جراءة بعض أهل الزيف والضلال على رد الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ، وتصريحهم بفرضها واطراحها، إذا كانت مخالفة لآرائهم ونظرياتهم التي هي في الغالب متلقةً من نظريات أعداء الله وأفكارهم.

وكثيراً ما يقع هذا في كتب بعض الأجلاف^(١) الذين لا يقيمون للأحاديث الصحيحة وزناً، والذين هم من ألدّ الأعداء للسنة وأهلها، وهو كثير في مقالات بعض المنتسبين إلى العلم في زماننا، وفي كتبهم المنتشرة بين الناس.

ومنهم رجل قد اجتمعت فيه الخصال السيئة التي قد أخبر النبي ﷺ أنها من صفات أهل النار، وذلك فيما رواه: الإمام أحمد، والبخاري، ومسلم، والترمذى، وابن ماجه؛ عن حارثة بن وهب الخزاعي رضي الله عنه؛ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «ألا أخبركم بأهل الجنة؟ كل ضعيف متضعف لو أقسم على الله لأبره، ألا أخبركم بأهل النار؟ كل عُتلٌ جَوَاطٌ مستكبر». .

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح».

قال أهل اللغة: «العُتلُ»: هو الفُطُولُ الغليظُ الجافي: وأما (الجوّاط)؛ فهو المتكبرُ الجافي. وأما (المستكبر)؛ فهو الذي لا يالي برد الحق».

(١) الأجلاف: جمع جَلْفٍ، وهو الأحمقُ الجافي. قال في «لسان العرب»: «يقال للرجل إذا جفا: فلان جَلْفٌ جافٌ».

وقد روى مسلم من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «الكبير: بطر الحق، وغمط الناس».

ورواه الترمذى بلفظ: «الكبير: بطر الحق، وغمص الناس».

وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب».

وروى أبو داود من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ نحوررواية مسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وروى الإمام أحمد عن عبدالله بن عمرو وأبي ريحانة وعقبة بن عامر رضي الله عنهم: أن رسول الله ﷺ قال: «الكبير: سفة الحق، وغمص الناس».

قال الخطابي: «قوله: (غمط)؛ معناه: أزرى بالناس واستخفهم؛ بقال: غمط وغمص؛ بمعنى واحد».

وقال السوسي: «(الكبير): هو الارتفاع على الناس، واحتقارهم، ودفع الحق» انتهى.

ومعنى (سفه الحق): الاستخفاف به. ذكره ابن الأثير وصاحب «لسان العرب».

ومن أعظم الدفع للحق والاستخفاف به ما وقع من بعض الأجلال في زماننا من ردّهم للأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ وتصریحهم برفضها، وهذا عنوان على ما في قلوبهم من الزيف والزندقة.

وقد روى القاضي أبو الحسين في «طبقات الحنابلة» عن الفضل بن زياد القطان؛ قال: سمعت أبا عبدالله - يعني: أحمد بن حنبل - يقول:

«مَنْ رَدَ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَهُوَ عَلَى شَفَا هَلْكَةٍ».

وروى حنبل عن أحمد رحمة الله أنه قال: «كلما جاء عن النبي ﷺ إسناد جيد؛ أقرنا به، وإذا لم نقر بما جاء به الرسول ﷺ ودفنهه ورددناه؛ ردنا على الله أمره، قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَاتَّهُوا﴾».

وذكر محمد بن نصر المروزي - ونقله عنه ابن حزم في كتابه «الأحكام» - أن إسحاق بن راهويه قال: «مَنْ بَلَغَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَبْرٌ بِصَحْتَهُ، ثُمَّ رَدَهُ بِغَيْرِ تَقْيَةٍ؛ فَهُوَ كَافِرٌ».

وقال أبو محمد البربهاري في كتابه «شرح السنة»: «إذا سمعت الرجل يطعن على الآثار ولا يقبلها، أو ينكر شيئاً من أخبار رسول الله ﷺ، فاتهمه على الإسلام؛ فإنه رجل رديء المذهب والقول، وإنما يطعن على رسول الله ﷺ وعلى أصحابه؛ لأننا إنما عرفنا الله وعرفنا رسوله ﷺ وعرفنا القرآن وعرفنا الخير والشر والدنيا والآخرة بالآثار».

وقال البربهاري أيضاً: «ولا يخرج أحدٌ من أهل القبلة من الإسلام حتى يرد آية من كتاب الله عز وجل، أو يرد شيئاً من آثار رسول الله ﷺ، أو يصلی لغير الله، أو يذبح لغير الله؛ فقد وجب عليك أن تخرجه من الإسلام».

وقال البربهاري أيضاً: «من رد آية من كتاب الله؛ فقد رد الكتاب كله، ومن رد حديثاً عن رسول الله ﷺ؛ فقد رد الأثر كله، وهو كافر بالله العظيم».

وقال البربهاري أيضاً: «واعلم أنه ليس بين العبد وبين أن يكون كافراً

إلا أن يجحد شيئاً مما أنزل الله، أو يزيد في كلام الله، أو ينقص، أو ينكر شيئاً مما قال الله عزوجل، أو شيئاً مما تكلم به رسول الله ﷺ.

وقال البربهاري أيضاً: «إذا سمعتَ الرجل يطعن على الآثار، أو يرد الآثار، أو يزيد غير الآثار، فاتهمه على الإسلام، ولا شك أنه صاحب هو مبتدع».

وقال البربهاري أيضاً: «إذا سمعتَ الرجل ثانية بالآثار، فلا يزيد، ويريد القرآن؛ فلا تشک أنه رجل قد احتوى على الزندقة؛ فقم من عنده ودعه».

وقال البربهاري أيضاً: «ومن جحد أو شک في حرف من القرآن أو في شيء جاء عن رسول الله ﷺ؛ لففي الله مكذباً».

وقال الإمام الشافعي رحمة الله تعالى: «إذا حدث الثقة عن الثقة إلى أن ينتهي إلى رسول الله ﷺ؛ فهو ثابت، ولا يترك لرسول الله ﷺ حديث أبداً؛ إلا حديث وجد عن رسول الله ﷺ آخر يخالفه» انتهى.

وذكر القاضي أبو الحسين في «طبقات الحنابلة» عن إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن شاقلا: أنه قال: «من خالف الأخبار التي نقلها العدل عن العدل موصولة بلا قطع في سندها ولا جرح في ناقليها، وتجرأ على ردّها؛ فقد تهجم على رد الإسلام؛ لأن الإسلام وأحكامه مقوله إلينا بمثل ما ذكرت» انتهى.

وقال الشيخ أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري في كتابه «مقالات الإسلاميين»: «جملة ما عليه أهل الحديث والسنّة: الإقرار بالله، ومלאكته، وكتبه، ورسله، وما جاء من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول

الله ﷺ، لا يردون من ذلك شيئاً» انتهى .

وهذا حكاية إجماع من أهل الحديث والسنّة على الإقرار بما جاء من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، وأنهم لا يردون من ذلك شيئاً.

وفي هذا الإجماع أبلغ ردًّا على الجلْف^(١) الجافي الذي لم يبال برد الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ، ولم يبال برفضها واطراحها، وسواء كان رفضه لها ناشئاً منه أو أنه ذكر ذلك عن غيره وأقره على رفضها، وكل من الأمرين موجود في مواضع كثيرة من كتابه ومقالاته .

وقد قال الله تعالى : **وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ**
وَتَبَيَّنَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ثُوَّلَهُ مَا تَوَلَّىٰ وَنَصَّلَهُ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا .

وهذه الآية الكريمة تطبق على الجلْف الجافي ؛ لأنَّه قد شاقَ الله ورسوله ، واتبعَ غير سبيل المؤمنين في مخالفته لإجماع أهل الحديث والسنّة ، وكفى بما جاء في آخر الآية وعيدها له ولآمثاله من الأجلاف الذين لا يقيمون للأحاديث الصحيحة وزناً ، ولا يبالغون بردّها ورفضها إذا كانت مخالفة لأرائهم ونظرياتها .

وقد قال الموفّق أبو محمد المقدسي في كتابه «لمحة الاعتقاد» :
«ويجب الإيمان بكل ما أخبر به رسول الله ﷺ، وصح به النقل عنه ، فيما شهدناه أو عاب عنا ، نعلم أنه حقٌّ وصدقٌ ، وسواء في ذلك ما عقلناه

(١) قد تقدم في حاشية (ص ٩٠) بيان معنى الجلْف ، وأنه الأحقن ، وأي حُمْق وجفأ ، أعظم من مقابلة الأحاديث الصحيحة بالرد والرفض وعدم المبالاة بما يترتب على ذلك من المشاشة لله ولرسوله ﷺ واتباع غير سبيل المؤمنين .

ووجهناه ولم نطلع على حقيقة معناه؛ مثل حديث الإسراء والمعراج، ومن ذلك أشراط الساعة؛ مثل: خروج الدجال، ونزول عيسى بن مريم عليه السلام فيقتله، وخروج يأجوج ومأجوج، وخروج الدابة، وطلع الشمس من مغربها، وأشباه ذلك مما صح به النقل» انتهى.

وقال ابن القيم في كتابه «أعلام المرحقين»: «والذي ندين به ولا يسعنا غيره أن الحديث إذا صَحَّ عن رسول الله ﷺ ولم يصحَّ عنه حديث آخر ينسخه: أن الفرض علينا وعلى الأمة الأخذ بحديثه، وترك كل ما خالفه، ولا نترك لخلاف أحدٍ من الناس، كائناً من كان، لا راويه ولا غيره» انتهى المقصود من كلامه.

فليتأمل المتهاونون بالأحاديث الصحيحة ما ذكرته عن أكابر العلماء من التشديد في ردّها، وتكفير من فعل ذلك، ولعلهموا أن الأخذ بالأحاديث الصحيحة وتعظيمها يدلُّ على قوة الإيمان في قلب العبد، وأن التهاون بها والتصريح بردّها ورفضها يدلُّ على عدم الإيمان.

والدليل على هذا قول الله تعالى: «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَسُلِّمُوا تَسْلِيماً».

فأقسم سبحانه وتعالى بنفسه على نفي الإيمان عنّي لم يحُكم الرسول ﷺ ويرضي بحكمه ويطمئن إليه قوله ولا يجد في نفسه حرجاً مما قضى به ويسلم له تسليماً وينقاد له ظاهراً وباطناً.

وفي إقسامه تبارك وتعالى بنفسه على ما ذكر في الآية دليل على عظم الأمر الذي وقع القسم عليه، فيجب على كل مؤمن أن يعظمه كما عظمه

الله، وأن يقابلها بالقبول والتسليم طاعة لله تعالى وامتثالاً لأمره.

وَهَذِهِ الْأَيْةُ هِيَ الْحُكْمُ الْفَاصِلُ فِي الْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ،
فَمَنْ قَبْلَهَا وَاطْمَأْنَ قَلْبَهُ إِلَيْهَا وَانْقَادَ لَمَا قَالَهُ الرَّسُولُ ﷺ ظَاهِرًا وَبِإِيمَانٍ؛ فَهُوَ
مُؤْمِنٌ، وَمَنْ قَابْلَهَا بِالرُّدِّ وَالْإِنْكَارِ؛ فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ.

قال الله تعالى : «فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ
وَمَنْ أَضَلَّ مِنْ أَنَّهُ أَتَى هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدَىٰ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ
الظَّالِمِينَ». .

وقال تعالى : «وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لَا مُؤْمِنَةٌ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا
أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِي اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا
مُّبِينًا». .

وقال تعالى : «فَلَيُحِلَّ لِلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةً أَوْ
يُصِيبَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا». .

قال الإمام أحمد في الكلام على هذه الآية : «أتدرى ما الفتنة؟
الفتنـةـ: الشرـكـ، لعلـهـ إـذـا رـدـ بـعـضـ قولـهـ أنـ يـقعـ فـيـ قـلـبـ شـيـءـ منـ الزـيـرـ،
فيـهـلـكـ»، ثم جعل يتلو قول الله تعالى : «فَلَا وَرَبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ
يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَبَحَ بِنَفْسِهِمْ» الآية.

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهمـاـ: أنـ رسولـ اللهـ ﷺـ قالـ:
«لـاـ يـؤـمـنـ أـحـدـكـمـ حـتـىـ يـكـونـ هـوـاهـ تـبـعـاـ لـمـاـ جـئـتـ بـهـ». .

قال الترمذـيـ فيـ كتابـ «الأربعـينـ»: «حدـيـثـ صـحـيـحـ، روـيـناـهـ فيـ
كتـابـ الحـجـةـ بـإـسـنـادـ صـحـيـحـ». .

قال الحافظ ابن رجب في كتابه «جامع العلوم والحكم»: «يريد

بصاحب «كتاب الحجة» الشيخ أبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي الشافعي الفقيه الزاهد نزيل دمشق، وكتابه هذا هو «كتاب الحجة على تاركي سلوك طريق المحجة».

قال ابن رجب: «وقد خرج هذا الحديث الحافظ أبو نعيم في كتاب «الأربعين»، وشرط في أولها أن تكون من صحاح الأخبار وجihad الآثار مما أجمع الناقلون على عدالة ناقليه، وخرجته الأئمة في مسانيدهم».

ثم خرجه عن الطبراني؛ قال: «ورواه الحافظ أبو بكر بن أبي عاصم الأصبهاني» انتهى المقصود من كلام ابن رجب.

والدليل من السنة على وجوب الإيمان بالأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ قوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي و بما جئت به، فإذا فعلوا ذلك؛ عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم الله».

رواه مسلم من حديث أبي هريرة، وفيه دليل على أن من استهان بالأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ ولم يبال بردها ورفضها؛ فليس بمعصوم الدم والمال، ومن كان بهذه الصفة؛ فإنه يجب أن يستتاب، فإن تاب، وإنما كان حلال الدم والمال.

فليتأمل الأجلال المتهاونون بعض الأحاديث الصحيحة هذا الحديث حق التأمل، وإذا كانوا آمنين في الدنيا من تطبيقه عليهم؛ فليعلموا أن عذاب الآخرة أشد وأبقى، ويكفيهم من الوعيد قول الله تعالى : «وَمَنْ يُشَاقِقُ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَتَبْيَغُ غَيْرُ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّ وَنُنْصِلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا».

فصلٌ

وقد كان السلف الصالح يعظمون الأحاديث الصحيحة غاية التعظيم، ويبالغون في الإنكار على الذين يتهاونون بها، وعلى الذين يعارضونها بأقوال الناس وأرائهم، وربما هجروا بعضهم إلى الممات.

وقد روى مسلم في «صحيحه» عن سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تمنعوا نساءكم المساجد إذا استأذنكم إليها». قال: فقال بلال بن عبد الله: والله لنمنعهنّ. قال: فأقبل عليه عبد الله، فسبّه سبّاً سبّاً ما سمعته سبّه مثله قط، وقال: أخبرك عن رسول الله وتقول: والله لنمنعهنّ؟!

وفي رواية له عن مجاهد: «أنَّه ضرب في صدره»

وقد روى البخاري المرفوع منه فقط.

ورواه: الإمام أحمد، وأبو داود، والترمذى، وابن ماجه، والدارمى، وغيرهم؛ بنحو رواية مسلم.

وروى أبو داود الطیالسي رواية مجاهد، وقال: «فرفع يده، فلطمها، فقال: أحدثك عن رسول الله ﷺ وتقول هذا؟!».

وفي رواية لأحمد: «فما كَلَمَهُ عبد الله حتى مات».

قال النووي: «فيه تعزير المفترض على السنة، والمعارض لها برأيه، وفيه تعزير الوالد ولده، وإن كان كبيراً» انتهى.

وفيه أيضاً جواز التأديب بالهجران. قاله الحافظ ابن حجر.

وفي «مستدرك الحاكم» عن عمرو بن مسلم؛ قال: «خُذف^(١) رجل عند ابن عمر رضي الله عنهما، فقال: لا تخذف؛ فإني سمعت رسول الله ينهى عن الخذف. ثم رأه ابن عمر رضي الله عنهما بعد ذلك يخذف، فقال: أَبْلَغْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ينْهَا عَنِ الْخُذْفِ ثُمَّ خُذْفَتْ؟! وَاللَّهُ أَكْلَمُكَ أَبْدًا».

وفي «الصحابيين» عن عبدالله بن بريدة؛ قال: «رأى عبدالله بن المغفل رضي الله عنه رجلاً من أصحابه يخذف، فقال له: لا تخذف؛ فإن رسول الله يكره (أو قال: ينهى عن) الخذف؛ فإنه لا يصاد به الصيد، ولا ينكاً به العدو، ولكنه يكسر السن، ويفقد العين. ثم رأه بعد ذلك يخذف، فقال له: أَخْبِرْكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ يكره أو ينهى عن الخذف ثم أراك تخذف؟! لا أَكْلَمُكَ كَلْمَةً كَذَا وَكَذَا».

هذا لفظ مسلم، وقد رواه الدارمي في «سننه» بنحوه، وقال فيه: «والله؛ لا أَكْلَمُكَ أَبْدًا».

وإسناده صحيح على شرط الشعبيين.

ورواه: الإمام أحمد، وأبو داود؛ مختصرًا.

ورواه: مسلم أيضًا، وابن ماجه؛ من حديث سعيد بن جبير: أن قريباً لعبد الله بن مغفل رضي الله عنه خذف. قال: فنهاه وقال: إن رسول الله ينهى عن الخذف وقال: «إنها لا تصيد صيداً، ولا تنكاً عدواً، ولكنها تكسر السن، وتفقد العين». قال: فعاد! فقال: أَحَدَثْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

(١) الخذف: الرمي بالحصى الصغار باطراف الأصابع، وقال ابن الأثير: «هو رمي حصاة أو نوحة تأخذها بين سبابتيك وترمي بها».

يَنْهَا ثُمَّ تَخْذِفُ؟! لَا أَكْلِمُكَ أَبْدًا.
هذا لفظ مسلم.

وفي رواية ابن ماجة: أن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه كان جالساً إلى جنب ابن أخي له، فخذف، فنهاه، وذكر تمام الحديث بنحو رواية مسلم، وفيه: «قال: لا أكلمك أبداً».

وروى الدارمي عن خراش بن جبير؛ قال: «رأيت في المسجد فتى يخذف، فقال له شيخ: لا تخذف! فإني سمعت رسول الله ينهى عن الخذف. فغفل الفتى، فظن أن الشيخ لا يفطن، فخذف، فقال له الشيخ: أحدثك أني سمعت رسول الله ينهى عن الخذف، ثم تخذف؟! والله؛ لا أشهد لك جنازة، ولا أعودك في مرض، ولا أكلمك أبداً».

وروى الدارمي أيضاً أιوب عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه؛ قال: «نهى رسول الله عن الخذف، وقال: إنها لا تصطاد صيداً، ولا تنكا عدواً، ولكنها تكسر السنن، وتتفقا العين»، فرفع رجل بيته وبين سعيد قرابة شيئاً من الأرض، فقال: «هذه؟! وما تكون هذه؟!» فقال سعيد: «ألا أراني أحدثك عن رسول الله ينهى ثم تهاون به، لا أكلمك أبداً».

إسناده صحيح على شرط الشيفيين.

وروى الدارمي أيضاً عن قتادة؛ قال: حدث ابن سيرين رجلاً بحديث عن النبي ﷺ، فقال رجل: قال فلان كذا وكذا. فقال ابن سيرين: أحدثك عن النبي ﷺ وتقول: قال فلان كذا وكذا؟! لا أكلمك أبداً.

إسناده جيد، رجاله كلهم ثقات.

قال التسووي في الكلام على حديث عبدالله بن مغفل رضي الله عنه: «فيه هجران أهل البدع والفسوق ومنابذى السنة مع العلم، وأنه يجوز هجرانه دائمًا، والنهي عن الهجران فوق ثلاثة أيام إنما هو فيمن هجر لحظ نفسه ومعايش الدنيا، وأما أهل البدع ونحوهم؛ فهجرانهم دائمًا، وهذا الحديث مما يؤيد به، مع نظائر له؛ كحديث كعب بن مالك وغيره» انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر: «في الحديث جواز هجران من خالف السنة، وترك كلامه، ولا يدخل ذلك في النهي عن الهجر فوق ثلاث؛ فإنه يتعلّق بمن هجر لحظ نفسه» انتهى.

وفي «سنن ابن ماجه»: «أن عبادة بن الصامت رضي الله عنه غزا مع معاوية رضي الله عنه أرض الروم، فنظر إلى الناس وهو يتبايعون كسر الذهب بالدنانير وكسر الفضة بالدرارهم، فقال: يا أيها الناس! إنكم تأكلون الربا، سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تبتاعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، لا زيادة بينهما ولا نزرة». فقال له معاوية: يا أبا الوليد! لا أرى الربا في هذا إلا ما كان من نزرة. فقال عبادة: أحدثك عن رسول الله ﷺ وتحدثني عن رأيك؛ لئن أخرجني الله؛ لا أساشك بأرض لك على فيها إمرة. فلما قفل؛ لحق بالمدينة، فقال له عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ما أقدمك يا أبا الوليد؟ فقصّ عليه القصة وما قال من مساكته، فقال: ارجع يا أبا الوليد إلى أرضك؛ فقبع الله أرضاً لست فيها وأمثالك، وكتب إلى معاوية: لا إمرة لك عليه، واحمل الناس على ما قال؛ فإنه هو الأمر».

ورواه الدارمي مختصرًا، ولفظه: «عن أبي المخارق؛ قال: ذكر عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن درهمين بدرهم، فقال فلان: ما أرى بهذا بأساً يداً بيد. فقال عبادة: أقول: قال النبي ﷺ

وتقول: لا أرى به بأساً! والله؛ لا يظلمني وإياك سقف أبداً.

وفي هذا الحديث جواز هجر من خالف السنة وعارضها برأيه.

وقد بُوْب ابن ماجه على هذا الحديث وأحاديث كثيرة سواه بقوله:

«باب: تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه».

وروى: مالك في «الموطأ»، والشافعي في «مسنده»؛ من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار: «أن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما باع سقاية من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها، فقال أبو الدرداء رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذا إلا مثلاً بمثل. فقال له معاوية: ما أرى بمثل هذا بأساً. فقال أبو الدرداء رضي الله عنه: من يعذرني من معاوية؟ أنا أخبره عن رسول الله ﷺ ويخبرني عن رأيه! لا أساكنك بأرض أنت بها. ثم قدم أبو الدرداء على عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فذكر ذلك له، فكتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى معاوية: أن لا تبيع ذلك إلا مثلاً بمثل، وزناً بوزن».

قال ابن عبد البر في الكلام على قول أبي الدرداء رضي الله عنه: «من يعذرني من معاوية... إلى آخره: «كان ذلك منه أنفة من أن يردد عليه سنة علمها من رسول الله ﷺ برأيه، وتصور العلماء تضيق عن مثل هذا، وهو عندهم عظيم؛ رد السنن بالرأي».

قال: «وجائز للمرء أن يهجر من لم يسمع منه ولم يطعه، وليس هذا من الهجرة المكرروحة، إلا ترى أن رسول الله ﷺ أمر الناس أن لا يكلّموا كعب بن مالك حين تخلّف عن تبوك؟».

قال: «وهذا أصل عند العلماء في مجانية من ابتدع وهجرته وقطع

الكلام عنه، وقد رأى ابن مسعود رضي الله عنه رجلاً يضحك في جنازة، فقال: والله؛ لا أكلمك أبداً، انتهى كلام ابن عبد البر رحمة الله تعالى.

والاثر الذي ذكره عن ابن مسعود رضي الله عنه قد رواه الإمام أحمد في كتاب «الزهد»، فقال: حدثنا سفيان: حدثنا عبد الرحمن بن حميد: سمعه من شيخ من بني عبس: «أبصر عبدالله رجلاً يضحك في جنازة، فقال: تضحك في جنازة؟ لا أكلمك أبداً».

وروى الإمام أحمد ياسناد صحيح عن سعيد بن جُبیر عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ قال: «تمتّع النبي ﷺ، فقال عروة بن الزبير: نهى أبي بكر وعمر عن المتعة. فقال ابن عباس رضي الله عنهما: ما يقول عربة؟! قال: يقول: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة. فقال ابن عباس رضي الله عنه: أراهم سيهلكون، أقول: قال النبي ﷺ، ويقول: نهى أبو بكر وعمر!».

وإذا كان هذا قول ابن عباس رضي الله عنهمما لمن عارض قول النبي ﷺ بقول أبي بكر وعمر رضي الله عنهمما؛ فكيف بمن أطّر الأحاديث الصحيحة ونبذها وراء ظهره ولم يعبأ بها؛ كما يفعل ذلك بعض الزنادقة في زماننا؟! فهو لاء أولى بالإنكار الشديد والتأديب الذي يردعهم عن معارضته للأحاديث الصحيحة والاستهانة بها.

وروى: الإمام أحمد، والبخاري، والنسائي؛ عن الزبير بن عرببي؛ قال: «سأل رجل ابن عمر رضي الله عنهمما عن استلام الحجر؟ فقال: رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله. قال: قلت: أرأيت إن رحمت، أرأيت إن غلبت؟ قال: أجعل أرأيت باليمن، رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله».

وقد رواه أبو داود الطيالسي في «مسنده»؛ قال: حدثنا حماد بن زيد؛
قال: حدثنا الزبير بن العربي؛ قال: «سألت ابن عمر رضي الله عنهما عن
المزاومة على الحجر؟ فقال: رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله. فقلت:
رأيت أن أغلب أو أزحم؟ قال: أجعل (رأيت) مع ذلك الكوكب، رأيت
رسول الله ﷺ يقبله ويستلمه».

قوله: «أجعل رأيت باليمين»؛ قال الحافظ ابن حجر في «فتح
الباري»: «إنما قال له ذلك لأنه فهم منه معارضته الحديث برأي»، فأنكر
عليه ذلك، وأمره إذا سمع الحديث أن يأخذ به ويتقي الرأي» انتهى.

وروى الدارقطني بإسناد صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما؛
قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا استيقظ أحدكم من منامه؛ فلا يدخل بيته
في الإناء حتى يغسلها ثلاث مرات؛ فإنه لا يدرى أين باتت يده منه، أو
أين طافت يده». فقال له رجل: أرأيت إن كان حوضاً؟ فحصبه ابن عمر،
وقال: أخبرك عن رسول الله ﷺ وتقول: أرأيت إن كان حوضاً؟!

وقد رواه ابن ماجه مختصراً، ولم يذكر قصة الرجل مع ابن عمر،
وإسناده صحيح على شرط مسلم.

وإنما حصب ابن عمر رضي الله عنهما الرجل لأنه فهم منه معارضته
الحديث برأيه، فأنكر عليه وحصبه.

وروى: الإمام أحمد بإسناد صحيح، والبيهقي؛ عن أبي هريرة
رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا استيقظ أحدكم من نومه؛
فليفرغ على يديه من إناءه ثلاث مرات؛ فإنه لا يدرى أين باتت يده». فقال
له قيس الأشعري: فإذا جئنا مهراسكم هذا؛ فكيف نصنع به؟ فقال أبو

هريرة رضي الله عنه: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّكَ
هذا لفظ البيهقي .

وإنما تَعُوذُ أبو هريرة رضي الله عنه من شرّ قيس؛ لأنّه فهم منه
معارضة الحديث برأيه ، فأنكر عليه ذلك ، وتعوذ بالله من شره .

وقال الترمذى في «جامعه»: «باب ما جاء في إشعار البدن»: حدثنا
أبو كريب: أخبرنا وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن أبي حسان
الأعرج عن ابن عباس رضي الله عنهمَا: أن النبِيَّ ﷺ قَلَدَ نعلين وأشعر
الهدي في الشَّقِّ الأيمن بذِي الْحُلَيْفَةِ وأمَاطَ عَنِ الدَّمِ».

قال الترمذى: «حديث حسن صحيح» .

قال: «والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ
وغيرهم ، يرون الإشعار ، وهو قول الشورى والشافعى وأحمد وإسحاق» .

قال: «سمعت يوسف بن عيسى يقول: سمعت وكيعاً يقول حين
روى هذا الحديث ، فقال: لا تنظروا إلى قول أهل الرأى في هذا؛ فإن
الإشعار سنة ، وقولهم بدعة» .

قال: «سمعت أبا السائب يقول: كنا عند وكيع ، فقال لرجل ممن
ينظر في الرأى: أشعر رسول الله ﷺ ويقول أبو حنيفة: هو مُثُلَّة! قال
الرجل: فإنه قد رُوِيَ عن إبراهيم النخعي أنه قال: الإشعار مُثُلَّة! قال:
فرأيت وكيعاً غضباً شديداً ، وقال: أقول لك: قال رسول الله ﷺ
ونقول: قال إبراهيم! ما أحقَّكَ بأن تحبس ثم لا تخرج حتى تنزع عن قولك
هذا!!» .

وقال الشافعى في كتاب «الرسالة»: «أخبرنى أبو حنيفة سماك بن

الفضل الشيباني ؛ قال: حدثني ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي شريح الكعبي رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال عام الفتح: «من قُتل له قتيل؛ فهو بخير النظرين: إن أحبَّ أخذ العقل، وإن أحبَّ فله القوَّة». فقلت لابن أبي ذئب: تأخذ بهذا يا أبا الحارث؟ فضرب صدري وصاح عليَّ صياحاً كثيراً ونال مني وقال: أحدثك عن رسول الله ﷺ وتقول: تأخذ به؟! نعم؛ أخذ به، وذاك الفرض علىَّ وعلىَّ مَن سمعه، إنَّ الله عزَّ وجلَّ اختار محمداً ﷺ من الناس، فهداهم به، وعلىَّ يديه، واختار لهم ما اختار له وعلىَّ لسانه، فعلىَّ الخلق أن يتبعوه طائعين أو داخرين، لا مخرج لمسلم من ذلك. قال: وما سكت عنِّي حتى تمَّنتُ أن يسكت».

وقال الفضل بن زياد عن أحمد بن حنبل ؛ قال: «بلغ ابن أبي ذئب أن مالكَ لم يأخذ بحديث: «البيعان بالخيار»، فقال: يُستتاب في الخيار، فإن تاب، وإلا؛ ضربت عنقه».

قال أحمد: «ومالك لم يرد الحديث، ولكن تأوله على غير ذلك».

ولإذا كان هذا قول ابن أبي ذئب في الإمام مالك حين تأول حديثاً واحداً على غير تأويله؛ فكيف بأدعية العلم من الأجلاف الذين لا يبالون برد الأحاديث الصحيحة ورفضها من أجل أنها تخالف آراءهم ونظرياتهم التي هي في الغالب مأخوذة من آراء أعداء الله ونظرياتهم التي تخالف الإسلام وأهله؟! فهؤلاء هم الذين يجب أن يُستتابوا، فإن تابوا، وإلا؛ ضربت أعناقهم.

والله المسؤول أن يبعث لدينه وأحاديث رسوله ﷺ أنصاراً يجاهدون أهل الزيف والفساد، ولا تأخذهم في الله لومة لائم.

وقال أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بـ (ثعلب) : حدثني محمد بن عبيد بن ميمون : حدثني عبدالله بن إسحاق الجعفري ؛ قال : « كان عبدالله بن الحسين يكثر الجلوس إلى ربيعة . قال : فتذاكروا يوماً السنن ، فقال رجل كان في المجلس : ليس العمل على هذا . فقال عبدالله : أرأيت إن كثر الجهال حتى يكونوا هم الحكماء ؟ أفهم الحجة على السنة ؟ ! فقال ربيعة : أشهد أن هذا كلام أبناء الأنبياء ». ذكره ابن القاسم في كتابه « إغاثة الهاشمي » .

وروى الخطيب البغدادي في « تاریخه » من طريق يعقوب بن سفيان ؛ قال : سمعت علي بن المديني يقول : قال محمد بن خازم : « كنت أقرأ حديث الأعمش عن أبي صالح على أمير المؤمنين هارون ، فكلما قلت : قال رسول الله ؛ قال : صلى الله على سيدى ومولاي . حتى ذكرت حديث : « التقى آدم وموسى » ، فقال عنه - وسماه عليه فذهب عليه - فقال : يا محمد ! أين التقى ؟ قال : فغضب هارون ، وقال : من طرح إليك هذا ؟ وأمر به فحبس . ووكل بي من حشه من أدخلني إليه في محبسه ، فقال : يا محمد ! والله ؛ ما هو إلا شيء خطير ببابي » . وحلف لي بالعنت وصدقه المال وغير ذلك من مغلظات الأيمان : ما سمعت ذلك من أحد ، ولا جرى بيني وبين أحد فيه كلام . قال : فلما رجعت إلى أمير المؤمنين ، كلّمه . قال : ليدلّني على من طرح إليه هذا الكلام . فقلت : يا أمير المؤمنين ! قد حلف بالعنت ومغلظات الأيمان أنه إنما هو شيء خطير ببابي ، لم يجر بيني وبين أحد فيه كلام . قال : فأمر به ، فأطلق من الحبس ، وقال لي : يا محمد ! وب JACK : إنما توهمت أنه طرح إليه بعض الملحدين هذا الكلام الذي خرج منه ، فيدلّني عليهم ، فأستريحهم » .

وروى أبو عثمان الصابوني في عقيدته بسانده عن محمد بن حاتم المظفري؛ قال: «كان أبو معاوية الضرير يحدث هارون الرشيد، فحدثه بحديث أبي هريرة: «احتَجَّ آدم وموسى»، فقال عيسى بن جعفر: كيف هذا وبين آدم وموسى ما بينهما؟ قال: فوثب به هارون، وقال: يحدثك عن رسول الله ﷺ وعارضه بـ (كيف)؟! قال: فما زال يقول حتى سكت عنه».

قال الصابوني: «هكذا ينبغي للمرء أن يعظم أخبار رسول الله ﷺ، ويقابلها بالقبول والتسليم والصدق، وينكر أشد الإنكار على من يسلك فيها غير هذا الطريق الذي سلكه هارون الرشيد مع من اعترض على الخبر الصحيح الذي سمعه بـ (كيف) على طريق الإنكار له والابتعاد عنه، ولم يتلقه بالقبول كما يجب أن يتلقى جميع ما يرد عن الرسول ﷺ» انتهى كلامه رحمة الله.

وقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: «عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته، يذهبون إلى رأي سفيان، والله تعالى يقول: ﴿فَلِمَحْدُرُ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾: أتدرى ما الفتنة؟ الفتنة: الشرك، لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيف، فيهلك»، ثم جعل يتلو هذه الآية: «﴿فَلَا وَدَبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَسَلَّمُوا تَسْلِيماً﴾».

وقال الحاكم: سمعت الأصم يقول: سمعت الربيع يقول: «سمعت الشافعي يقول، وروى حديثاً، فقال له رجل: تأخذ بهذا يا أبا عبد الله؟ فقال: متى رويت عن رسول الله ﷺ حديثاً صحيحاً، فلم آخذ به؛ فأشهدكم أن عقلي قد ذهب. وأشار بيده إلى رأسه؛ يعني: أن منزلة

الحديث الصحيح عنده على الرأس».

وقال شارح «العقيدة الطحاوية»: «طريق أهل السنة أن لا يعدلوا عن النص الصحيح، ولا يعارضوه بمعقول ولا قول فلان؛ كما قال البخاري رحمه الله: سمعت الحميدي يقول: كنا عند الشافعي رحمة الله، فأناه رجل، فسأله عن مسألة، فقال: قضى فيها رسول الله ﷺ كذا وكذا. فقال رجل للشافعي: ما تقول أنت؟ فقال: سبحان الله! تراني في كنيسة؟! تراني في بيعة؟! تراني على وسطي زنار؟! أقول لك: قضى رسول الله ﷺ، وأنت تقول: ما تقول أنت؟!».

وقال الحاكم: أباني أبو عمرو السماك مشافهة: أن أبي سعيد الجصاص حديثهم؛ قال: سمعت الريبع بن سليمان يقول: «سمعت الشافعي يقول، وسأله رجل عن مسألة، فقال: روی عن النبي ﷺ أنه قال كذا وكذا. فقال له السائل: يا أبا عبد الله! أتقول بهذه؟ فارتعد الشافعي، واصفر، وحال لونه، وقال: وريحك! أي أرض تقلّني وأي سماء تظلّني إذا رويت عن رسول الله ﷺ شيئاً فلم أقل به؟! نعم؛ على الرأس والعينين، نعم؛ على الرأس والعينين».

وقال الريبع: قال الشافعي: «لم أسمع أحداً نسبته عامة أو نسب نفسه إلى علم يخالف في أن فرض الله اتباع أمر رسول الله ﷺ والتسليم لحكمه؛ فإن الله لم يجعل لأحد بهذه إلا اتباعه، وأنه لا يلزم قول رجل قال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله، وأن ما سواهما اتبع لهما، وأن فرض الله علينا وعلى من بعدها وقبلها في قبول الخبر عن رسول الله ﷺ واحد، لا يختلف فيه الفرض، وواجب قبول الخبر عن رسول الله ﷺ».



فصل

وإذا عُلِمَ ما ذكرْتُه عن السلف الصالح من تعظيم الأحاديث الصحيحة، والمبالغة في الإنكار على مَن تهاون بها أو عارضها بأقوال الناس وأرائهم؛ فليعلم أيضاً أنه ينبغي لمن أشكل عليه شيءٌ من الأحاديث الصحيحة أو وقع في نفسه منه شيءٌ: أن يظنَّ به أحسن الفتن، ولا يبادر إلى إنكاره ورده كما يفعل ذلك أهل الزيف والإلحاد.

قال عليٌّ رضي الله عنه: «إذا حَدَثْتُم شيئاً عن رسول الله ﷺ فظنُّوا به الذي هو أهدي، والذي هو أنتقى، والذي هو أهياً».

رواه: الإمام أحمد، وأبو داود الطيالسيُّ، والدارميُّ، وابن ماجه، وعبد الله ابن الإمام أحمد في «زوائد المستند»؛ بأسانيد صحيحة.

وروى: الإمام أحمد، والدارميُّ، وابن ماجه أيضاً؛ عن عون بن عبد الله عن ابن مسعود رضي الله عنه: أنه قال: «إذا حَدَثْتُم بالحديث عن رسول الله ﷺ؛ فظنُّوا به الذي هو أهياً، والذي هو أهدي، والذي هو أنتقى».

في إسناد هذا الحديث انقطاع بين عون بن عبد الله وابن مسعود؛ فإنه لم يسمع منه، ولكن يشهد له حديث علي الذي قبله.



فصلٌ

وإذا علم أن السلف الصالح كانوا ينكرون أشد الإنكار على من تهاون بشيءٍ من الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ وعلى من رد شيئاً منها أو عارضه برأيه أو رأي غيره؛ فكيف يُقال في بعض الأجلاف من العصررين الذين لا يالون برد الأحاديث الكثيرة ورفضها من أجل أنها تخالف آراءهم ونظرياتهم؟!

ولو أحصي ما ردّه بعضهم، وصرّح برفضه في كتبه ومقالاته؛ لبلغ أعداداً كثيرة جداً؟!

وأدھى من ذلك وأفظع ما جاء في قصة وقعت له مع بعض الطلاب في الجزائر، حيث كان ينافش الطالب في بحث قدّمه لنيل درجة الماجستير أو الدكتوراه، فذكر الطالب في بحثه حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: أن رجلاً قال: يا رسول الله! أين أبي؟ قال: «في النار». فلما قفَّى؛ دعا، فقال: «إنَّ أبي وأباك في النار».

رواه: مسلم وابن حبان في «صحيحيهما»، والبيهقي في «دلائل النبوة».

فقال الجلف الجافي للطالب: «ضم هذا الحديث تحت رجلك»

كذا قال الجلف هذه الكلمة العظيمة الوخيمة التي لا تصدر من رجل يؤمن بالله ورسوله، وهي من الكلمات التي تقتضي الردة عن الإسلام؛ لما فيها من المبالغة في الاستهانة بالحديث الثابت عن النبي ﷺ، ومن استهان بشيءٍ من الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ؛ فلا شكَّ أنه قد استهان بالنبي ﷺ؛ لأن الاستهانة بكلامه فرعٌ عن الاستهانة به، ومن استهان بالنبي ﷺ؛

فلا شك في رده وحل دمه وماله.

قال الله تعالى: «**قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُتُمْ تَسْهِئُونَ . لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ**».

وقد ذكرت قريباً عن البربهاري أنه صرخ في كتابه «شرح السنة» بتكفير من رد حديثاً عن النبي ﷺ.

إذا كان رد الحديث الواحد يقتضي الكفر؛ فكيف برد الأحاديث الكثيرة الصحيحة والتصریح برفضها؛ فهذا أشد وأشد.

وأشد من ذلك كله أمر الطالب بوضع الحديث الثابت عن النبي ﷺ تحت رجله!

فهذه الكلمة الوخيمة تنافي الإسلام غاية المنافة؛ لأنه لا بد في صحة الإسلام من تحقيق الشهادة بأن محمداً رسول الله، ولا بد في تحقيقها من تصديق النبي ﷺ في كل ما أخبر به.

والدليل على ذلك قول النبي ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي، وبما جئت به، فإذا فعلوا ذلك؛ عصموا مني دماءهم وأموالهم؛ إلا بحقها، وحسابهم على الله».

رواه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وفيه دليل على أن من لم يؤمن بكل ما ثبت عن النبي ﷺ من الأخبار؛ فهو حلال الدم والمال.

وهذا الحكم ينطبق على الجلف الذي لم يؤمن بما أخبر به رسول الله ﷺ عن أبيه بأنه في النار، وقد زاد على عدم الإيمان بهذا الحديث أمره للطالب أن يضع الحديث تحت رجله.

والله المسؤول أن يقيض لهذا الجلف وأمثاله من يعاملهم بمثل معاملة عمر بن الخطاب رضي الله عنه للمنافق الذي لم يرض بحكم رسول الله ﷺ، حيث عاجله بالقتل ولم يمهله.

وقد جاء عن النبي ﷺ في حق أنه نحو ما جاء عنه في حق أبيه، وذلك فيما رواه الإمام أحمد، ومسلم، وأبوداود، والنسائي، وابن ماجه؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ قال: «زار النبي ﷺ قبر أمه، فبكى وأبكى من حوله، فقال: استأذنت ربِّي في أن أستغفر لها، فلم يأذن لي، واستأذنته في أن أزور قبرها، فأذن لي، فزوروا القبور؛ فإنها تذكركم الموت». وقد رواه ابن حبان في «صححه»، والحاكم في «المستدرك»، والبيهقي في «السنن» وفي «دلائل النبوة».

وروى الإمام أحمد أيضاً، وابن حبان في «صححه»، والحاكم، والبيهقي؛ عن ابن بريدة عن أبيه؛ قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فنزل بنا ونحن قريب من ألف راكب، فصلَّى بنا ركعتين، ثم أقبل علينا بوجهه وعيشه تذرفان، فقام إليه عمر بن الخطاب، ففُدَاه بالأب والأم، وقال: ما لك يا رسول الله؟ فقال ﷺ: «إنِّي سأَلْتَ ربِّي عَزَّ وَجَلَّ في الاستغفار لأمي؛ فلم يأذن لي، فدمعت عيناي رحمة لها من النار (وذكر بقية الحديث)».

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيفيين»، ووافقه الذهبي في «تلخيصه».

وفي رواية لأحمد عن ابن بريدة عن أبيه؛ قال: خرجت مع النبي ﷺ، حتى إذا كنا بودان؛ قال: «مكانكم حتى آتِيَّكم». فانطلق، ثم جاءنا وهو سقيم، فقال: «إنِّي أتَيْتُ قبرَ أمِّي مُحَمَّداً، فسأَلْتَ ربِّي الشفاعة - يعني

لها - فمعنىها (وذكر بقية الحديث)»

وروى البيهقي في «دلائل النبوة» من طريق علقة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه؛ قال: انتهى النبي ﷺ إلى رسم قبر، فجلس وجلس الناس حوله كثير، فجعل يحرك رأسه كالمخاطب. قال: ثم بكى، فاستقبله عمر رضي الله عنه، فقال: ما يبكيك يا رسول الله؟ قال: «هذا قبر آمنة بنت وهب، استأذنت ربي في أن أزور قبرها فأذن لي، واستأذته في الاستغفار لها فأبكي علىّ، وأدركتني رقتها فبكيت». قال: فما رأي ساعه أكثر باكياً من تلك الساعة.

وروى البيهقي أيضاً في «دلائل النبوة» عن مسروق بن الأجدع عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه؛ قال: خرج رسول الله ﷺ ينظر في المقابر، وخرجنا معه، فأمرنا فجلسنا، ثم تخطى القبور حتى انتهى إلى قبر منها، فنما جاه طويلاً، ثم ارتفع نحيب رسول الله ﷺ باكياً، فبكينا لبكاء رسول الله ﷺ، ثم إن رسول الله ﷺ أقبل علينا، فتلقاء عمر بن الخطاب، فقال: يا رسول الله! ما الذي أبكاك؟ لقد أبكانا وأفرزعنا. فجاء، فجلس إلينا، فقال: «أفرعكم بكائي؟». فقلنا: نعم يا رسول الله! فقال: «إن القبر الذي رأيتمني أناجي فيه قبر آمنة بنت وهب، وإنني استأذنت ربي في زيارتها، فأذن لي فيه، واستأذنت ربي في الاستغفار لها، فلم يأذن لي فيه، ونزل عليّ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ حتى ختم الآية: ﴿وَمَا كَانَ اسْتَغْفِرًا إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوُّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾، فأخذني ما يأخذ الولد للوالدة من الرقة؛ فذلك الذي أبكاني».

وهذه الأحاديث التي وردت في منع النبي ﷺ من الاستغفار لأمه

ومنه من الشفاعة لها يوم القيمة وأنه ﷺ بكى رحمة لها من النار، لو عرضت على الجلف الذي تقدمت الإشارة إليه؛ لما كان بعيداً منه أن يأمر من يعرضها عليه أن يضعها تحت رجله؛ كما أمر بذلك في حديث أنس الذي تقدم ذكره في أول الفصل.

وقد قال الله تعالى: «وَمَنْ أَصْلَلَ مِنْ أَنْجَعَ هَوَاءً بِغَيْرِ هُدَىٰ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ».

وكُلُّ ما تقدم ذكره في الأحاديث التي جاءت في حقّ أبي النبي ﷺ، فإنه حقٌّ يجب الإيمان به، ولا يجوز الاعتراض على شيء منه؛ لأنَّه لم يثبت عن النبي ﷺ شيء يعارضه ويردُّه.

ولله الحكمة البالغة في مصير أبي النبي ﷺ يوم القيمة، وللنبي ﷺ أسوة بأبيه إبراهيم خليل الرحمن حيث تبرأ من أبيه وامتنع من الاستغفار له لما تبيَّن له أنه عدوُّ الله.

وقد ثبت في «صحيَّح البخاري» أنَّ إبراهيم إذا شفع لأبيه يوم القيمة؛ لم تقبل شفاعته له، ويمسخ الله أبوه ضبئلاً، ويأمر به، فيؤخذ بقوائمه، ويلقى في النار.

وهذا مما يجب الإيمان به، ومن لم يؤمن بما ثبت عن النبي ﷺ؛ فهو ممن يُشكُّ في إسلامه.



فصل

ومن أعظم الزلات خطراً على الإسلام وأشدتها أثراً في نقض عراه محاولة بعض أهل الزينة والفساد في زماننا أن يقاربوا بين المسلمين وبين أهل الأديان الباطلة من اليهود والنصارى وغيرهم من سائر أهل الملل المخالفة للدين الإسلام، ومحاولتهم أيضاً أن يقاربوا بين أهل السنة وبين الرافضة وغيرهم من أهل البدع المخالفة لما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعون لهم بإحسان.

وقد نشروا دعوتهم إلى هذه المذاهب الهدامة في كتب لهم ومقالات كثيرة.

وإنه لينطبق عليهم قول الله تعالى: «وكذلك جعلنا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَذْوَأْ شَيَاطِينَ الْإِنْسَانِ وَالْجِنِّ يُوحِي بِعَضُّهُمْ إِلَى بَعْضٍ رُّخْرُفُ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَدَرْهُمٌ وَمَا يَقْتَرُونَ . وَلَنَصْفِي إِلَيْهِ أَفْيَدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ وَلِيَرْضُوَهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُمْ مُفْتَرُونَ» .

وقوله تعالى: «إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أُولَئِكَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَخْسِبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ» .

فليحذر المؤمن الناصح لنفسه من هؤلاء الزائفين أشد الحذر؛ فإنهم ألد الأعداء للسنة وأهلها، وهم أضرُّ على السنة وأهلها من اليهود والنصارى وسائر أهل الملل.

والله المسؤول أن يكفي المسلمين شرَّهم، ويظهر الأرض منهم؛ إنه ولِي ذلك والقادر عليه.

١ وهذا آخر ما تيسّر إيراده، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله
وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم
الدين.

٩ / ٥ / ١٤١٢ هـ



الفهرس

الشديد في الفتيا بغير ثبت.	٦
هبة السلف للفتيا وذمهم من يسارع إليها.	٧
تorum السلف عن الفتيا بغير علم.	١٢
(لا أدرى) : نصف العلم.	١٧
كرامة السلف للسؤال عما لم يقع وتشدیدهم في ذلك.	٢٣
النهي عن الأغلوطات.	٢٨
عظم خطر الإفتاء بالأراء المخالفة للكتاب والسنة.	٣٠
اعتماد السلف في القضاء والإفتاء على الكتاب ثم على السنة.	٣٢
الفتوى بغير علم مزلة أقدام.	٣٧
الخوف من زلات العلماء والتحذير من تبع الزلات والرخص.	٣٧
من أخذ برخص العلماء اجتمع فيه الشر كله.	٣٩
شدة الخطورة في الإفتاء بالأراء المخالفة للكتاب والسنة.	٤٠
قول عمر رضي الله عنه: «مراجعة الحق خير من التمادي في الباطل».	٤٠
رجوع عمر رضي الله عنه إلى قول المرأة في الصداق.	٤١
حديث: «اقتلوا باللذين من بعدي : أبي بكر وعمر».	٤٣
قصص من قصص المتصفين بالإنصاف والرجوع إلى الحق والاعتراف بالخطأ ذم الإعجاب بالنفس وحب الرئاسة.	٤٤
الفتوى تتضمن القول على الله والتوفيق عنه.	٤٧
تحريم القول على الله بغير علم.	٥٠

- ٥٣ من أعظم الزلّات الفتيا بتحليل الربا.
- ٥٣ حديث: «حبك الشيء يعمي ويسقم».
- ٥٣ حديث: «إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: إذا لم تستع فاصنع ما شئت».
- ٥٨ من أعظم الزلّات الفتيا بجواز سفور النساء.
- ٦٠ قصة عجيبة وتعليق عليها حسن جداً، فلتراجع.
- ٦١ أول من دعا إلى السفور.
- ٦٢ سنة المؤمنين في زمان النبي يُبيّن أن الحرة تحتجب.
- ٦٢ استمرار عمل النساء على الاحتجاج من الرجال.
- ٦٢ اتفاق المسلمين على المنع من السفور، وذكر الإجماع على نفطية المحرمة وجهها.
- ٦٣ اعتراف بعض عقلاه الإنgring بمضررة السفور والاختلاط.
- ٦٤ تنبئه مهم في الحاشية.
- ٦٥ من أعظم الزلّات الفتيا بجواز التصوير.
- ٦٧ من أعظم الزلّات القول بتحليل الغثاء والمعاوزف.
- ٦٨ من أعظم الزلّات الفتيا بجواز حلق اللحى وقصها.
- ٧٠ قص الشارب وإغفاء اللحية فرض.
- ٧١ تحريم حلق اللحى وبيان أنه من أفعال المختفين
- ٧٢ من أعظم الزلّات الفتيا بجواز شرب الدخان.
- ٧٢ ذكر المضار في شرب الدخان.
- ٧٦ من زلّات ذوي الجهل المركب فتياهم بالاعتماد على الحساب في الأهمة.
- ٨٤ من الزلّات الفتيا بجواز استعمال حُقن الدواء في رمضان.
- ٨٧ مما يكثر فيه الزلل الفتاوى في الطلاق.
- ٨٨ حديث: «ثلاث جدُّهن جدُّ وهزليَّن جدُّ: النكاح، والطلاق، والرجعة».
- ٨٨ كلام حسن جداً للخطابي في إلزام المطلق بما جرى على لسانه.
- ٩٠ من أعظم الزلّات رد الأحاديث الصحيحة واطراحها.
- ٩٠ بيان معنى الجُلف.
- ٩٠ بيان معنى المُعلُّ والجُواوِظ والمستكير.
- ٩١ بيان معنى الكِبْر وغضط الناس وغمصهم.

- ٩٢ تشديد السلف في رد الأحاديث الصحيحة .
- ٩٣ تكفير من رد شيئاً من الأحاديث الصحيحة .
- ٩٤ حكاية الإجماع على وجوب الإقرار بما جاء في الأحاديث الصحيحة .
- ٩٥ الدليل من القرآن على وجوب الأخذ بالأحاديث الصحيحة .
- ٩٦ الدليل من السنة على وجوب الأخذ بالأحاديث الصحيحة .
- ٩٧ تعظيم السلف للأحاديث الصحيحة وإنكارهم على من عارضها .
- ٩٨ هجر من خالف السنة مع العلم .
- ٩٩ الفرق بين الهجر لله والهجر لحظ النفس .
- ١٠٠ من أشكل عليه شيء من الأحاديث الصحيحة ؛ فليطعن به أحسن الطن .
- ١٠١ قصة بعض الأجلاف تقتضي الردة .
- ١٠٢ الإذن للنبي ﷺ في زيارة قبر أمه ، ومنعه من الاستفخار له ، والشفاعة لها يوم القيمة .
- ١٠٣ وجوب الإيمان بما ثبت عن النبي ﷺ في حق أبيه .
- ١٠٤ من أعظم الرؤا خطاً على الإسلام محاولة المقاربة بين المسلمين وبين أهل الأديان الباطلة ، ومحاولات المقاربة بين أهل السنة وأهل البدع .
- ١٠٥ التحذير من أعداء السنة وأهلها .



اللّٰهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكُ الْغُرُورَ وَسَرُورَةً
رَفِيعَ عَبْدَ الرَّحْمٰنِ التَّجَهِيِّيِّ
أَسْكِنْهُ لِلّٰهِ الْفَرْوَانَ

تألیف

عَيْدُ السَّلَامِ بْنُ بُرْجَسٍ بْنُ نَاصِرٍ أَلَّا عَبْدُ الْكَرِيمِ

دار النواذر القديمة

الطبعة الأولى هـ ١٤١٤

الطبعة الثانية هـ ١٤٢٦ م ٢٠٠٩

حقوق الطبع محفوظة كافية

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٧	- بين يدي الرسالة
١٢	- المقدمة
١٩	- فصل في تعريف السنة
١٩	- التعريف اللغوي
٢٠	- السنة في لسان الشارع والصدر الأول
٢٢	- غلط من نزل لفظ «السنة» الوارد في كلام الشارع على المعنى الاصطلاحي عند الفقهاء
٢٢	- السنة في عرف المحدثين
٢٢	- السنة عند الأصوليين
٢٣	- الفرق بين تعريف المحدثين والأصوليين
٢٣	- رد ما ذهب إليه الأصوليون من أنَّ رتبة السنة متأخرة عن الكتاب في الاعتبار
٢٤	- السنة عند الفقهاء
٢٥	- تعريف الحنابلة
٢٦	- تعريف الشافعية
٢٨	- تعريف المالكية
٣٠	- لا خلاف بين هذه التعريفات في الجملة
٣١	- تعريف الحنفية
٣٣	- مرد الخلاف في الاصطلاحات السابقة

الموضوع	الصفحة
— مرادنا بالسنة في هذا البحث	٣٤
— تبيّنُ لهم	٣٤
— فصل في الحث على التمسك بالسنة	٣٥
— الآيات في ذلك	٣٥
— الأحاديث الدالة على ذلك	٣٦
— أقوال الصحابة والتابعين	٣٨
— فوائد العمل بالسنة	٤٣
— الفائدة الأولى: الوصول إلى درجة المحبة	٤٥
— الفائدة الثانية: التوافق تجبر كسر الفرائض	٤٧
— الفائدة الثالثة: مضاعفة أجرا المتمسك بالسنة آخر الزمان	٤٩
— الفائدة الرابعة: العمل بالسنة عصمة من الوقوع في البدع	٥٢
— الفائدة الخامسة: الحرص على السنن من تعظيم شعائر الله	٥٢
— الفائدة السادسة: للعامل بالسنة مثل أجرا من تبعه	٥٣
— الفائدة السابعة: في الالتزام بالسنة أمنُ الانفراق	٥٥
— فصل في حكم ترك السنن	٥٧
— مذهب الحنفية	٥٧
— مذهب الجمهور	٦١
— تشديدهم في ترك الوتر ونحوه مطلقاً	٦٢
— تسويتهم الإنكار على من ترك السنن مطلقاً	٦٥
— فصل في ذكر الأحاديث والأثار التي تتضمن اللوم والإنكار على من ترك سنة	٦٧
— فصل في مناقشة قول ابن حزم : إنه لا يلحق تارك السنن لوم ولا عتاب	٧٧
— فصل في قواعد للتعامل مع السنة	٨٤
— القاعدة الأولى: يعمل بالسنة ولو هجرها الناس	٨٤

الموضوع	الصفحة
- القاعدة الثانية: تُبَيَّنُ السنة ولا يخاصلها	٨٩
- القاعدة الثالثة: الموازنة بين المصالح والمفاسد	٩٣
- القاعدة الرابعة: هل في المسائل الاجتهادية إنكار؟	٩٨
- القاعدة الخامسة: لا يعمل بما ورد حتى يثبت روایة ودرایة	١٠٥
- فصل في رد شبهات أثيرت حول الاهتمام بالسنة	١١٠
- نظرة الإخوان المسلمين إلى الجزئيات الشرعية	١٢٣

● ● ●

رفع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عبد الرحمن (التجري)
أسكنه الله (الفردوس)

بين يدي الرسالة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونغوذه بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهدى الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آتُوكُمُ الَّذِي خَلَقْكُمْ مِّنْ تَقْسِيرٍ وَجَدَوْهُ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِبْعًا كَثِيرًا وَنَسَاءً وَآتَيْتُكُمُ الَّذِي نَسَأَ لَكُمْ بِهِ وَالْأَرْدَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَّقِيبًا﴾.
[سورة آل عمران: الآية ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا تَنْقُوا كُمُ الَّذِي خَلَقْكُمْ مِّنْ تَقْسِيرٍ وَجَدَوْهُ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِبْعًا كَثِيرًا وَنَسَاءً وَآتَيْتُكُمُ الَّذِي نَسَأَ لَكُمْ بِهِ وَالْأَرْدَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَّقِيبًا﴾.
[سورة النساء: الآية ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آتُوكُمُ اللَّهُ وَقُولُوا قُولًا سَلِيدًا ﴿٧٦﴾ يُصلِحُ لَكُمْ أَعْمَلَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَرْزَاغًا عَظِيمًا﴾.
[سورة الأحزاب: الآيات ٧٠، ٧١].

أما بعد، فإنه لا يخفى على مسلم يدب الأن على وجه الأرض؛

ما يعايشه المسلمون من ضعفٍ تغلغل في كلّ جانبٍ من جوانب حياتهم، سياسياً كان، أو اقتصادياً، أو غير ذلك.

ولقد تنبأ الساعون إلى الإصلاح مُنذْ أُمِدَ إلى هذا الضعف، فعملوا على تشخيصه وتحديده، ومن ثم على علاجه واستئصاله.

إلا أنَّ السُّبُلَ تفرَقتُ بهم عند وصف العلاج، واحتثاث الداء، تبعاً لاختلاف مناهجهم، وتعدُّل فرقهم.

وما من ريب أنَّ ما حلَّ بال المسلمين هو بسبب ابتعادهم عن دينهم، وانغماسهم في الشهوات المحرمة.

وبما أنَّ الأمر كذلك – وهو كذلك – فإنَّ رسولنا ﷺ أبان لنا هذا الداء، ووصف لنا دواؤه بما لا يدع مجالاً – عند ذي العقول – للاختلاف والتنازع.

فقد أخرج أبو داود في سنته (٣/٧٤٠) وغيره؛ عن ابن عمر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«إذا تبايعتم بالعينة».

«وأخذتم أذناب البقر».

«ورضيتم بالزرع».

«وتبركم الجهاد».

«سلط الله عليكم دلائلاً، لا يتزعه حتى ترجعوا إلى دينكم».

فالمخرجُ الوحيدُ من هذا الدليل، هو: الرجوع إلى شرع الله تعالى، والعمل به. وهذا قد شهد به القرآن في مواضع كثيرة.

قال تعالى :

وَلَوْاَنَ أَهْلَ الْكِتَبِ إِيمَانُهُمْ كَفُرَّاً عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَا ذَخْلَتْهُمْ
جَنَّتِ النَّعِيمِ ٦٥ وَلَوْاَنَهُمْ أَقَامُوا الْتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَا كَلُوْمَنْ
فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أَمْمَةٌ مُفْسِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ ۝

[سورة المائدة: الآياتان ٦٤، ٦٥].

ومع وضوح هذا الأمر، وجلايه، فإنَّ أناساً من المنتسبين إلى «الدعوة» ضربوا صفحًا عن الرضوخ لهذا الأمر الجلي، ورضوا بما أملأته عليهم عقولهم القاصرة، وأراوئهم الكاسدة، فابتغوا إصلاح المسلمين بما لم يشرعه الله تعالى، ولا رسوله ﷺ، فكانَ عاقبة أمرهم خسراً، ونهايةً إقدامهم وبالأَ ، والله لا يصلح عمل المفسدين.

وكانَ من بين ما اقترفته أيديهم؛ تلك الحملة الشعواء على لواء السنة المطهرة، والهدي النبوى؛ إذ جعلوا الاهتمام بالسنن، والحرص على تطبيقها في كل شؤوننا؛ عائقاً من عوائق تصحيف مسار المسلمين، وانتشالهم من أوحال الضعف.

فجاءت كتهم، ومحاضراتهم، ودورسهم؛ مقرّةً لهذه الفكرة الكراوة، تارةً بالتصريح، وأخرى بالتلويع، وثالثة الأثافي باسم الغيرة على السنة، والحفاظ على أوقات المسلمين !!

فطوراً: يشنّعون على فاعلِ السنة، والمحافظ عليها؛ بحجّة تفريقو وحدة المسلمين، بفعله هذا!!!

وطوراً: يبالغون في ضرورة معرفة الواقع - على جميع

ال المسلمين – حتى يُصرف الناسُ عن العلم الشرعيّ، والعنایة بالسنّة ، إلى متابعة: الجرائد والمجلّات ، وأخبار السياسات ، فيصبحُ الممدوحُ من أغرق في هذه الأمور ، والمُمزّرِي به من أقبل على الفقه في دين الله ، وعَكَفَ على السنن تعلمًا وعملاً.

فَلَمَّا خرجت هذه الروابع في وجه السنّة ، وتخلى عن تزيفها كثيرٌ من ظنّه أغيّرَ مَنْ نرى على السنّة؛ استعنتُ الله تعالى ، فكتبتُ هذه الرسالة راجياً منه تعالى أن يجعلها له خالصةً ، وأن يعمّ بتفعها الجميع .

وخلالمة ما أريده إيقافه إلى القراء الفضلاء ، في هذه الرسالة :
التّبّيّه على ضرورة الاهتمام بالسنن الثابتة عن رسول الله ﷺ ، تعلمًا ، وتعليمًا ، وإرشادًا .

وأنَّ مَكْمَنَ الضعفِ عندنا ، إنما جاء من جرأة البعد عن دين الله تعالى ، فرائضه ونواقله ، فالطريقُ الصحيحُ لرفع هذا الضعف ، ينحصر في مراجعة ديننا ، والحرص على العمل به ، والدعوة إليه جميعاً ، كما قال تعالى :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي الْسَّلِيمَ كَافَّةً ..﴾ الآية ، [سورة البرة: الآية ٢٠٨].

وليس من طريقٍ إلى ذلك ، سوى هذا الطريق ، فيه تنشأ الأجيال على السنّة ، ويُعرّسُ في قلوبهم محبةُ الدين ، محبةً تُضفي بجانبها محبةً النفس ، والمال ، والولي ، عندئذٍ تنهيّ النّفوس لقبول كلّ خير ، وتجود بكلّ ما تَمْلِكُ نصرةً لهذا الدين .

ولقد بينتُ بعض الفوائد – العامة والخاصة – المترتبة على العمل بالسنة، ليكون ذلك مشوّقاً إلى العمل بها، حاثاً على الاهتمام بتطبيقها.

كما أوردتُ بعض الشبه التي ينبع بها مَنْ لا خلاق له؛ ترهيداً في السنة، وتقليلًا من أهميتها، وردتها، مراعياً الاختصار، وبالله التوفيق.

رفع
حبر الرسم التجاري
السنة لله الفروع المقدمة

الحمد لله الذي أمرنا بالدخول في دينه كافةً: فرائضه، ونواقله،
فقال تعالى :
﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَدْخُلُوْا فِي الْسَّلِّكَافَةَ﴾.

والصلوة والسلام الأتمان الأكمالان على من بعث إلينا ليكون لنا فيه
أسوة حسنة في كل شؤونه، في قيامه وقعوده، وحركاته وسكنه، القائل:
«عليكم بستي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواخذة».
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ، وَأَصْحَابِهِ الْفَرِّ
المَيَامِينَ، الْمُشَرَّفِينَ بِشَرْفِ اتَّبَاعِ السُّنَّةِ، الْقَاتِلِينَ: (الاعتصام بالسنّة
نجاة).

رضي الله عنهم، ومن تبعهم بإحسان، واقتفي أثرهم، إلى يوم
الدين.

أما بعد:
فإن أحق ما اعنى به المسلم، وأولى ما صرف فيه أوقاته: العمل
الدؤوب على اقتداء آثار النبي ﷺ، وتجسيدها في حياته اليومية،
ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

ذلك بأن غاية المؤمن تحصيل الهدایة الموصلة إلى دار السعادة،
وقد قال تعالى :

﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ نَهْتَدُوا﴾.

وقال:

﴿وَأَئِمْمَةُ أَعْلَمُ كُمْ تَهْتَدُونَ﴾.

قال تعالى:

﴿لَئِنْ كَانَ لِكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أَشْوَأُ حَسَنَةٍ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَآيَةً الْآخِرَةِ كَمْ كَثُرَ اللَّهُ كَثِيرًا﴾.

وهذه الآية - كما قال ابن كثير - : (أصلٌ كبيرٌ في التأسي برسول الله ﷺ، في أقواله، وأفعاله، وأحواله).

وهذه الأسوة إنما يسلكها ويسوفق لها: من كان يرجو الله واليوم الآخر.

فإن ما معه من الإيمان، وخوف الله، ورجاء ثوابه، وخوف عقابه: يحثه على التأسي بالرسول ﷺ^(١).

وشرف المؤمن ومتزلجه إنما تقاس باتباعه، فكلما كان تحريره للسنة أكثر كان بالدرجات العلى أحقر وأجدر.

ولذا كان العلماء السابقون من السلف الصالحة يجعلون معياراً من يؤخذ عنه العلم - وهو أشرف ما يأخذ - تمسكه بالسنة، كما قال إبراهيم النخعي - رحمه الله - : « كانوا إذا أتوا الرجل يأخذون عنده العلم: نظروا إلى صلاته، وإلى سنته، وإلى هبته؛ ثم يأخذون عنه ».

(١) تفسير السعدي ٢٠٩/٦

وقال أبو العالية: «كنا نأتي الرجل لتأخذ عنه فننتظر إذا صلى: فإن أحسنها جلسنا إليه، وقلنا: هو لغيرها أحسن؛ وإن أساءها قمنا عنه، وقلنا: هو لغيرها أسوأ»^(١).

وفي الرسالة «القشيرية»^(٢) عن ذي النون المصري أنه قال: «من علامة المحب لله عز وجل؛ متابعة حبيب الله بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ؛ في أخلاقه، وأفعاله، وأوامره، وستنه».

وهذا حقٌ مأْخوذ من كتاب الله تعالى، قال تعالى: «**قُلْ إِنَّ كُفُّارَنَا شَعِيبُونَ اللَّهَ فَاتَّبَعُونَنِي يَتَّبِعُكُمُ اللَّهُ وَيَقْرَئُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**».

قال الحسن البصري: «فكان علامة حُبِّهم إِيَّاهُ: اتباع سنة رسوله»^(٣). وأخرج ابن أبي حاتم في «تفسيره»^(٤) عن أبي الدرداء أنه قال: «**فَاتَّبَعُوهُ**»: على البر والتقوى، والتواضع، وذلة النفس». ولقد كان للعلماء الربانيين - على مر العصور - يد ظاهرة في الحث على العمل بالسنة - بمعناها الأصلي - إرشاداً، وتعليمًا، وتاليفاً.

(١) سنن الدارمي ٩٣/١ - ٩٤.

(٢) ٧٥/١.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ٢/٤، ٢٠٤، وإنخرج نحوه الطبرى ٣، ٢٣٢/٣، واللالكائى ١/٧٠.

(٤) ٢٠٤/٢.

ويفضل الله، ثم بفضل هذه الجهود المبذولة، التي فنيت فيها الأعمار، وتجسمت من أجلها الأخطار، وأوثر في سيلها الإعصار على الإيذار؛ وصلت إلينا «السنة» مكلوهةً، محفوظةً، مخدومةً، لينصب جهودنا على تعليمها، والانقياد لها، والدعوة إليها.

ولم تزلْ بحمد الله وتوفيقه وإعانته – في كلِّ عصرٍ من العصور – طائفةٌ تصرف هُمَّها وتنشئُ أبناءها على العناية العظيمة بالسنة النبوية، لا فرقٌ في ذلك بين شيءٍ منها، الكلُّ يؤتى به كما أثر عن النبي ﷺ، بضابطه الشرعي الوارد في الحديث الصحيح: «وإذا أمرتكم بأمرٍ فأنوّوا منه ما استطعتم».

يدعون إلى الأخذ بالسنة، والحرص عليها، جملةً وتفصيلاً، وينكرون على منْ حاد عن هذا الطريق بأيّ نوعٍ من أنواع الحيدة. أولئك الذين قال فيهم أبو عبد الله الحاكم:

«قَوْمٌ سَلَكُوا مَحْجَةَ الصَّالِحِينَ، وَاتَّبَعُوا آثَارَ السَّلَفِ مِنَ الْمَاضِينَ، وَدَمَغُوا أَهْلَ الْبَدْعِ وَالْمُخَالِفِينَ بِسِنْنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ أَجْمَعِينَ... فَعَقُولُهُمْ بِلَذَّةِ السَّنَةِ غَامِرَةٌ، وَقُلُوبُهُمْ سَارِرَةٌ فِي الْأَحْوَالِ عَامِرَةٌ؛ تَعْلَمُ التَّسْنِينَ سَرُورُهُمْ، وَمَجَالِسُ الْعِلْمِ حَبُورُهُمْ، وَأَهْلُ السَّنَةِ قَاطِبَةٌ إِخْوَانَهُمْ، وَأَهْلُ الْإِلْحَادِ وَالْبَدْعِ بَاسِرَهُمْ أَعْدَاؤُهُمْ»^(١)

إلاً أنَّ هذه الطائفة – المنصورة الناجية – لا تسلُّمُ في كلِّ عصرٍ من جاهلٍ أو صاحبٍ هو يكيد لها المكائد، وينصب لها العداء، ويلصقُ بها أعظم الفرَّي.

(١) معرفة علوم الحديث، ص ٤ – ط ٢، الهيئة

وما وَجَدْتُ هَذِهِ الْفَرْقَةَ النَّاجِيَةَ – فِي هَذَا الزَّمْنِ – أَشَدَّ وَأَنْكَى مِنْ أُولَئِكَ الَّذِينَ وَقَفُوا فِي وَجْهِ السَّنَةِ، يَرِيدُونَ إِطْفَاءَ نُورِهَا، وَتَزْهِيدَ الْمُسْلِمِينَ فِيهَا، بِتَلْكَ الْطُّرُقِ وَالْوَسَائِلِ الْمُبْطَنَةِ، الَّتِي يَحْسِبُهَا الظَّمَانَ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا!

وَلَقَدْ تَشَكَّلَ هَذَا الرَّوْقُوفُ فِي وَجْهِ السَّنَةِ فِي صُورٍ، كُلُّ صُورَةٍ تَلَامِ الظَّرْفَ الَّذِي «نُظُمَ» لَهَا أَنْ تَنْزَلَ فِيهِ.

فَتَارَةً يُشَنَّعُ عَلَى فَاعِلِ السَّنَةِ بِاسْمِ: تَفْرِيقِهِ – بِهَذَا الْفَعْلِ – وَحدَةِ الْمُسْلِمِينَ! وَكَذَبُوا وَأَيْمَ الله!!

وَتَارَةً بِالْهَمْزِ وَاللَّمْزِ عَلَى الْمُعْتَنِينَ بِالسُّنْنِ النَّبُوَّةِ: بِحَثَّ، وَتَقْرِيرَأُ، وَعَمَلًا، وَدُعْوَةً، وَذَلِكَ تَحْتَ مَظَلَّةِ تَقْسِيمِ الدِّينِ إِلَى «جُزَئِياتٍ» يَنْعَى عَلَى «الْمُغْرِقِ» فِيهَا، وَ«كَلِيَاتِ» يَلَامُ الْمُفْرَطُ فِيهَا.

وَسِيَّاتِي – إِنْ شَاءَ اللهُ – ؛ نَفَضَ هَذَا التَّفْرِيقَ بَيْنَ الشَّرِيعَةِ فِي آخِرِ هَذِهِ الرَّسَالَةِ.

إِلَّا أَنَّنِي هُنَا أَجْدُ ضَرُورَةَ الْمِبَادِرَةِ بِنَقْلِ كَلَامِ رَصِينِ مُتَّيِّنِ لِإِمَامِ الْعَصْرِ، مَحْدُثِ الدُّنْيَا، الشَّيْخِ مُحَمَّدِ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيِّ – فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ مَعَ أَحَدِ أَفْرَادِ إِحْدَى الْجَمَاعَاتِ الْحَرْبِيَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ – قَالَ فِيهِ:

«... الَّذِي نَعْرَفُهُ مِنْ كُلِّ الدِّعَاءِ الإِسْلَامِيِّينَ الْيَوْمِ غَيْرِ الَّذِينَ يَتَمُمُونَ إِلَى «مَنْهَجِ السَّلْفِ الصَّالِحِ»: تَقْسِيمُ الإِسْلَامِ إِلَى أَصْبُولٍ وَفَرْوَعٍ – وَكَمَا قَلَّنَا آنَفًا: تَقْسِيمُ الإِسْلَامِ إِلَى لَبٍّ وَقَشْوَرٍ – .

هَذِهِ بَاقِعَةُ الدَّهْرِ! تَهْلِكُ الْمُسْلِمِينَ، وَتَجْعَلُهُمْ يَتَعَدُّونَ عَنِ الإِسْلَامِ مِنْ حِيثِ هُمْ يَرِيدُونَ أَنْ يَقْرِبُوا.

الآن – بما عدك من ثقافة وعندك من علم – لا تستطيع أن
نميز الأصول من الفروع، إلا أن يقصد بالأصول ما يتعلق بالعقائد فقط،
وليس منها ما يتعلق بالأحكام.

حيث إن الصلاة وهي الركن الثاني: لا تدخل في الأصول، وإنما تدخل في الفروع، لماذا؟ لأنها ليس لها علاقة بالعقيدة الممحضة. وهذا التقسيم: حظرٌ خطيرٌ جداً.

ولذلك: أنا أعرف أنه مضى على بعض الجماعات قديماً، كانوا يدعون إلى تبني الإسلام كلاً.

وهذه دعوة الحق ، لأن الإسلام كما جاءنا يجب أن نستأهـ.

ولكن من الناحية العملية: ممكّن أن إنساناً فرداً - مثلاً -
أو جماعة يستطيعون أن يطبقوا جانباً منه، ولا يستطيعون أن يطبقوا حابباً
آخر:

لكن من ناحية الفكر: الإسلام يجب تبنيه كُلًا لا يتجزأ؛ مثلاً: فرض، سنة، مستحب، مندوب... إلى آخره، لا نقول: هذا مندوب ليس له قيمة، وهذا مستحب ليس له قيمة... علينا نحن فقط الفرائض. لا، نحن ندعو إلى هذا الإسلام بكامله، ثم كل إنسان يأخذ منه ما ينهض به، ويستطيع أن يقوم به...). اهـ⁽¹⁾.

وَهُذَا الْمَنْهَجُ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّيْخُ - وَفَقَهُ اللَّهُ - هُوَ الْمَنْهَجُ السَّلِيمُ،
وَالصَّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ السَّلْفُ الصَّالِحُ - رَضِيَ اللَّهُ

(١) من شريط صوتي مسجل، بتصرف يمير.

عليهم - كما ستراء في العرض الآتي إن شاء الله تعالى ، وصلى الله
 وسلم على نبينا محمد^(*) .

كتاب

عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم

الرياض ١٩/١/١٤١٣ هـ

(*) اعتراض بالفضل لأهله؛ أشكر الشيختين الفاضلين: الشيخ محمد بن عمر بازمسول، والشيخ مساعد بن سليمان الراشد، حيث قرأ كلي واحداً منها هذه الرسالة - بعد صفحها بالطابع - وأبدى بعض ملاحظاته وتوجيهاته، فجزاهم الله عنى خير الجزاء.

فصل في تعريف السنة

لعل من الضروري – قبل الدخول في الموضوع – التعرض لمعنى
السنة، في كلٍّ من:
لسان العرب الأصحاح.
ولسان الشارع والصدر الأول.

وعرف المتشرعين من المحدثين، والأصوليين، والفقهاء.
ثم بعد ذلك تحديد المعنى الذي يبني عليه هذا الكتاب، فأقول:
أولاً – التعريف اللغوي:
السنة في اللغة تطلق على: السيرة، حسنة كانت أو قبيحة.
قال خالد بن زهير الهذلي:
فلا تجزعن من سيرة أنت سرتها
فأول راضٍ سنة من يسيرها^(١)
وتطلق – أيضاً – على: الطريقة؛ مأخوذة من: السنن، وهو:

(١) لسان العرب ٣/٢١٢٤ / الجدول الثاني ، ط دار المعارف المصرية . والصخاخ
للمجوهرى ٥/٢١٣٩ / الجدول الأول ، ط دار العلم للملائين – بيروت .

الطريق، يقال: خُذْ على سَنَنِ الطَّرِيقِ، وَسُنَّتِهِ^(١).

ثانياً - في لسان الشارع والصدر الأول:

إذا ورد لفظ السنة في كلام الرسول ﷺ، أو كلام الصحابة، والتابعين وكان ذلك في سياق الاستحسان: فإنما يراد بها المعنى الشرعي العام الشامل للأحكام: الاعتقادية، والعملية؛ واجبة كانت، أو مندوبة، أو مباحة.

* * *

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»^(٢):

(... تقرّر أن لفظ السنة إذا ورد في الحديث لا يراد به التي تقابل الواجب...). اهـ.

وقال ابن علأن في «دليل الفالحين»^(٣) على حديث «فعليكم بستي»: «أي طريقي، وسيرتي القويمة التي أنا عليها، مما فصلته لكم من الأحكام الاعتقادية، والعملية الواجبة والمندوبة، وغيرها.

وتخصيص الأصوليين لها: بالمطلوب طلباً غير جازم: اصطلاح

(١) تهذيب اللغة للأزهري ٢٠١/١٢ / الجدول الثاني، ط الدار المصرية للتأليف والترجمة. وقد فسر الأزهري، وكذا الخطابي - كما في إرشاد الفحول ص ٣١ - السنة: بالطريقة المستقيمة. وهو حلاف قول جمهور اللغويين، أفاد ذلك العلامة عبد الغني عبد الخالق، في كتابه الماتع «حجية السنة» ص ٤٦، ط المعهد العالي للتفكير الإسلامي بواشطنطن.

(٢) ٣٤١/١٠، ط السلفية.

(٣) ٤١٥/١، ط الحلبي، عام ١٣٩٧هـ.

طارىء، قصدوا به التمييز بينها، وبين الفرض». اهـ.

وقال الصنعاني في «سل السلام»^(١) على حديث أبي سعيد، في التيمم، وفيه: (أصبت السنة):
«أي الطريقة الشرعية». اهـ.

وقال السهارنفوروي في «بذل المجهود»^(٢) على الحديث السابق:
«أي صادفت الشريعة الثابتة بالسنة». اهـ.

وفي «الصحيح»^(٣) عن عبد الله المزني – رضي الله عنه – عن النبي ﷺ قال: «صلوا قبل صلاة المغرب – قال في الثالثة – : لمن شاء، كراهيَةً أن يتخذها الناس سنة».

قال الحافظ في «الفتح»: «ومعنى قوله: «سنة» أي: شريعة وطريقة لازمة». اهـ.

وقال – أيضاً – على قوله ﷺ: «فمن رغب عن ستني فليس مني»:

«المراد بالسنة: الطريقة، لا التي تقابل الفرض... والمراد: من ترك طريقي وأخذ بطريقة غيري: فليس مني». اهـ^(٤).

(١) ١٨٦/١، ط ١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(٢) ٧٠/٣، ط ٣ المكتبة الإيمادية بمكة المكرمة.

(٣) ٥٩/٣، (مع الفتح).

(٤) الفتح ١٠٥/٩.

وهكذا بالتتبع لكثير من النصوص المشتملة على لفظ «السنة» يتبيّن أن المراد بها – إذا كانت في سياق الاستحسان – : الطريقة المحمودة والسيرة المرضية التي جاء بها النبي ﷺ عموماً.

وعلى هذا: فإن مما يجب التنبه عليه ما قد يقع من بعض المتسبّين للعلم من تنزيل لفظ «السنة» الوارد في كلام الشارع على المعنى الاصطلاحي عند الفقهاء، فيحصل الخطأ الفاحش، ويُخرج بالأحكام عن مراد الشارع.

ثالثاً – في عرف المحدثين:

السنة عند جمهور المحدثين مرادفة للحديث، وهو: ما أثر عن النبي ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، ونَقْرِيرٍ، أو صفةٍ خلقيَّة، أو خلقيَّة، أو سيرة بعد البعثة، وقد يدخل بعض ما قبلها^(١).

رابعاً – السنة عند الأصوليين:

السنة عند الأصوليين: أصل من أصول الأحكام الشرعية، ودليلٌ من أدلةها.

وقد عرَّفها الفتوحى في «الكتوكب»^(٢) فقال:

(١) ينظر «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» ٩/١٨ - ١٠، و«أسباب اختلاف المحدثين» للأحدب ١/٢٥، و«السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» للسياعي من ٤٧، ط٤ المكتب الإسلامي.

(٢) ١٥٩/٢، (مع الشرح) ط١ أم القرى.

«قول النبي ﷺ غير الوحي^(١)، و فعله، و تقريره. وَزِيدَ: الْهُمْ». و عرّفها الأمدي في «الإحکام»^(٢) فقال: «ما صدر عن الرسول ﷺ من الأدلة الشرعية، مما ليس بمثله، ولا هو معجز، ولا داخل في المعجز».

ويدخل في ذلك: أقوال النبي ﷺ، وأفعاله، و تقاريره».

و إدخال «الْهُمْ» في التعريف، رده العراقي^(٣) فقال: «الْهُمْ إنما يطلع عليه بقولٍ أو فعلٍ، فالاستدلال بما دلَّ منهما، فلا حاجة لزيادته». اهـ^(٤). وهو متوجه.

ويظهر الفرق بين تعريف المحدثين والأصوليين في «الصفة» النبوية، فإنها عند المحدثين مندرجة في حدَّ السنة، لأنهم ينظرون إلى النبي ﷺ على أنه الأسوأ للأمة، فينقل إليها كلُّ ما أثر عنه، أثبت حُكْماً شرعاً أم لا.

وليس «الصفة» كذلك عند الأصوليين، لأنهم إنما يبحثون عمَّا يُثبُت الأحكام ويقرُّرها، فلم تدخل الصفة عند جماهيرهم في حدَّ السنة^(٤).

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا: أنَّ بعض الأصوليين يرى أن زُبَّةَ السُّنَّةَ متأخرةً عن الكتاب في الاعتبار.

(١) أي غير القرآن.

(٢) ١٦٩/١، ط ١: التور بالرياض، عام ١٤٨٧ هـ.

(٣) حاشية العطار على جمع الجواجم ١٢٨/٢، ط الحلبي، عام ١٣٥٨ هـ.

(٤) انظر المصدر السابق. و «حجية السنة»، ص ٧٦، و «السنة ومكانتها»، ص ٤٨.

وقد أجاد العلامة الشيخ عبد الغني عبد الخالق في ردّ هذا القول،
وبيان بطلانه، حيث عَقَدَ مبحثاً في كتابه الماتع «حججية السنة»^(١) لهذا
الغرض، يقول في صدره:

السنة مع الكتاب في مرتبة واحدة: من حيث الاعتبار والاحتجاج
بهما على الأحكام الشرعية، ولبيان ذلك نقول:

من المعلوم: أنه لا نزاع في أن الكتاب يمتاز عن السنة ويفضل
عنها: بأن لفظه متزلاً من عند الله، متبعًّا بتلاوته، معجزٌ للبشر عن أن
يأتوا بمثله، بخلافها: فهي متأخرة عنه في الفضل من هذه النواحي.

ولكن ذلك لا يوجب التفضيل بينهما من حيث الحججية: بأن تكون
مرتبتها التأخر عن الكتاب في الاعتبار والاحتجاج؛ فتُهدر ويعملُ به وحده
لو حصل بينهما تعارض.

ولأنما كان الأمر كذلك: لأن حججية الكتاب إنما جاءت من ناحية
أنه وحيٌ من عند الله...، والسنة متساوية للقرآن من هذه الناحية: فإنها
وحيٌ مثله، فيجب القول بعدم تأخرها عنه في الاعتبار. اهـ.

خامساً — السنة عند الفقهاء:

استيفاء هذا المبحث يحتاج إلى إسهابٍ كبير، قد لا يعود على
القارئِ بكثيرٍفائدة فيما يتصل بموضوعنا، إلا أننا نمرُّ على ما قاله فقهاء
المذاهب في هذا الصدد على وجه الاختصار، فنقول:

(١) ص ٤٩٤ إلى ص ٤٨٥.

قول الحنابلة :

قال الفتوحي في «الكوكب»^(١) في تعريف «المندوب»:
«والمندوب شرعاً: ما أثيب فاعله - ولو قوله وعمل قلب - ولم
يُعاقب تاركه مطلقاً».

ويسمى: سنة، ومستحباً، وتطوعاً، وطاعة، ونفلاً، وقربة، ومرغباً
فيه، وإحساناً، وأعلاه: سنة، ثم فضيلة، ثم نافلة». اهـ.

وعرّفه ابن بدران في «المدخل»^(٢) بتعريف الفتوحي السابق،
وزاد:

«سواء تركه إلى بدلٍ، أو لا».

وهو: مرادف للسنة والمستحب.

فالساواك، والمبالفة في المضمضة، والاستنشاق، وتخليل
الأصابع، ونحو هذا يقال له: مندوب، وسنة، ومستحب». اهـ.

وذكر الشيخ أبو طالب البصري في «الحاوي الكبير»^(٣) أن
المندوب ينقسم ثلاثة أقسامٍ:

«أحدها: ما يعظم أجره، فيسمى: سنة».

«والثاني: ما يقلُّ أجره، فيسمى: نافلة».

(١) مع شرحه ١/٤٠٢ - ٤٠٣، ط أم القرى.

(٢) ص ١٥٢، ط الرسالة، تحقيق معالي الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي.

(٣) بواسطة نقل الفتوحي عنه في شرح الكواكب ١/٤٠٤ - ٤٠٥.

والثالث: ما يتوسط في الأجر بين هذين، فيسمى: فضيلةً،
ورغبةً^(١). اهـ.

وقال المرداوي في «التحرير»^(٢): «يسمى المندوب: سنةً،
ومستحبًا». اهـ.

* * *

قول الشافعية:

قال البيضاوي في «المنهج»:
«والمندوب: ما يُحمد فاعله، ولا يُنْدَمْ تاركه؛
ويسْمِي: سنةً، ونافلةً». اهـ.

وقال الرازي في «المحصول»:
«أما المندوب فهو: الذي يكون فعله راجحًا على تركه في نظر
الشرع، ويكون تركه جائزًا».

وعدد الرازيُّ أسماءه، وفسر معانيها، فذكر منها:
«مرْغَبٌ فيه، ومستحبٌ، ونَفْلٌ، وتطوُّعٌ، وسنةٌ، وإحسان».

قال: «ولفظ السنة مختص - في العرف - بالمندوب؛ بدليل أنه
يقال: هذا الفعل واجب، أو سنةً». اهـ^(٣).

(١) ذكر الشيخ عبد الغني عبد الرخالق في كتابه «حجية السنة» ص ٧٧ أنه لم يشر في
كلام الحنابلة على تحديد لترتيبهم المندوب: سنة ثم فضيلة ثم نافلة.

ولعل فيما ذكره أبو طالب تحديدًا لهذه المراتب.

(٢) بواسطة نقل ابن بدران في شرح الروضة ١١٣/١، ط ١ الملك عبد العزيز.

(٣) المحصل ١/ق ١٢٩ - ١٣٠، ثم ذكر بعد هذا خلاف بعضهم في إطلاق لفظ =

وفي «لطائف الإشارات»:
«ويسمى المندوب: السنة، والمستحب، والتطوع؛ ومثلها:
الحسن، والنفل، والمرغب فيه.

فهذه الألفاظ مترادفةٌ عرفاً، خلافاً للقاضي حسين والبغوي
والخوارزمي من أصحابنا نفيهم ترادفها، حيث قالوا:
السنة: ما واطب عليه النبي ﷺ.

والمستحب: ما فعله مرءةً، أو مررتين.

والتطوع: ما ينشئه الإنسان باختياره من الأوراد^(۱).

ولم يتعرضوا للمندوب لشموله الأقسام الثلاثة، فهو مترادفٌ لكلٍّ
منها». اهـ^(۲).

قال السبكي في «جمع الجوامع»:
«والمندوب، والمستحب، والتطوع، والسنة: مترادفةٌ. خلافاً
لبعض أصحابنا، وهو لفظي». اهـ.

السنة وأنه لا يختص بالمندوب، بل هو عامٌ في كل ما علم وجوبه أو نبيّنه بأمر
النبي ﷺ أو بإدامة فعله... إلخ وهذا هو المعنى العام الذي سبق أن بيناه.

(۱) أي الشرعية.

(۲) لطائف الإشارات شرح نظم الورقات، للشيخ عبد الحميد بن محمد، ص ۱۱،
ط الحلبي، عام ۱۴۶۹هـ.

وينظر «المجموع» للتروي ۲/۴، ط ۱ المنيرية و«سائل ابن منقور»
9۲ - ۹۳، ط ۴، عام ۱۴۰۱هـ.

قال الجلال المحتلي في شرحه^(١):

«(وهو) أي الخلاف (لفظي) أي عائداً إلى اللفظ، والتسمية.
إذ حاصله: أن كلاً من الأقسام الثلاثة كما يسمى باسمٍ من
الأسماء الثلاثة - السنة والمستحب والتطوع كما ذكر - هل يسمى بغيره
منها؟

فقال البعض: لا، إذ السنة: الطريقة والعادة؛ والمستحب:
المحوب؛ والتطوع: الزيادة.

والأكثر: نعم، ويصلح على كلٍّ من الأقسام الثلاثة أنه: طريقة
وعادة في الدين، ومحبوب للشارع بطلبه، وزائد على الواجب». اهـ.

وقال الشرواني في حاشيته على «تحفة المحتاج»^(٢) بعد أن ذكر
خلاف القاضي: «مع أنه لا خلاف في المعنى، فإن بعض المستونات
آكَدَ من بعضٍ قطعاً، وإنما الخلاف في الاسم نهاية ومعنى». اهـ.

قول المالكيَّة:

قال القرافي في «شرح تنقیح الفصول»^(٣):
«والمندوب: ما رجح فعله على تركه شرعاً، من غير ذم». اهـ.

قال ابن رشد في «المقدمات»^(٤):

(١) ١٢٧/١ (بحاشية العطار)، ط ١ المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

(٢) ٢١٩/٢، تصوير: دار الفكر.

(٣) ص ٧١، ط مكتبة الكليات الأزهرية بمصر، دار الفكر - بيروت.

(٤) ٦٤/١، دار الغرب الإسلامي. وينظر «نشر البنود على مراقي السعودية» ٣٨/١ =

«والمستحب: ما كان في فعله ثوابٌ، ولم يكن في تركه عقابٌ... وهو ينقسم على ثلاثة أقسامٍ:
سنن، ورغائب، ونواقل.

فالسننُ: ما أمر النبي ﷺ بفعله، واقترن بأمره ما يدلُّ على أن مراده به: الندب؛ أو لم تقترن به قرينة على مذهب من يحمل الأوامر على الندب ما لم يقترن بها ما يدلُّ أن المراد بها الوجوب.
أو ما داوم النبي ﷺ على فعله بخلاف صفة النواقل.

والرَّغائبُ: ما داوم النبي ﷺ على فعله بصفة النواقل. أو رَغَب فيه بقوله: مَنْ فَلَهْ كَذَا.

والنواقلُ: ما قررَ الشرع أن في فعله ثوابًا، من غير أن يأمر النبي ﷺ به، أو يرِغِّب فيه، أو يداوم على فعله». اهـ.

قال التنوخي في شرحه لمعنى الرسالة^(١) على قول القير沃اني:
«وركعنا الفجر من الرغائب، وقيل من السنن): وفائدة الخلاف تفاوت الشواب، فإن ثواب السنة أكثر من ثواب الرغبية والنافلة... هذا في الفعل؛ وأما في الترك عمداً: فإن قلنا إنها سنة: جرى فيها الخلاف في تارك السنن عمداً: هل يأثم أم لا؟» اهـ.

٤٠، وشرح الباجي على الموطأ ٢٢٦/١، تصوير: دار الكتاب الإسلامي.
وقال في آخر المبحث: «ووهذه كلها عبارات اصطلاح بين أهل الصنعة
ولا خلاف في تأكيد ركتعي الفجر... إلخ.
وينظر أيضاً «عارضة الأحوذى» لابن العربي ٢٤١/٢.
(١) ٣٣٧/٢ - ٣٣٨، ط ١ الحمالية بمصر، عام ١٣٣٢هـ.

وبعد هذا العرض الموجز لهذه المذاهب نرى أنه لا خلاف بينها في الجملة، وإن اختلفت الألفاظ فإن المعنى واحد.

ولذا قال السبكي في «الإبهاج»^(١) على قول البيضاوي (ويسى سَنَّة ونافلَةً):

«من أسمائه – أيضاً – أنه مرغب فيه، وتطوع، ومستحب. والترادف في هذه الأسماء عند أكثر الشافعية، وجمهور الأصوليين».

ثم ذكر خلاف القاضي حسين من الشافعية، وذكر كلام المالكية، ثم قال:

«وللحنفية اصطلاح آخر في الفرق بين السنة والمستحب». اهـ.

وقال صاحب كتاب «الحكم التكليفي في الشريعة الإسلامية»^(٢): «يرى جمهور الأصوليين: أن كلمة «مندوب» ترادف في الاصطلاح: كلمة سنة، أو مستحب، أو نفل، أو تطوع.

وخالف في ذلك الحنفية، وفرقوا بين السنة والنفل، وجعلوا المندوب هو الذي يرافق النفل، كما جعلوا السنة أعلى منه مرتبة». اهـ.

(١) ٥٧ - ٦٨، ط الكليات الأزهرية. عام ١٤٠١ هـ.
وينظر فتاوى السبكي ١٥٩/١ - ١٦٠، فإنه مهم جداً.

(٢) هو محمد البیانونی، ص ١٦٣، ط دار القلم - دمشق.

وهذا هو بيان اصطلاح الحنفية:

قال الكمال ابن الهمام في «التحرير»^(١):
«السُّنَّةُ . . . فِي فَقْهِ الْحَنْفِيَّةِ: مَا وَاضَّبَ [وَاضَّبَ] عَلَى فَعْلِهِ مَعَ تَرْكِ مَا
بَلَا عَذْرٍ . . . وَمَا لَمْ يَوَاضَّبْ: مَنْدُوبٌ وَمَسْتَحْبٌ وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْهُ بَعْدَ مَا رَغَبَ
فِيهِ». اهـ.

وهذا التعريف غير جامعٍ – على مذهب الحنفية – لأن الخطبة الثانية، والاعتكاف، والترتيب والموالاة في الموضوع، والمضمضة والابتساق، ونحوها سُنْنٌ عندهم مع ثبوت المواظبة عليها من غير ترك، ولذلك فإن شارح «مسلم الشبوت» حذف جملة (مع ترك ما بلا عذر) فكان التعريف جاماً لجميع السنن في مذهبهم، لكنه يصير غير مانعٍ : لشموله الفرض والواجب^(٢).

وقال في متن «مختصر المنار»^(٣) في مبحث تقسيم العزيمة إلى أربعة أنواع :

«وَسُنَّةٌ، وَهِيَ: الطَّرِيقَةُ الْمُسْلُوكَةُ فِي الدِّينِ.

وَحُكْمَهَا: الْمَطَالِبُ بِإِقْامِهَا مِنْ غَيْرِ افْتَرَاضٍ وَلَا وجُوبٍ.

وَنِفْلٌ: وَهُوَ: مَا زَادَ عَلَى الْعِبَادَاتِ. وَحُكْمَهُ: إِثَابَةُ فَاعِلِهِ،
وَلَا مَعَاقِبَةُ عَلَى تَارِكِهِ، وَيُلَزِّمُ بِالشَّرْوَعِ». اهـ.

(١) ص ٣٠٣، ط ١ الحلبي، عام ١٣٥١ هـ.

(٢) شرح مسلم الشبوت ج ٩٧/٢ - ١٨١ ، بواسطة «حجية السنة» ص ٦٥.

(٣) ص ١٤ ، تصوير مكتبة الشافعي بالرياض.

قال ابن نجيم في «البحر الرائق شرح كنز الدقائق»^(١): «هي – أي السنة – اصطلاحاً: الطريقة المسلوكة في الدين. كذا في «العناية» وفيه نظر؛ لشموله: الفرض والواجب. فزاد في «الكشف» من غير افتراضٍ ولا وجوب. وفيه نظر؛ لشموله: المستحب والمندوب. والأولى أن يقال: هي الطريقة المسلوكة في الدين، من غير لزومٍ، على سبيل المواظبة».

ثم أورد ابن نجيم بعض التعريفات، ونقضها، ثم قال: «والذي يظهر للعبد الضعيف أن السنة: ما واظب النبي ﷺ عليه، لكن إن كانت لا مع الترك فهي دليل السنة المؤكدة، وإن كانت مع الترك أحياناً فهي دليل غير المؤكدة، وإن افترنت بالإنكار على من لم يفعله فهي دليل الوجوب». اهـ . هذا وسيأتي حكم كل من السنة والمندوب، وتقسيم السنة عند الحنفية إن شاء الله في مبحث «حكم ترك السنن».

● ● ●

(١) ١٧/١، تصوير دار الكتاب الإسلامي.

مرد الخلاف في الاصطلاحات السابقة

استعرضنا فيما مضى المصطلحات في السنة، وتبين لنا الاختلاف بينها.

(ومردد هذا الاختلاف في الاصطلاح إلى اختلافهم في الأغراض التي يعني بها كل فئة من أهل العلم.

فعلماء الحديث إنما بحثوا عن رسول الله ﷺ الإمام الهادي، الذي أخبر الله عنه أنه أسوة لنا وقدوة؛ فنقلوا كلّ ما يتصل به من سيرة، وخلق، وشمائل، وأخبار، وأقوال، وأفعال، سواء أثبت ذلك حكماً شرعياً أم لا.

وعلماء الأصول إنما بحثوا عن رسول الله المشرع، الذي يضع قواعد للمجتهددين من بعده، وبين للناس دستور الحياة، فعنوا بأقواله، وأفعاله، وتقريراته التي ثبت الأحكام، وتقررها.

وعلماء الفقه إنما بحثوا عن رسول الله ﷺ الذي لا تخرج أفعاله عن الدلالة على حكم شرعي، وهم يبحثون عن حكم الشرع على أفعال العباد، وجوباً أو حرمةً أو إباحة، أو غير ذلك»^(١).

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفى السباعي، ص ٤٨ - ٤٩

رسول الله ﷺ، فإن لم تجده في سنة رسول الله ﷺ؛ فما أجمع عليه المسلمون، فإن لم يكن فيما اجتمع عليه المسلمون؛ فاجتهد رأيك، ولا تقل: إني أخاف وأخشى؛ فإن الحلال بين، والحرام بين، وبين ذلك أمور مشتبهة؛ فدع ما يربيك إلى ما لا يربيك».

رواه الدارمي ، والنائي ، والحاكم ، والبيهقي ، وصححه الحاكم والذهبي .

الرابع: عن زيد بن ثابت رضي الله عنه: أنه قال لمسلمة بن مخلد: «اقض بكتاب الله عزّ وجلّ، فإن لم يكن في كتاب الله؛ ففي سنة النبي ﷺ، فإن لم يكن في سنة النبي ﷺ؛ فادع أهل الرأي، ثم اجتهد». رواه البيهقي .

الخامس: عن عبيد الله بن أبي يزيد؛ قال: سمعت عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «إذا سُئل عن شيء هو في كتاب الله؛ قال به، وإذا لم يكن في كتاب الله وقاله رسول الله ﷺ؛ قال به، وإن لم يكن في كتاب الله ولم يقله رسول الله ﷺ وقاله أبو بكر وعمر رضي الله عنهما؛ قال به، وإلا؛ اجتهد رأيه».

رواه الدارمي ، والبيهقي ، وهذا لفظه .

السادس: عن أبي الشعثاء - واسمها جابر بن زيد -: أن ابن عمر رضي الله عنهما لقيه في الطواف، فقال: «يا أبي الشعثاء! إنك من فقهاء البصرة؛ فلا تفت إلا بقرآن ناطق أو سنة ماضية، فإنك إن فعلت غير ذلك؛ هلكت وأهلكت».

رواه الدارمي .

وروى الدارمي أيضاً عن أبي نضرة؛ قال: لما قدم أبو سلمة البصرة؛ أتيته أنا والحسن، فقال للحسن: «أنت الحسن؟ ما كان أحد بالبصرة أحب إلي لقاء منك، وذلك أنه بلغني أنك تفتت برأيك؛ فلا تفت برأيك؛ إلا أن تكون سنة عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو كتاب منزل».

وروى الدارمي أيضاً عن معتمر عن أبيه؛ قال: قال ابن عباس رضي الله عنهما: «أما تخافون أن تعذبوا أو يخسف بكم أن تقولوا قال رسول الله وقال فلان؟!».

وروى الدارمي أيضاً عن الأوزاعي؛ قال: «كتب عمر بن عبد العزيز: إنه لا رأي لأحد في كتاب، وإنما رأي الأئمة فيما لم ينزل فيه كتاب، ولم تمض به سنة عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا رأي لأحد في سنة سُنْتَها رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

وروى الدارمي أيضاً عن عبيد الله بن عمر: أن عمر بن عبد العزيز خطب فقال: «يا أيها الناس! إن الله لم يبعث بعد نبيكم نبياً، ولم ينزل بعد الكتاب الذي أنزله عليه كتاباً، فما أحلى الله على لسان نبيه؛ فهو حلال إلى يوم القيمة، وما حرّم على لسان نبيه؛ فهو حرام إلى يوم القيمة، إلا وإنه ليس لأحد من خلق الله أن يُطاع في معصية الله».

وقد دلَّ حديث معاذ بن جبل الذي تقدُّم ذكره في أول الفصل وما ذكر بعده من الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم على أنه لا يسوغ الاجتهاد والعمل بالرأي مع وجود الدليل من الكتاب أو السنة أو الإجماع.

وهذا ممَّا خالف فيه كثيرٌ من المتسرعين إلى الفتيا في زماننا، فتجدهم لا يبالغون أن يفتوا بآرائهم ونظرياتهم مع وجود ما يخالفها من أدلة

وقوله:

﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تَجْبُونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يَعِيشُكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

وقوله تعالى :

﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾.

وقوله:

﴿وَاتَّبِعُوهُ أَعْلَمُكُمْ تَهْتَدُونَ﴾.

وقد نقدم الكلام على هذه الآيات، وستأتي الإشارة إليها أيضاً.

* * *

ومن السنة ما رواه الإمام مسلم في «صحيحه»^(۱) عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - قال: كان رسول الله ﷺ إذا خطب احرقت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه، حتى كأنه منذر جيش، يقول: صبحكم ومساكم... ويقول: «أما بعد، فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدى محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلاله».

وفي «المسندي» عن العرياض بن سارية - رضي الله عنه - قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظةً ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب؛ قلنا: يا رسول الله إن هذه لموعظة موعذ، فما تعهد إلينا؟

قال: «قد تركتكم على البيضاء ليلاها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي

(۱) كتاب الجمعة ۲/۵۹۲، ط ۱، محمد فؤاد عبد الباقي.

إِلَّا هالك؛ ومن يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بما عرفتم من سنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهدىين...» الحديث.

وفي لفظ له - أيضاً - عنه رضي الله عنه، قال:

صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ بِكَلَمِ الْفَجْرِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا، فَوَعَظَنَا مَوْعِظَةً بِلِيْغَةٍ، ذَرْفَتْ لَهَا الْأَعْيْنَ، وَوَجَلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ؛

قَلَنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَانَ هَذِهِ مَوْعِظَةً مُوَدِّعًا؟ فَأَوْصَنَا.

قال:

«أَوْصَيْكُمْ بِتَقْوِيَ اللَّهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ إِنْ كَانَ عِبْدًا حَبْشِيًّا، فَإِنَّمَا مَنْ يَعْشُ مِنْكُمْ يَرَى بَعْدِي اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسَنْتِي وَسَنَةِ الْخَلْفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَصُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوْاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمَحْدُثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مَحْدُثَةٍ بَدْعَةٌ، وَإِنَّ كُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالٌ»^(١).

* * *

وفي سنن ابن ماجه (٤/٤)، عن أبي الدرداء - رضي الله عنه -

قال:

خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نذكر الفقر ونறخرقه، فقال: «الفقر تخاصون؟ والذى نفسي بيده لتصبن عليهم الدنيا صباً، حتى لا يزinx قلب أحدكم إزاغة إلآ هيء؟

(١) رواه أصحاب السنن إلآ النسائي. قال الترمذى (٤٥/٥): حديث حسن صحيح. وقال الحاكم أبو عبد الله (٩٦/١) - المستدرك: حديث صحيح ليس له علة، وأقره الذهبى.

وأيُّم الله! لقد تركتم على مثل البيضاء، ليلاً ونهاراً سواء^(١).
وعن أبي ذرٍ - رضي الله عنه - قال: «لقد تركنا رسول الله ﷺ
وما يحرُك طائر جناحيه في السماء إلَّا ذكرنا منه علماً».

رواه أحمد، والطبراني وزاد:

فقال النبي ﷺ: «ما بقي شيءٌ يقرب من الجنة ويباعد من النار
إلَّا وقد بينَ لكم»^(٢).

* * *

وأما أقوال الصحابة، والتابعين، والعلماء في الحديث على السنة
فكثيرةً جداً؛ منها:

وصححه شيخ الإسلام في «الاقتضاء» ٥٧٩/٢. وقال الحافظ ابن كثير في
«تحفة الطالب» ص ١٦٣: صلحه الحافظ أبو نعيم الأصفهاني، والذغولي، وقال
شيخ الإسلام الأنصاري: هو أرجو حديث في أهل الشام، وأحسنه. اهـ. وصححه
الضاياء في «اتباع السنن واجتناب البدع» ص ٣٢.
(١) إسناده حسن.

(٢) قال الهيثمي بعدما ذكر هذا السياق: ورجال الطبراني رجال الصحيح غير محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، وهو ثقة، وفي إسناد أحمد من لم يسم. اهـ. انظر المسند ٥/١٥٣.

وقد روى الطبراني - أيضاً - الموقوف منه، عن أبي الدرداء، وقال الهيثمي
(٤٦٤/٨): ورجاله رجال الصحيح.

وقد أخرج الإمام مسلم في صحيحه (١٤٧٣/٣) عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ قال:
«إِنَّه لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدْلِيلَ أَمَّتَهُ عَلَى خَيْرٍ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ،
وَيَنْذِرُهُمْ مِنْ رُّبُّ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ».

ما رواه الدارمي في سنته (٤٤/١)، في باب «اتباع السنة» عن يونس بن يزيد، عن الزهربي، قال:

«كان من مضى من علمائنا يقولون: الاعتصام بالسنة نجاة».

وروى المروزي في كتاب السنة (ص ٢٩) عن هشام بن عروة، عن أبيه – رحمه الله – قال:

«السنن السنن؛ فإن السنن قوام الدين».

وأخرج أبو نعيم في الحلية (١٤٢/٦) عن الأوزاعي أنه قال:

«كان يقال: خمس كأن عليها أصحاب محمد عليهما السلام والتبعون بإحسان:

لزوم الجماعة، واتباع السنة، وعمارة المسجد، وتلاوة القرآن، والجهاد في سبيل الله».

وأخرج البيهقي^(١) من طريق مالك أن رجاء حدثه «أن عبد الله بن عمر كان يتبع أمر رسول الله عليهما السلام، وأثاره، وحاله، وريهتم به حتى كان قد خيف على عقله من اهتمامه بذلك».

وفي الصحيحين من حديث أنس بن مالك – رضي الله عنه – أنه قال:

«رأيت رسول الله عليهما السلام يتبع الدباء من حوالي الصحفة، فلم أزل أحب الدباء من ذلك اليوم».

(١) كما في مفتاح الجنة للسيوطى (ص ٦٢)، وقد أخرج نحوه أبو نعيم في الحلية (٣١٠/١).

وقد بُوَب النسووي على هذا الحديث في شرحه لـ صحيح مسلم،
فقال: باب جواز أكل المرق واستحباب أكل اليقطين.. اه.

* * *

وأخرج الدارمي في سنته (٤٤/١) عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي عمرو الشيباني، عن عبد الله بن الديلمي قال:
«بلغني أن أبا ذهاب الدين ترك السنن، يذهب الدين سنة سنة،
كما يذهب العجل قوة قوة».

وأخرج المرزوقي في السنة (ص ٢٨) عن عبد الله بن عون أنه
قال: «ثلاث أرضها لنفسه ولإخواني:
أن ينظر هذا الرجل المسلم القرآن، فيتعلمه، ويقرأه، ويتبره،
وينظر فيه».

والثانية: أن ينظر ذات الآثار والسنن؛ فيسأل عنه، ويتبعة جهده.
والثالثة: أن يدع الناس إلا من خير».

وأخرج اللالكائي في شرح اعتقاد أهل الحديث (٦٥/١)، عن
الفضيل بن عياض، أنه قال: «إن الله عباداً يحيى بهم البلاد، رهم
 أصحاب السنة».

* * *

وأخرج أبو نعيم في الحلية (٣٠٢/١٠)، عن أبي العباس
أحمد بن محمد بن سهل بن عطاء أنه قال:
«من ألزم نفسه آداب السنة: غمر الله قلبه بنور المعرفة؛ ولا مقام

أشرف من متابعة الحبيب في : أوامره، وأفعاله، وأخلاقه،
بآدابه؛ قوله، فعلًا، ونية، وعقداً.

وفيها أيضًا (٢٥٧/١٠)، عن الجنيد أنه قال:

«الطرق كلها مسدودة على الخلق إلا من اقتفى أثر الرسـ
سته ولزم طريقته، فإن طريق الخيرات كلها مفتوحة عليه».

وفيها أيضًا (١٩٠/١٠)، عن أبي محمد سهل بن عبد الله التستري ، أنه قال : «أصولنا ستة أشياء :
التمسك بكتاب الله تعالى ، والاقتداء بسنة رسول الله ﷺ ، وأكل
الحلال ، وكف الأذى ، واجتناب الأثام ، والتوبية ، وآداء الحقوق» .

وقال : «على هذا الخلقِ مِنَ اللَّهِ: أن يلزمو أنفسهم سبعة أشياء :
فأولها: الأمر والنهي – وهو الفرض – ، ثم السنة ، ثم الأدب ، ثم
الترهيب ، ثم الترغيب ، ثم السُّعَةِ .

فمن لم يلزم نفسه هذه السبعة ، ولم يعمل بها لم يكمل إيمانه ،
ولم يتم عقله ، ولم يتھنَا بحياته ، ولم يجد لذة طاعة ربه» .

وجاء في «الشفاء» للقاضي عياض (٥٥٨/٢) عنه – رحمه الله – أنه
قال :

«أصول مذهبنا ثلاثة :

الاقتداء بالنبي ﷺ في الأخلاق والأفعال .

والأكل من الحلال .

وإخلاص النية في جميع الأعمال».

هذا طرفٌ مما جاء في هذا الأصل العظيم من أصول الدين، وهو اتباع السنة والعمل بها، وهو «بابٌ يطول تبعه جداً»^(١).

فليكن ما مر حافزاً للمسلم على التعلق بأهداب السنة، ومراعاة تطبيقها في كل شأنٍ من شؤونه، فعلى قدر محبتِه للرسول ﷺ تكون متابعته؛ فليقل أو ليستكثر.

• • •

(١) ابن القيم (مدارج السالكين) ١٢٢/٣، في سياق كلام الشيوخ عن الأخذ بالسنة والشاطبي في (الاعتراض) ١٣١/١، ط دار ابن عفان.

فوائد العمل بالسنة

ومتى حافظ المسلم على السنة محافظته على الطعام والشراب الذي به قوام الدين أو أشدّ: غمرته الفوائد الدينية والدنيوية، كما قال ابن قدامة - رحمه الله - :

«وفي اتباع السنة: بركة موافقة الشرع، ورضى رب سبحانه وتعالى، ورفع الدرجات، وراحة القلب، ودعة الدين، وترغيم الشيطان، وسلوك الصراط المستقيم». اهـ^(١).

وقد قال ابن حبان - رحمه الله تعالى - في مقدمة صحيحه: وإن في لزوم سنته: تمام السلام، وجماع الكرامة، لا تطفأ سرّجها، ولا تُدْحِض حجّها، من لزمها عصم، ومن خالفها ندم، إذ هي الحصن الحصين، والركن الركين، الذي بان فضله، ومتن حبله، ومن تمسّك به ساد، ومن رام خلافه باد.

فالمتعلّقون به أهل السعادة في الأجل، والمغبوطون بين الأنام في العاجل. اهـ^(٢).

وقال الغزالى - في كلام له متين بهذا الصدد - :

(١) ذم الموسوين، لأبن قدامة، ص ٤١، ط الفاروق الحديثة - مصر.

(٢) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ١٠٢/١، ط الرسالة.

«اعلم أن مفتاح السعادة: في اتباع السنة والاقتداء برسول الله ﷺ
في جميع مصادره وموارده، وحركاته وسكناته؛ حتى في هيئة أكله
وقيامه، ونومه وكلامه.

لستُ أقول ذلك في آدابه في العبادات فقط، لأنَّه لا وجه لإهمال
السنن الواردة في غيرها، بل ذلك في جميع أمور العادات: فِي الاتباع
المطلقي» كما قال تعالى:

﴿قُلْ إِنْ كُشِّمْتُمْ بِجُنُونِ اللَّهِ فَأَتَتِّعُونِي يُحِبِّبُكُمُ اللَّهُ وَيُغْرِي لَكُمْ دُنُوبَكُمْ﴾.

وقال تعالى:

﴿وَمَا أَنْذَكُمُ الرَّسُولُ فَحَدُّوهُ وَمَا يَهْنَكُمْ عَنْهُ فَانْهُوْا...﴾.

فهل — بعد ذلك — يليق بعاقلٍ أن يتسلل في امثال السنة،
فيقول: هذا من قبيل العادات فلا معنى للاتباع فيه؟! فإن ذلك يغلق عنه
باباً عظيماً من أبواب السعادة». اهـ^(۱).

وهذا الذي قاله أبو حامدٌ هو ذَرَفُ السلفِ — رضي الله عنهم — كما
قال القاضي عياض في «الشفا»^(۲):

«... وهذه سيرة السلف حتى في المباحثات وشهوات النفس؛
وقد قال أنس حين رأى النبي ﷺ يتبع الدباء من حوالي القصعة: فما
زلت أحب الدباء من يومئذ.

(۱) بواسطة نقل الشيخ عبد الغني عبد الخالق في كتابه «حجية السنة» ص ۸۰ - ۸۱

(۲) ۵۷۵ / ۲

وهذا الحسن بن علي ، وعبد الله بن عباس ، وابن جعفرٍ أتوا
سَلْمَىً وسألوها أن تضع لهم طعاماً مما كان يعجب رسول الله ﷺ .
وكان ابن عمر يلبس النعال السببية ويصبح بالصفرة، إذ رأى
النبي ﷺ يفعل ذلك». اهـ.

فلو أن كُلَّ فردٍ من أبناء هذه الأمة نَشَأَ وبين عينيه سيرة
رسول الله ﷺ ، يأخذ منها آدابه وأخلاقه، وحركته وسكنونه ما استطاع إلى
ذلك سبيلاً: لنَشَأَ جيل إيمانه كالجبال، يقْذِفُ الرُّغْبَ في قلوب أعدائنا
على مسيرة شهرٍ، وينهض بالأمة إلى أعلى ما تصبووا إليه من السعادة
والسيادة .

﴿ وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَصْرُهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَقَوْئُ عَزِيزٌ ﴾ .

هذا ولالالتزام بالسنة ثمارٌ وفوائد لا تحصى ، فنقصر منها على
ما يلي :

* أولاً – الوصول إلى درجة «المَحَبَّة» محبة الله عز وجل لعبده
المؤمن :

قال ابن القيم – رحمه الله – :

«لما كثر المدعون للمحبة طلبوها بإقامة البينة على صحة الدعوى .
فلو يعطي الناس بدعواهم لادعى الخليٰ حُرْفَةَ الشَّجَيِّ . فتنوّع المدعون
في الشهود، فقيل: لا تقبل هذه الدعوى إلا ببينة :
﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تَحْجُجُونَ اللَّهَ فَأَتَأْعُوْنِي يُحِبِّبُكُمُ اللَّهُ ﴾ .

فآخر الخلق كلهم ، وثبت أتباع الحبيب في : أفعاله ، وأقواله ،

وأخلاقه». اهـ^(١).

وقد روى البخاري في صحيحه^(٢) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله قال:

من عادى لي ولیاً فقد آذنته بالحرب، وما تقرب إلى عبدي بشيء أحب إليّ مما افترضته عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحبته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وإن سألني لأعطيه، ولئن استعذ بي لأعيذه...».

ففي هذا الحديث العظيم دليل على أن النوافل سبب من الأسباب الجالبة لمحبة الله تعالى لعبد، وبيان لما يترتب على هذه المحبة من الخصال الحميدة.

فمن أحبَ الله تعالى كان سمعَه الذي يسمع به، بمعنى: أن الله يوفقه لسماع أحسن الكلام، وبصره عن سماع سيئة؛ وكان يَدُه التي يبطش بها، بمعنى: أن الله يوفقه لاستعمال هذه الجارحة في حدود الشرعيات: من الكسب المباح، وإنكار المنكرات، وتناول الطيبات، كما يوفقه تعالى إلى كفها عن كل محرّمٍ تُستَطِيعُ تناوله، وأخذها.

وهكذا قوله تعالى: كنت بصره الذي يبصر به، ورجله التي يمشي بها.

(١) مدارج السالكين ٣/٨.

(٢) كتاب الرقاق - باب التواضع (١١/٣٤٠ فتح).

وهناك خصلة أخرى تترتب لمن حصلت له هذه المحبة، هي:
 ما جاء في حديث أبي هريرة – المتفق عليه – أن النبي ﷺ قال: «إذا
 أحب الله العبد نادى جبريل: إن الله يحب فلاناً فأحبه، فيحبه جبريل،
 فينادي جبريل في أهل السماء، إن الله يحب فلاناً فأحبه، فيحبه أهل
 السماء. ثم يوضع له القبول في الأرض»^(١)، هذا لفظ البخاري.

* ثانياً – أن المحافظة على النوافل تعبر كسر الفرائض:

لما رواه أبو داود في سنته^(٢) عن أبي هريرة – رضي الله عنه –
 قال: «إن أول ما يحاسب الناس به يوم القيمة من أعمالهم: الصلاة،
 قال: يقول ربنا جل وعز لملاكته – وهو أعلم – : انظروا في صلاة
 عبدي أتمها أم نقصها؟ فإن كانت تامة كتب له تامة، وإن كان انتقص
 منها شيئاً، قال: انظروا هل لعבدي من تطوع؟ فإن كان له تطوع قال:
 أتموا لعبدي فريضته من تطوعه، ثم تؤخذ الأعمال على ذاكم».

ومما لا ريب فيه: أن الإitan بالفرائض كما أراده الله عز وجل
 متعذر على أكثر الناس، إذ لا يخلو عملهم من نقصٍ، كترك الخشوع
 في الصلاة وعدم الطمأنينة فيها، وكاللغو والغيبة والنسمة حال الصيام،

(١) البخاري في كتاب بذء الخلق (٣٠٣/٦). ومسلم (٤/٢٠٣٠)، كتاب البر والصلة والأداب.

(٢) كتاب الصلاة (١/٥٤٠). وفي الباب عن جماعة من الصحابة، ينظر «سنن الترمذى» بتحقيق الشيخ أحمد شاكر ٢٧١/٢، وشرحه على المسند ١٩١٥ – ٢٦.

والجادل والفسق في الحجّ . . . إلخ ؛ فكلُّ هذه وأمثالها يؤخذ العبد بها، وتُقضى ثواب فرضه.

إلاً أن الله - عز وجل - لجزيل فضله وسعة رحمته جعل للعبد ما يتمم هذا النقص، ويُؤمِّنُ هذا الخلل؛ وذلك بمحافظته على ما شرع من السنن والتواقي.

فلا يليق بعاقلٍ - بعد هذا - أن يزهد فيما يتمم ويكمّل فرضه، ويُدْنِيَه من رضاء ربّه.

قال الشاطبي في «المواقفات»^(١):

المندوب إذا اعتبرته اعتباراً أعمّ من الاعتبار المتقدم وجدته خادماً للواجب، لأنَّه إما مقدمة له، أو تكميل له، أو تذكاري به، كان من جنس الواجب أولاً.

فالذي من جنسه: كنواقل الصلوات مع فرائضها، ونواقل الصيام، والصدقة، والحج، وغير ذلك مع فرائضها.

والذي من غير جنسه: كطهارة الخبث في الجسد، والثوب، والمُصلَّى، والسواك، وأخذ الزينة، وغير ذلك مع الصلاة؛ وكتعبيل الإفطار، وتأخير السحور، وكف اللسان عملاً لا يعني مع الصيام، وما أشبه ذلك.

إذا كان كذلك فهو: لاحق بقسم الواجب بالكل، وقلما يشذ عنه مندوب يكون مندوباً بالكل والجزء. اهـ.

(١) ٩٢/١

* ثالثاً - للمتمسك بالسنة فضلٌ كبيرٌ، ويزداد فضله رفعة كلما كان الزَّمْنُ زَمْنَ إعراضٍ عن السنة، وإيذاء لمن تمسك بها.

روى المروزي في السنة^(١) (ص ٤) عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن عتبة بن غزوان، أن رسول الله ﷺ قال:

«إن من ورائكم أيام الصبر، للمتمسك فيهن يومئذ بما أنتم عليه: أجر خمسين منكم» قالوا: يا نبِيَ الله! أُوْ منهم؟ قال: «بل منكم».

وأخرج الترمذى (٢٥٧/٥) - وغيره - عن عبد الله بن المبارك، أخبرنا عتبة بن أبي حكيم، حدثنا عمرو بن جارية اللخمي، عن أبي أمية الشعْباني، عن أبي ثعلبة الخشني - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال:

«... فإن من ورائكم أياماً الصبر فيهن مثل القبض على الجمر، للعامل فيهن مثل أجر خمسين رجلاً يعملون مثل عملكم».

قال عبد الله بن المبارك: وزادني غير عتبة: قيل يا رسول الله! أجر خمسين منا أو منهم؟ قال: «بل أجر خمسين منكم».

قال الترمذى: حديث حسن غريب. اهـ^(٢).

وقد قال الإمام ابن القيم - رحمه الله - في «النوينة»:

هذا وللمتمسّكين بسنة الـ

مختار عند فساد ذي الأزمـان

(١) وفي انقطاع بين إبراهيم وعتبة.

(٢) وأخرجه أبو داود (١١/٤٩٣ - العون)، وابن ماجه (٢/١٣٣٠)، وابن حبان (٢/٤ - الإحسان)، والحاكم (٤/٣٢٢) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

أَجْرٌ عَظِيمٌ لَيْسَ يُقْدِرُ قَدْرُهُ
إِلَّا الَّذِي أَعْطَاهُ لِلنَّاسِ

فروي أبو داود في سنن له
ورواه - أيضاً - أحمد الشيباني

أثراً تضمَّنَ أَجْرَ خَمْسِينَ امْرَأَ
مِنْ صَاحِبِ أَحْمَدَ خَيْرَةَ الرَّحْمَنِ

إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَمَصْدَاقُهُ
فِي «مُسْلِمٍ» فَافْهَمْهُ فَهُمْ بَيَانٌ
إِنَّ الْعِبَادَةَ وَقْتَ هَرْجٍ هِجْرَةً
حَقًا إِلَيْيَّ وَذَاكَ ذُو بُرْهَانٍ

هذا فكم مَنْ هِجْرَةً لِكَ أَيُّهَا الـ
شُنَيْ بِالْتَّحْقِيقِ لَا بِأَمَانٍ

هذا وكم مَنْ هِجْرَةً لِهُمْ بِمَا
قَالَ الرَّسُولُ، وَجَاءَ فِي الْقُرْآنِ

وَلَقَدْ أتَيْ مَصْدَاقَهُ فِي «الترْ
مِذِيٰ» لِمَنْ لَهُ أُذْنَانٌ وَاعِيَّاتٌ

فِي أَجْرٍ مُخْبِي شُنَيْ مَاتَتْ فَذَا
كَ مَعَ الرَّسُولِ رَفِيقَةً بِجَنَانٍ
هذا ومَصْدَاقُهُ - أيضاً - أتَيْ
فِي «الترْمِذِيٰ» لِمَنْ لَهُ عَيْنَانٌ

تَشْبِيهَةُ أُمَّتِهِ بِغَيْثٍ: أَوَّلُ
 مِنْهُ وَآخِرُهُ فَمُشَتَّبِهَا
 فَلَذَاكَ لَا يَدْرِي الَّذِي هُوَ مِنْهُمَا
 فَذَهَبَ خَصًّا بِالنَّفْصِيلِ وَالرُّجْحَانِ
 وَلَقَدْ أَتَى أَثْرَبَانَ الْفَضْلَ فِي الْ
 طَرَفَيْنِ أَعْنَى أَوَّلًا وَالثَّانِي
 وَالوَسْطُ ذُو ثَبَاجِ فَأَعْوَجْ هَكَذَا
 جَاءَ الْحَدِيثُ وَلَيْسَ ذَا نُكْرَانِ
 وَلَقَدْ أَتَى فِي «الْوَحِي» مَصْدَاقًا لَهُ
 فِي الْثُلَّتَيْنِ وَذَاكَ فِي الْقُرْآنِ
 أَهْلُ الْيَمِينِ فَثُلَّةٌ مَعْ مِثْلِهَا
 وَالسَّابِقُونَ أَقْلُ في الْحَسْبَانِ
 مَا ذَاكَ إِلَّا أَنَّ تَابِعَهُمْ هُمُ الْ
 غُرَبَاءُ لَيْسُ غَرْبَةً الْأَوْطَانِ
 لِكُنْهَا وَاللَّهُ غَرْبَةُ قَائِمٍ
 بِالدِّينِ بَيْنَ عُسَاطِرِ الشَّيْطَانِ
 فَلَذَاكَ شَبَّهُهُمْ بِهِ مُتَبَوِّعُهُمْ
 فِي الْغُرْبَتَيْنِ وَذَاكَ ذُو تَبِيَانِ
 لَمْ يُشَهِّدُهُمْ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِمْ
 مِنْ كُلِّ وِجْهٍ لَيْسَ يَسْتَوِيَانِ^(۱)

(۱) انظر الآيات وتكميلتها في شرح ابن عيسى للزننية (٤٥٨/٢ - ٤٦٤).

* رابعاً - أن في العمل بالسنة عصمةً من الوقوع في البدع:
وفي هذا يقول أبو محمد عبد الله بن منازل - رحمة الله - :
«لم يضيئ أحدٌ فريضةً من الفرائض إلاً ابتلاء الله بتضييع السنن،
ولم يُتَّلِ بتضييع السنن أحدٌ إلاً يوشك أن يتَّلِ بالبدع» .
ولذا قال السلف - كما تقدم - : «الاعتصام بالسنة نجاة»
فالاعتصام بالسنة نجاة من كلٍ ما يعيث المسلم عن ربِّه تعالى، وأعظم
ذلك خطراً؛ البدع التي هي بريءُ الكفر.
فالبدع إنما تفشو في تلك المجتمعات التي انطفأ نور السنة فيها،
فلهم تَرَ جاهراً بها، ولا داعياً إليها، ولا حاثاً على امثالها، وفي ذلك يقول
ابن عباس - رضي الله عنهما - :
«ما يأتي على الناس من عامٍ إلاً أحدثوا فيه بدعة، وأماتوا فيه
سنة، حتى تحيى البدع وتموت السنن» رواه ابن وضاحٍ في «البدع والنهي
عنها» .

* خامساً - أن الحرص على القيام بالسنن من تعظيم شعائر

الله :

وحيي ذلك يقول الله تعالى:

﴿ذَلِكَ وَمَنْ يَعْظِمْ شَعَاعَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ .

شعائر الله: عامٌ في جميع شعائر الله^(١)، ومنها المناسبات كلها،
والهدايا، والقربان للبيت.

(١) أضواء البيان ٦٩٢/٥

ومعنى تعظيمها: إجلالها، والقيام بها، وتمكيلها على أكمل ما يقدر عليه العبد^(١).

فتعظيم الهدايا، يكون بمراعاة السنّة فيها، بأن تكون سميّة حسنة، كما قال ابن عباس، وغيره^(٢).

وتعظيم هذه الشعائر لا يقوم إلا بقلب بلغ من التقوى ذراها. فالمعظم لها، يبرهن على تقواه، وصحّة إيمانه، لأن تعظيمها تابع لتعظيم الله وإجلاله^(٣).

وإن من أعظم شعائر الله تعالى السنّن التي سنتها رسول الله ﷺ، فالمحافظة عليها، والوصية بها؛ من إجلال هذه الشعائر، وتعظيمها، المنبع من ذوي تقوى القلوب.

* سادساً - أن للعامل بالسنّة مثل أجرٍ من تبعه لا ينحصر من أجرهم شيئاً:

ودليل ذلك ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٧٠٤/٢) عن جرير بن عبد الله قال: كنا عند رسول الله ﷺ في صدر النهار، قال: فجاءه قومٌ حفاءٌ عراءٌ مجتaby النمار أو العباء، متلدي السيف، عامتهم من مضر، بل كلهم من مضر.

فتمعر وجه رسول الله ﷺ لما رأى بهم من القافة.

(١) تفسير السعدي ٢٩٣/٥.

(٢) تفسير ابن جرير ١٥٦/١٥.

(٣) تفسير السعدي ٢٩٣/٥.

فدخل ثم خرج، فامر بلاً فاذن وأقام، فصلى ثم خطب فقال:
﴿إِنَّمَا النَّاسُ أَنْقَوْرَبُكُمُ الَّذِي خَلَقْتُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَهَةٍ - إِلَى آخر الآية -
إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رِقْبَاهُ﴾ والآية التي في الحشر: ﴿أَنْقُوا اللَّهَ وَلَا تُنْظِرْ نَفْسًا مَاقْدَمَتْ
لِغَدِيٍّ وَأَنْقُوا اللَّهَ﴾. تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ ثُوبِهِ، مِنْ صاعِ
بُرْرَهُ، مِنْ صاعِ تَمْرِهِ (حتى قال) ولو بشَّقْ تَمْرَةً».

قال: فجاء رجلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِصُرُّهِ كَادَتْ كَفُّهُ تَعْجَزُ عَنْهَا، بَلْ قَدْ
عَجَزَتْ، قَالَ: ثُمَّ تَنَابَعَ النَّاسُ حَتَّى رَأَيْتُ كَوْمِينَ مِنْ طَعَامٍ وَثِيَابٍ، حَتَّى
رَأَيْتُ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَهَلَّلُ، كَأَنَّهُ مُذْهَبَةً.

فقال رسول الله ﷺ:

«مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سَنَّ حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرٌ هَا، وَأَجْرٌ مَنْ عَمِلَ بِهَا
بَعْدَهُ . مَنْ غَيْرُهُ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجْوَرِهِمْ شَيْءٌ...» الحديث

قال النووي في «شرح مسلم» على قوله: «من سن...» :

فِيهِ الْحُثُّ عَلَى الْابْتِدَاءِ بِالْخِيَرَاتِ . . .

وسبِّبَ هَذَا الْكَلَامُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ فِي أَوْلِهِ: فجاء رجلٌ
بِصُرُّهِ كَادَتْ كَفُّهُ تَعْجَزُ عَنْهَا فَتَنَابَعَ النَّاسُ . فَكَانَ الْفَضْلُ الْعَظِيمُ لِلْبَادِي
بِهَذَا الْخَيْرِ، وَالْفَاتِحُ لِبَابِ هَذَا الْإِحْسَانِ . اهـ (١٠٤/٧).

فإِذَا أَحْيَا الْمُسْلِمُ سَنَّةً، فَاقْتَدَى بِهِ غَيْرُهُ، فَلَهُ أَجْرُ الْعَدْلِ بِهَا، وَلَهُ
مِثْلُ أَجْرِ مَنْ اقْتَدَى بِهِ فِيهَا، وَلَا رِيبُ أَنَّ هَذَا فَضْلٌ كَبِيرٌ، يُنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ
أَنْ يُدْرِكَهُ، فَإِنَّ بِهِ تَحْصِيلَ الثَّوَابِ الْعَظِيمِ مِنْ أَبْوَابِ كَثِيرَةٍ.

* سابعاً - في الالتزام بالسنّة أمنُ الافتراق:
فإنَّ الاجتماع على العملِ بالسنّة يمْنَعُ وقوعَ كثِيرٍ من الخلافاتِ
المؤديَّة إلى العداوة والبغضاء.

ولذا فإنَّ مجتمعَ أهلِ السنّة تندِيمُ فيه الفرقة المذمومة، التي تبدو
ظاهرةً في مجتمعاتِ أهلِ البدع.

قال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - :
«والبدغة مقرونة بالفرقة، كما أنَّ السنّة مقرونة بالجماعة»^(۱). اهـ.

وقد قال تعالى :

﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَفَرُوا وَأَخْتَلُفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبِيْتُ . . .﴾ الآية

قال قنادة في تفسيرها: «يعني أهل البدع». اهـ.
فأهل البدع هم أهل الاختلاف والتفرق، لتركهم السنّة، واتباعهم
السُّلُّلَ.

قال عبد الرحمن بن مهدي: وقد سئل مالك بن أنس عن السنّة؟

قال: «هي ما لا اسم له غيرُ السنّة، وتلا:

﴿وَإِنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَنْبِغِيُّ الشَّيْءَ فَنَفَرَّقَ إِنْكُمْ عَنْ سَبِيلِي﴾ . اهـ^(۲).

(۱) الاستقامة ۴۲/۱.

(۲) الاعتصام للشاطبي ۷۷/۱.

وفيما نقل عن مجاهد في قوله تعالى :

﴿وَلَا يَرَوْنَ مُخْتَلِفِينَ ﴾^(١) إِلَّا مَنْ رَحْمَ رَبُّكَ وَلَذِكَ حَلَقَهُمْ ﴾.

قال في المختلفين : «إنهم أهل الباطل».

﴿إِلَّا مَنْ رَحْمَ رَبُّكَ﴾، قال : فإن أهل الحق ليس فيهم خلاف . اهـ^(٢).

وعن عكرمة : ﴿وَلَا يَرَوْنَ مُخْتَلِفِينَ﴾ : يعني : «في الأهواء» ﴿إِلَّا مَنْ رَحْمَ رَبُّكَ﴾ : «هم أهل السنة».

وروى ابن وهب عن عمر بن عبد العزيز ومالك بن أنس : «أن أهل الرحمة لا يختلفون». اهـ^(٣).

وفي وصيَّة أبي العالية أنه قال :

«... وإياكم وهذه الأهواء التي تلقى بين الناس العداوة والبغضاء».

فقال الحسن البصري : «رحمه الله ، صدقَ ونَصَحَ». اهـ^(٤).

وكان إبراهيم التميمي يقول :

«اللهم اعصمني ببدينك وسنتَ نبِيك ؛ من الاختلاف في الحق ، ومن اتباع الهوى ، ومن سُبُلِ الضلال ، ومن شهادات الأمور ، ومن الرَّيْغ والخصومات»^(٥).

• • •

(١) الدر المثور للسيوطى ٤/٤٩١ ، والاعتصام ١/٨٢.

(٢) الاعتصام ١/٨٣.

(٣) البَدْعُ وَالنَّهْيُ عَنْهَا، لابن وضاح ص ٣٢ - ٣٣.

(٤) الاعتصام ١/١١٦.

فصلٌ في حكم ترك السنن

تقدّم أن للحنفية اصطلاحاً خاصاً بهم في «السنة» فهم يفرقون بينها، وبين «النفل»، ونشأ عن هذا التفرقي: ترتيب حكمٍ لكلٍ واحدٍ منها.

قال البزدوي في أصوله:
«والسننُ نوعانِ: سنةُ الهدى؛ وتاركها: يستوجب: إساءةً،
وكراهيَّةً.

والزوائد؛ وتاركها: لا يستوجب إساءة.. وأما النفلُ فما يثاب المرء
على فعله، ولا يعاقب على تركه...» اهـ.

قال علاء الدين البخاري في شرحه لأصول البزدوي، المسمى
«كشف الأسرار»^(١):

« قوله: (سنةُ الهدى) يعني: سنةُ أخذها من تكميل الهدى – أي
الدين – وهي التي تعلق بتركها: كراهيَّة وإساءة... وهي مثل: الأذان،
والإقامة، والجماعة، والسنن الرواتب.

(١) ٢٥٦٧ - ٥٦٨، ط دار الكتاب العربي، تحقيق محمد المعتصم بالله

ولهذا قال محمد – أئي ابن الحسن – في بعضها: إنه يصير مسيئاً. وفي بعضها: إنه يأثم. وفي بعضها: يجب القضاء، وهي: سنة الفجر. ولكن لا يعقوب بتركها، لأنها ليست بفريضة ولا واجبة.

و(الزوائد) أئي: النوع الثاني: الزوائد، وهي التي لا يتعلّق بتركها كراهة ولا إساءة، نحو: تطويل القراءة في الصلاة، وتطويل الركوع والمسجدود، وأفعاله خارج الصلاة من المشي، واللبس، والأكل.

فإن العبد لا يطالب بإقامتها، ولا يأثم بتركها، ولا يصير مسيئاً.

والأفضل أن يأتي بها، كذا في بعض مصنفات الشيخ . . .

قوله: (وأما النفل فما يثاب المرء على فعله ولا يعقوب على تركه)

قال القاضي الإمام: نوافل العبادات هي التي يتذرع بها العبد زيادة على الفرائض، والسنن المشهورة.

وحكمة: أن يثاب العبد على فعلها، ولا يذم على تركها، لأنها جعلت زيادة له لا عليه، بخلاف السنة؛ فإنها طريقة رسول الله ﷺ، فمن حيث سببها الإحياء، كان حقاً علينا، فعوتبنا على تركه». اهـ .

ومثال النفل عندهم (ما زاد على القصر من صلاة السفر) وهو الشفع الثاني، لأن العبد لا يلام على تركه رأساً وأصلاً، ويثاب على فعله في الجملة.

فتبيّن بهذا أن الأقسام عند الحنفية ثلاثة: سنن الهدى – ويقال لها: السنة المؤكدة – كالاذان، والإقامة، والسنن المروية، والمضمضة

والاستنشاق؛ وسنن الزوائد، كاذان المنفرد، والسواك، ونحوها؛ ونفل
ومنه: المندوب والمستحب.

قال ابن عابدين في «حاشيته»^(۱):

«... أقول: فلا فرق بين النفل وسنن الزوائد من حيث الحكم،
لأنه لا يكره ترك كلّ منها».

ولإنما الفرق كون الأول – النفل – من العبادات، والثاني – سنن
الزوائد – من العادات.. قال: وقد مثلوا لسنة الزوائد بتطويله للقراءة، والركوع، والسجود؛ ولا شك في كون ذلك عبادة. وحيثئذٍ
فمعنى كون سنة الزوائد عادةً أن النبي ﷺ واظب عليها حتى صارت
عادةً له، ولم يتركها إلا أحياناً، لأن السنة هي: الطريقة المسلوكة في
الدين فهي في نفسها عبادة، وسميت عادةً لما ذكرنا.

ولما لم تكن من مكملات الدين وشعائره سميت: سنة زوائد،
بحلاف سنة الهدى، وهي: السنن المؤكدة القرية من الواجب التي
يضلّل تاركها، لأن تركها: استخفاف بالدين، وبخلاف النفل، فإنه كما
قالوا: ما شرع لنا زيادة على الفرض والواجب والسنة بنوعيها، ولذا
جعلوه قسماً رابعاً، وجعلوا منه: المندوب، والمستحب، وهو ما ورد به
دليل ندب يخصه، كما في «التحرير».

فالنفل: ما ورد به دليل ندب عموماً أو خصوصاً، ولم يواظب عليه
النبي ﷺ، ولذا كان دون سنة الزوائد، كما صرّح به في «التنقیح». وقد

(۱) ۱/۱۰۳، ط ۲ الحلبي، عام ۱۳۸۶ هـ.

يطلق النفل على ما يشمل السنن الرواتب، ومنه قولهم: باب الوتر والتوافل، ومنه تسمية الحج نافلة... إلخ». اهـ.

وتبيّن أن الأحكام المترتبة على هذه الأقسام كما يلي:

أما سنن الهدى: فإن فاعلها يثاب، وتاركها بلا عذرٍ – على سبيل الإصرار – يستحق الحرمان من الشفاعة^(١)، ويستوجب اللوم، والتضليل لاستخفافه بالدين.

أما سنن الزوائد: فإنه يثاب على فعلها، ولا يستوجب تاركها إساءة ولا كراهة.

أما النفل فحكمه حكم السنن الزوائد^(٢).

بقي مسألة، وهي: هل يلحق تارك سنن الهدى – عندهم – الإثم، أم لا؟

نقل علاء الدين البخاري في «كشف الأسرار»^(٣)، عن أبي اليسر أنه قال:

«وما السنة فكل نفل واظب عليه رسول الله ﷺ مثل التشهد في الصلوات، والسنن الرواتب.

(١) اعتماداً على حديث يذكره فقهاء الأحناف، لفظه: «من ترك سنتي لم ينل شفاعتي» ولم أقف على إسناد له. وقد أنكره بعض الحنفية المعاصرین.

(٢) وهنا تفاصيل أخرى عند الحنفية لا فائدة هنا من ذكرها، كالخلاف في المستحب والمندوب هل يرافقان النفل أم لا؟ والمستحب والمندوب هل هما مترادافان أم لا؟ ...

. ٥٦٣/٢ (٣)

وحكمة: أنه ينذر إلى تحصيلها، ويلام على تركها، مع لحوظة إثم يسير». اهـ.

ونقل ابن عابدين في «حاشيته»^(١) عن كتاب «البحر» أنه قال: «الذى يظهر من كلام أهل المذهب: أن الإثم منوط بترك الواجب أو السنة المؤكدة على الصحيح، لتصريحهم بأن من ترك سنن الصلوات الخمس، قيل: لا بآثم، وال الصحيح أنه يأثم. ذكره في «فتح القدير»». اهـ.

هذا مجمل تأصيل الحنفية في هذه المسألة. وما ذكره من الأمثلة المندرجة تحت «التقسيم» فهو باعتبار ما رجحوه وذهبوا إليه، فتبنيه لذلك، لئلا يقع عندك إشكال.

وقد وافقهم في الحكم بالتأييم أفراد من علماء المذاهب الأخرى، منهم القاضي من الحنابلة^(٢)، وغيره.

* * *

أما الجمهور فإنهم يصرّحون بحكم السنة المرادفة للمندوب والنفل والمستحب في ضمن تعريفاتهم لها، فيقولون: هي «ما يثاب على فعله، ولا يعاقب على تركه»^(٣).

(١) ١٠٤/١.

(٢) الفروع لابن مفلح (٥٦٠/٦)، ط آل ثاني.

(٣) الحكم التكليفي في الشريعة الإسلامية، للبيانوني، ص ١٧١، ط ١ دار القلم - دمشق.

إِلَّا أَنْ هُنَاكَ سَنَةً – كَالوَتِرِ وَرَكْعَتِي الْفَجْرِ – يُشَدَّدُونَ فِي تَرْكِهَا
مُطْلَقاً.

كَمَا أَنَّهُمْ يُسْوَغُونَ: الْإِنْكَارُ عَلَى مَنْ تَرَكَ سَنَةً وَلَوْلَمْ تَصُلِّ إِلَى
دَرْجَةِ «الْوَتِرِ» وَنَحْوِهِ.

فَمِنَ الْأَوَّلِ: قَوْلُ الْإِمَامِ مَالِكٍ فِي «الْوَتِرِ»: «لَيْسَ فَرْضًا»؛ وَلَكِنْ مِنْ
تَرْكِهِ أَدْبَرٌ، وَكَانَتْ جَرْحَةً فِي شَهَادَتِهِ^(۱). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «مَنْ تَرَكَ الْوَتِرَ عَمْدًا فَهُوَ رَجُلٌ سُوءٌ، وَلَا يَنْبَغِي
أَنْ تَقْبِلَ شَهَادَتِهِ^(۲)». اهـ.

قَالَ ابْنُ مَلْحُونَ فِي «الْفَرْوَعِ»^(۳):

«وَإِنَّمَا قَالَ هَذَا فِيمَنْ تَرَكَ طَوْلَ عُمْرِهِ، أَوْ أَكْثَرَهُ؛ فَإِنَّهُ يُفْسَدُ
بِذَلِكَ. وَكَذَلِكَ جَمِيعُ السَّنَنِ الرَّاتِبَةِ إِذَا دَوَمَ عَلَى تَرْكِهَا.

لَأَنَّهُ بِالْمَدَوْمَةِ يَحْصُلُ رَاغِبًا عَنِ السَّنَةِ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: «مَنْ رَغَبَ
عَنْ سَتِيْ فَلِيْسَ مِنِّي».

وَلَأَنَّهُ بِالْمَدَوْمَةِ تَلْحُقُهُ التَّهْمَةُ بِأَنَّهُ غَيْرُ مُعْتَقِدٍ لِكَوْنِهَا سَنَةً، وَهَذَا

(۱) هَذَا نَقْلُ ابْنِ حَزْمٍ (۴۱۴/۲)، هَذَا الْقَوْلُ وَنَسِيْهُ إِلَى مَالِكٍ. وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ
الْمَالِكِيَّةِ، قَوْلُ سَخْنَنَوْنَ: يَجْرِحُ تَارِكُهُ، وَقَوْلُ أَصْبَغٍ: يَؤْذِبُ. انْظُرْ شَرْحَ الْعَالَمَةِ
زَرَّوقَ عَلَى الرِّسَالَةِ (۱۸۴/۱)، طِ ۱ الْجَمَالِيَّةِ بِمِصْرَ.

(۲) الْمَعْنَى (۵۹۴/۲)، طِ ۱ هَجْرِ تَحْقِيقِ الدَّكْتُورِيْنِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمُحْسِنِ
الْتُّرْكِيِّ، وَعَبْدِ الْفَتَاحِ الْحَلْوِيِّ.

(۳) ۵۶۰/۶ – ۵۶۱.

ممنوعٌ منه، ولهذا قال عليه السلام: «أنا بريءٌ من كُلِّ مسلمٍ بين
ظهراني المشركين لا ترائي ناراً هما»^(١).

وإنما قال ذلك لأنَّه متهم في أنه يكثُر جمعهم، ويقصد نصرهم،
ويُرِغب في دينهم.

وكلام أَحْمَد خُرُج على هذا.

وكذا في «الفصول»: الإدمان على ترك هذه السنن الراتبة غير
جائِز، واحتَاج بقول أَحْمَد في الوتر، لأنَّه يُعَذَّب راغباً عن السنة.

وقال بعد قول أَحْمَد في الوتر: وهذا يقتضي أنه حكم بفسقه.
ونَقْل جماعة: مَنْ ترك الوتر ليس عدلاً... اهـ.

وقال التوسي في «روضة الطالبين»^(٢):

(١) أخرجه أبو داود في الجهد من سننه (١٠٤/٣)، عن قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله بلفظ «أبا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين قالوا:
يا رسول الله، لم؟ قال: لا ترائي ناراً هما».

قيل معناه: لا يستوي حكمهما. وقيل: إنَّ الله قد فرق بين داري الإسلام
والكفر، فلا يجوز لمسلم أن يسكن الكفار في بلادهم، حتى إذا أودعوا ناراً كان
مِنْهُم بحِيث يراها... اهـ. من الخطابي (٤٣٧/٣) معالم السنن.
والحديث أخرجه الترمذى في كتاب السير من جامعه (٣٢٨/٥)،

رقم (١٦٠٤)، عن قيس، عن جرير به؛
وعن قيس مرسلًا، قال: وهو أصح... إلخ، وقد رواه النسائي (٣٦/٨)
مرسلًا. وهو الذي رجحه الأئمة: البخاري، والدارقطني، وأبو حاتم، وأبي داود،
والترمذى.

(٢) (١١/٢٣٣) ط المكتب الإسلامي.

«... ومن اعتقاد تركها – أي السنن الرواتب... – ردٌّ شهادته، لتهاونه بالدين، وإشعاره هذا بقلة مبالاته بالمهام».

وحكى أبو الفرج في غير الوتر وركعتي الفجر: وجهان؛ أنه لا تردد شهادته باعتياد تركها». اهـ.

وقد سئل الرملي عن القولين اللذين حكاهما أبو الفرج أيهما المعتمد؟ فأجاب: بأن المعتمد عدم رد شهادته، وهو مقتضى قولهم: المداومة على ترك السنن الراية وتسبيحات الصلاة: يقبح في الشهادة». اهـ^(١).

* * *

وقال شيخ الإسلام:
«الوتر سنة مؤكدة باتفاق المسلمين، ومن أصر على تركه فإنه تردد شهادته».

ثم حكى تنازع العلماء في وجوبه وقال: لكن هو باتفاق المسلمين سنة مؤكدة، لا ينبغي لأحد تركه». اهـ^(٢).

وسئل – رحمة الله – عمن لا يواطِب على السنن الرواتب:
فأجاب: «من أصر على تركها دل ذلك على فلل دينه، وردت شهادته في مذهب أحمد، والشافعي، وغيرهما». اهـ^(٣).

(١) فتاوى الرملي – هامش فتاوى الهيثمي الكبيرى – ٤/١٥١، تصنير: دار الكتب العلمية. ولعل صواب العبارة: (المعتمد رد شهادته).

(٢) مجمع الفتاوى ٢٣/٨٨.

(٣) المصدر السابق ٢٣/١٤٧.

وقال - أيضاً - :

«... حتى أنَّ من داوم على ترك السنن التي هي دون الجماعة سقطت عدالتُه عندهم ولم تقبل شهادته، فكيف بمن يداوم على ترك الجماعة؟ فإنه يؤمر بها باتفاق المسلمين، ويلامُ على تركها، فلا يُمكِّن من حكمٍ ولا شهادة ولا فتيأً مع إصراره على ترك السنن الراية، التي هي دون الجماعة، فكيف بالجماعة...». اهـ^(۱).

وقال الشاطبي في «المواقفات»^(۲) :

«إذا كان الفعل مندوباً بالجزء كان واجباً بالكلّ، كالاذان في المساجد الجماعيّ، أو غيرها... وصدقه التطوع، والنكاح، والتوتر... وسائر النوافل الرواتب؛ فإنها مندوبٌ إليها بالجزء. ولو فرض تركها جملةً: لجُرخ التارك لها، لا ترى أنَّ في الأذان إظهاراً لشعائر الإسلام، ولذلك يستحقُّ أهل مصر القتال إذا تركوه... والنكاح لا يخفى ما فيه مما هو مقصود للشارع، من تكثير السُّفلِ، وإبقاء النُّورِ الإنسانيِّ، وما أشبه ذلك.

فالترك لها جملةً: مؤثرٌ في أوضاع الدين إذا كان دائمًا، أما إذا كان في بعض الأوقات فلا تأثير له، فلا محظوظ من الترك». اهـ .

* * *

ومن الثاني: - وهو توسيع الإنكار على من ترك السنن - ما ذكره

(۱) المصدر السابق ۲۵۳/۲۳.

(۲) ۷۹/۱ - ۸۰، ط محمد محيي الدين عبد الحميد

الحنابلة – رحمة الله تعالى – من أن إنكار المنكر قد يكون واجحاً، وقد يكون مندوباً.

فيكون واجحاً إذا ترك الواجب، وفعل الحرام.

ويكون مندوباً إذا ترك المندوب، وفعل المكروه.

وهذا أيضاً عند غير الحنابلة، كما ذكره العلامة ابن مفلح في «الأداب الشرعية»^(١).

قال النووي في «شرح مسلم»^(٢) على حديث أبي هريرة في إنكار عمر على عثمان – رضي الله عنهم – عندما تأخّر عن التبشير لصلة الجمعة، وعندما ترك الفصل لها:

«فيه... الإنكار على مخالف السنة، وإن كان كبير القدر». اهـ.

وقال عليه الحافظ في «الفتح»^(٣):

«وفي هذا الحديث من الفوائد... وإنكار الإمام على من أخل بالفضل وإن كان عظيم الم محل، ومواجهته بالإنكار ليتردّع من هو دونه بذلك». اهـ.

وقال الحافظ – أيضاً – في معرض المناقشة:

«الإنكار قد يقع على ترك السنة». اهـ^(٤).

• • •

(١) ١٩٤/١، ط ١ المثار، عام ١٣٤٨هـ.

(٢) ٦/١٣٤ ط الحلبي.

(٣) ٢٩٠/٢ .٣٦٠ ط الفتح.

(٤) ٢٩٠/٢ .٣٦٠ ط الفتح.

فصلٌ

وقد وردت أحاديث وأثار تتضمن اللوم والإنكار على من ترك سُنة،
نذكر طرفاً منها، وكلام أهل العلم عليها:

نمن ذلك ما رواه مسلم في «صححه»^(۱) عن أبي سعيد الخدري
ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ رأى في أصحابه تأخراً ـ وفي رواية
له «رأى رسول الله ﷺ قوماً في مؤخر المسجد» ـ فقال لهم:
«تقدموا، فاتمموا بي، ولیأتكم من بعديكم؛ لا يزال قومٌ
يتأخرون حتى يؤخرهم الله».

قال النووي في «شرحه»:
«حتى يؤخرهم الله تعالى عن رحمته، أو عظيم فضله، ورُقْعَ
المنزلة، وعن العلم، ونحو ذلك». اهـ.

وقال ابن علأن في «دليل الفالحين»^(۲):
«(لا يزال قومٌ يتأخرون) أي عن اكتساب الفضائل، واجتناب
الرذائل. (حتى يؤخرهم الله) عن رحمته، وعظيم ثوابه، وفضله، ورفع

(۱) ۱۵۸/۴.

(۲) ۵۸۳/۳.

منزلة أهل قربه، حتى يكون عاقبة أمرهم النار، كما جاء في روايةٍ . اهـ

والرواية التي أشار إليها، هي ما رواه عبد الرزاق في المصنف (٥٢/٢) قال: أخبرنا عكرمة بن عمّار، عن يحيى بن أبي كثیر، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «لَا يزال قومٌ يتخلّفون عن الصُّفَّ الأوَّل حتَّى يخْلُفُوهُمُ اللَّهُ فِي النَّارِ».

وأخرجه من طريق عبد الرزاق: أبو داود في سننه (٤٣٨/١) – وبُوَّب عليه: باب كراهة التَّأْخُر عن الصُّفَّ الأوَّل – ، وابن خزيمة في صحيحه (٢٧/٣) – وبُوَّب عليه: باب التَّغْلِيظ في التَّخَلُّف عن الصُّفَّ الأوَّل – ، وابن حبان في صحيحه (٥٢٩/٥) / الإحسان) وغيرهم. وإن ساده ضعيفٌ، عكرمة بن عمّار اليمامي مضعفٌ في روايته عن يحيى بن أبي كثیر عند الأئمَّة.

ومنها ما رواه البخاري في صحيحه – باب إثم من لم يتم الصدوف – عن أنسٍ – رضي الله عنه – أنه قدم المدينة، فقيل له: ما أنكرت مِنْا مِنْذ يوْمَ عَهَدتْ رَسُولَ اللهِ ؟ قال: «ما أنكرت شيئاً إلَّا أَنْكُمْ لَا تقيِّمون الصدوفَ».

والاحتجاج بهذا الحديث على ما نحن فيه ينبغي على قول من قال: إن تسوية الصدوف مستحبة لا واجبة.

قال الحافظ في «الفتح»^(١):

(١) ٢٠٩/٢ (الفتح)

«ونازع – ابن حزمٍ – من ادعى الإجماع على عدم الوجوب بما
صح عن عمر أنه ضرب قدم أبي عثمان النهدي لإقامة الصفَّ، وبما
صح عن سويد بن غفلة قال: «كان بلال يسوى مناكننا، ويضرب أقدامنا
في الصلاة»، فقال: ما كان عمر وبلال يضر بان أحداً على ترك غير
الواجب. وفيه نظر، لجوائز أنهما كانا يريان التَّعْزِيرَ على ترك
السُّنَّةِ». اهـ.

وقال الحافظ – أيضاً – على حديث أنسٍ مرفوعاً: «سُووا
صفوفكم، فإن تسوية الصفوف من إقامة الصلاة»:
« واستدلَّ ابن حزم^(١) بقوله: (إقامة الصلاة) على وجوب تسوية
الصفوف قال: لأن إقامة الصلاة واجبة، وكل شيء من الواجب واجب.
ولا يخفى ما فيه، ولا سيما وقد بينا أن الرواة لم يتفقوا على هذه
العبارة.

وتمسَّك ابن بطَّالٍ بظاهر لفظ أبي هريرة: (فإن إقامة الصفَّ من
حُسْنِ الصلاة) فاستدلَّ به على أن التسوية سنة، قال: لأن حُسْنَ الشيءِ
زيادة على تمامه.

وأوردَ عليه رواية: (من تمام الصلاة).

وأجاب ابن دقيق العيد، فقال: قد يؤخذ من قوله: (تمام الصلاة)
الاستحباب، لأنَّ تمام الشيء في العرف أمر زائد على حقيقته التي
لا يتحقق إلا بها، وإنْ كان يطلق بحسب الوضع على بعض مالا تتمُّ

(١) ينظر (المحلّي) ٤/٧٥، ط مكتبة الجمهورية العربية.

الحقيقة إلا به. كذا قال! وهذا الأخذ بعيد، لأن لفظ الشارع لا يحمل إلا على ما دل عليه الوضع في اللسان العربي، وإنما يحمل على العرف إذا ثبت أنه عُرف الشارع، لا العرف الحادث. اهـ^(١).

أما حديث: «لتَسْوِنْ صَفَوْفَكُمْ أَوْ لِيَخَالِفُنَّ اللَّهَ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ». فقد اختلف في هذا الوعيد هل يحمل على الحقيقة أم المجاز؟ فمن حَمَلَه على الحقيقة لزمه القول بالوجوب^(٢).

هذا وقد حكى ابن رشد الإجماع على عدم الوجوب، فقال في «بداية المجتهد»^(٣):

«أجمع العلماء على أنَّ الصَّفَّ الْأَوَّلْ مُرَغَّبٌ فِيهِ، وَكَذَلِكَ: تِرَاصُ الصَّفَوْفِ وَتَسْوِيْتُهَا، لِثَبَوتِ الْأَمْرِ بِذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. اهـ. وَعَلَى كُلِّ إِنَّ الْمَسَأَةَ لِيُسَّرُّ هَذَا مَوْضِعُ بَسْطِهَا؛ إِلَّا أَنَّ الْمَقْصُودُ بِهَا هُنَّا: أَنَّ جَمَاهِيرَ الْأَمَّةِ يَرَوْنَ سُنْنَةَ تِرَاصِ الصَّفَوْفِ وَيَنْكِرُونَ عَلَى مَنْ خَالَفُهُمْ. فَتَحَصَّلُ الْمَرَادُ، وَهُوَ: إِنْكَارُ عَلَى مَنْ خَالَفَ السُّنْنَ، عَنْ الْعُلَمَاءِ.

ومن ذلك ما اتفقا عليه من حديث علي بن حسين، أن حسين بن علي أخبره، أن علي بن أبي طالب أخبره، أن رسول الله ﷺ طرقه وفاطمة بنت النبي ﷺ ليلة، فقال: «ألا تصليان؟» فقلت: يا رسول الله

(١) فتح الباري ٢٠٩/٢.

(٢) ينظر الفتح ٢٠٧/٢.

(٣) ١٨٧/١، ط دار الكتب الحديثة.

أنفسنا بيد الله ، فإذا شاء أن يعيشنا بعثنا . فانصرف حين قلت ذلك ،
ولم يرجع إلى شيئاً ، ثم سمعته وهو مُولَّ يضرِّبْ فَخْدَه ، وهو يقول :
﴿وَكَانَ الْإِنْسَنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ .

وأخرجه النسائي في سنته (٢٠٦/٣) باب الترغيب في قيام الليل
من طريق ابن إسحاق ، حديثي حكيم بن حكيم ، عن ابن شهاب ، عن
علي بن حسين ، عن أبيه ، عن جده علي بن أبي طالب قال :

دخل عليَّ رسول الله ﷺ وعلى فاطمة من الليل فأيقظنا للصلوة ،
ثم رجع إلى بيته فصلى هَوِيَا من الليل فلم يسمع لنا جِسماً فرجع إلينا
فأيقظنا ، فقال : «قُومًا فَصَلَّيَا» قال : فَجَلَسْتُ وَأَنَا أَعْرُكُ عيني ، وأقول : إِنَّا
وَاللَّهِ مَا نُصَلِّي إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ، إنما أَنْفَسْنَا بِيَدِ اللَّهِ ، فَإِنْ شَاءَ أَنْ يَعْشَنَا
بَعْثَنَا . قال : فَوَلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ - وَيَضْرِبُ بِيَدِهِ عَلَى
فَخِذِيهِ - : مَا نُصَلِّي إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا .
﴿وَكَانَ الْإِنْسَنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ .

وقد اختلف أهل العلم في قول النبي ﷺ هذا ، هل هو إنكار على
عليٍّ - رضي الله عنه - أو تعجب من سرعة جوابه . . . ، أو تسلية
لعندهما وأنه لا عتب عليهما .

والراجح - والله أعلم - ما اختاره العلامة السندي في «حاشيته
على سنن النسائي» حيث قال على قوله : وهو يقول :
﴿وَكَانَ الْإِنْسَنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ :

«إنكار لجدل عليٍّ ، لأنَّه تمسَّك بالتقدير والمشيئة في مقابلة

التكليف وهو مردود، ولا يتأتى إلأ عن كثرة جدله. نعم: التكليف هنا ندبٌ لا وجبي، فلذلك انصرف عنهم وقال ذلك. ولو كان وجبياً لما تركهم على حالهم، والله تعالى أعلم». اه^(١).

* * *

ومن ذلك ما رواه الإمام أحمد في مسنده (٤٦٣/٢)، عن أبي هريرة – رضي الله عنه – عن النبي ﷺ قال:

«ما قعدَ قومٌ مقعداً لا يذكرون الله عز وجل ويصلون على النبي ﷺ إلأ كان عليهم حسرة يوم القيمة وإن دخلوا الجنة للثواب».

وهو في سنن أبي داود (٥/١٨٠) بلفظ:

(ما من قومٍ يقومون من مجلسٍ لا يذكرون الله فيه إلأ قاموا عن مثل جيفة حمار، وكان لهم حسرة).

وفي سنن أبي داود – أيضاً – بلفظ:

«من قعدَ مقعداً لم يذكر الله فيه كانت عليه من الله ترة، ومن اضطجع مضطجعاً لا يذكر الله فيه كانت عليه من الله ترة».

قال الهيثمي في المجمع (١٠/٧٩) عن إسناد الإمام أحمد:
« رجاله رجال الصحيح ». اه .

وقال النووي في الأذكار (ص ٢٥٥)، عن إسناد أبي داود للفظ

(١) حاشية السندي ٢٣٩/١، ط الميمنية – بهامش السنن – عام ١٣١٢هـ.
ونظر الخلاف في: شرح النووي على مسلم (٦/٦٥)، وفتح الباري (٣/١١).

الأول: «إسناده صحيح». اهـ.

وقد أخرجه الترمذى في سنته (٤٦١/٥) من طريق سفيان، عن صالح مولى التوامة، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال:

«ما جلس قوم مجلساً لم يذكروا الله فيه ولم يصلوا على نبيهم إلا
كان عليهم ترة، فإن شاء عذبهم، وإن شاء غفر لهم».

قال الترمذى: «هذا حديث حسن صحيح». اهـ.

وقال الحاكم (٤٩٦/١) «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.
وصالح ليس بالساقط». اهـ.

فتعقبه الذهبي، وقال: «قلت: صالح ضعيف». اهـ.

وهو قد اخترط، ورواية سفيان الشورى عنه بعد الاختلاط، كما
نص على ذلك ابن معين، وغيره.

ومما يدلّ على أنه لم يتقن لفظ هذا الحديث أن الإمام أحمد زواه
من طريق ابن أبي ذئب، عن صالح، عن أبي هريرة. بلفظ: «ما جلس
قوم مجلساً لم يذكروا الله فيه ولم يصلوا على نبيهم إلا كان عليهم ترة»
(٤٥٣/٢).

وابن أبي ذئب سمع من صالح قبل أن يُخَرِّفْ، قاله ابن معين.

وقال الجوزجاني: «سماع ابن أبي ذئب منه قدِيم». اهـ^(١).

(١) ميزان الاعتدال (٣٠٣/٢)

ورواه الإمام أحمد أيضاً (٤٩٥/٢) من طريق زياد بن سعد أن صالحًا مولى التوأمة أخبره، أنه سمع أبي هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «إذا قعد القوم في المجلس، ثم قاموا ولم يذكروا الله فيه كانت عليهم فيه حسرة يوم القيمة». وزياد قد سمع من صالح قبل الاختلاط نص على ذلك ابن عديٌّ^(١).

فجعل الأحاديث السابقة مقويةً لحديث صالح هذا بهذا اللفظ:
لابصحُّ، لأننا – حسب اطلاقنا – أدركنا أنه لم يتقن اللفظ.

فإن تبيَّنَ أنَّه قد أتقنَ فالحديث لا يدلُّ على الوجوب، فقد قال ابن علان في «شرح الأذكار»^(٢) عند قوله في الحديث: «فإن شاء عذَّبُهم»: أي على ذنبِهم الماضية، لا على ترك الذكر، فإنه ليس بمعصيةٍ، كذا في «الحرز».

وقيل: إنه على سبيلِ الزجر والتهذيد، إذ الله أن يعذب من غير ذنبٍ، فكيف وتفويت ذكره، والصلة على أفضل خلقه، بالكلمات التي تجري في المجالس الموجبة للعقوبة غالباً في غايةٍ من التفريط والاستهتار بجانب الحق سبحانه ورسوله ﷺ. فعلمَ أن ذلك المجلس لما كان مظهنةً للذنب نُزِّلَ ما وقع فيها منزلة الذنب، فهُدِّدوا بذلك تنفيراً للناس عن خلو مجالسهم عن أحد الأمرين: الذكر، أو الصلة على النبي ﷺ. اهـ.

(١) الكامل (٤/١٣٧٦).

(٢) ١٧٥/٦.

«قال الخطابي في «معالم السنن»^(١):
«أصل الترة» النقص. ومعناها ه هنا: التّعْة. اه .

وقال النووي: «ترة» أي نقص. وقيل: تعة. ويجوز أن يكون حسرة، كما في الرواية الأخرى». اه^(٢).

* * *

ومن ذلك ما اتفقا عليه من حديث أبي هريرة، قال: بينما عمر بن الخطاب يخطب الناس يوم الجمعة إذ دخل عثمان بن عفان، فعَرَضَ به عمر. فقال: ما بال رجالٍ يتَّخِرُونَ بعد النَّدَاء! فقال عثمان: يا أمير المؤمنين؛ ما زدت حين سمعت النَّدَاء أَنْ توضَأْ، ثم أَقْبَلْتَ. فقال عمر: والوضوء أيضًا! ألم تسمعوا رسول الله ﷺ يقول: (إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسِل).

هذا لفظ مسلم.

وقد تقدم ذكر كلام النووي وابن حجر على الحديث، حيث استبطوا منه: الإنكار على مخالف السنة، وإن كان كبير القدر^(٣).

قال الحافظ:

« واستدلَّ به على أنَّ غسلَ الجمعة واجبٌ؛ لقطع عمر الخطبة، وإنكاره على عثمان تركه.

(١) ٢٠١/٧.

(٢) الأذكار - مع الشرح - ٧٥/٦.

(٣) انظر ص ٦٦ من هذه الرسالة.

وهو متعقب: لأنك عليه ترك السنة المذكورة، وهي : التبكيـر
إلى الجمعة، فيكون الغسل كذلك». اهـ .^(١)

* * *

ومن ذلك ما رواه سعيد بن منصور في «سننه»، عن عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – أنه قال:
«ما أصبح رجـلـُ على غـير وـتـرـِ إـلـأـً أـصـبـحـُ عـلـى رـأـسـه جـرـيرـُ، قـدـرـَ
سبعين ذـراعـاً».

قال الحافظ في «الفتح»^(٢): «إسناده جيد». اهـ .
والجرير: حـبـلـُ مـنـ أـدـمـِ نـحـوـ الزـمـامـ، قالـهـ ابنـ الأـثـيـرـ فيـ «النـهاـيـةـ»
٢٥٩/١ .

● ● ●

٦

(١) الفتح ٣٦٠/٢ .
(٢) ٢٥/٣ .

فصلٌ

وقد ذهب ابن حزم إلى إنكار ما تقدم من لحوق اللوم والعتاب على من ترك السنن.

قال في «المحلّي»^(١) على قول الإمام مالك في الوتر: (ليس فرضاً، ولكن من تركه أُدْبَ، وكانت جُرْحَةً في شهادته).

قال أبو محمد: «وهو خطأٌ بَيْنَ، لأنَّه لا يخلو تاركه أن يكون عاصِيَ الله عز وجلَّ، أو غير عاصٍ؛ فإنْ كان عاصِيَ الله تعالى فلا يعصي أحدٌ بتركِ ما لا يلزمَه وليس فرضاً؛ فالوتر إذن فرضٌ، وهو لا يقول بهذا.

وإنْ قال: بل هو غير عاصٍ لله تعالى.

قيل: فمن الباطلِ أَنْ يُوَدِّبَ من لم يعصِ الله تعالى، أو أن تخرج شهادة مَنْ ليس عاصِيَ الله عز وجلَ؛ لأنَّ من لم يعصِ الله عز وجلَ فقد أحسن، والله يقول:

﴿مَاعَلَى الْمُحْسِنِينَ كَمَنْ سَيِّلَ﴾ . اهـ .

وقد استدل ابن حزم على هذا بما أخرجه من طريق مسلم بن الحجاج، ثنا قتيبة بن سعيد، عن مالك بن أنس، عن أبي سهيل بن

(١) ٢١٤/٢

مالك، عن أبيه، أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فإذا هو يسأل عن الإسلام؟ فقال رسول الله ﷺ: «خمس صلواتٍ في اليوم والليلة» قال: هل على غيرهن؟ قال: «لا إلّا أن تتطوع...»، وذكر باقي الحديث: فأدبر الرجل، وهو يقول: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص منه؛ فقال رسول الله ﷺ: «أفلح إن صدق».

وقد اتفق الشیخان علی إخراجہ من طریق مالک .

وأخرجه البخاري في كتاب الصيام من صحيحه، من طریق إسماعيل بن جعفر، عن أبي سهيل، عن أبيه، عن طلحة بن عبيد الله، به، وفيه: قال: فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام. قال: والذي أكرمك بالحق لا تطوع شيئاً، ولا أنقص مما فرض الله علی شيئاً... .

قال ابن حزم: «وهذا نص من رسول الله ﷺ على قولنا، وأنه ليس إلّا واجب أو تطوع، فإن ما عدا الخمس فهو تطوع؛ وهذا لا يسع أحداً خلافه». اهـ .

وقد جعل ضابط الواجب: بأن من تركه عامداً كان عاصياً لله تعالى .

والتطوع: ما إن تركه المرء عامداً لم يكن عاصياً لله تعالى: أقول: إن مما لا ريب فيه أن منْ أتى بهذه الفرائض كما أمره الله تعالى، تامة الأركان والشروط والواجبات: فهو مفلح إن شاء الله تعالى، داخل الجنة .

إلّا أن هذا ليس مانعاً من إلتحاق اللوم به، كما تقدم في حديث

أبى هريرة - رضي الله عنه - عن النبى ﷺ أنه قال: «ما قعد قومٌ مقدعاً
لا يذكرون الله عز وجل ويصلون على النبى ﷺ إلّا كان عليهم حسرة يوم
القيمة وإن دخلوا الجنة للثواب».

ولذا قال النسوى - رحمه الله - في «شرح مسلم»^(١) على هذا
الحديث:

«ويحتمل أنه أراد أنه لا يصلى النافلة، مع أنه لا يدخل بشيء من
الفرائض، وهذا مفلح بلا شك وإن كانت مواظبه على ترك السنن
مذمومةً وتؤدي بها الشهادة، إلّا أنه ليس بعاصٍ، بل هو مفلح ناجٍ،
والله أعلم». اهـ.

ولهذا فإن ابن عمر لما كان محافظاً على الفرائض تاركاً لقيام الليل
حضر في منامه، حيث رأى أن ملائكة أخذاه فذهبوا به إلى النار، قال: فإذا
هي مطوية كطيّ البشر، وإذا لها قرنان، وإذا فيها أناس قد عرفتهم.
فجعلت أقول: أعود بالله من النار. قال: فلقينا ملوك آخر، فقال لي:
لَمْ تُرْعَ.

فقصصتها على حصة، فقصتها حصة على رسول الله ﷺ،
قال: «نعم الرجل عبد الله لو كان يصلّي من الليل»، فكان بعد لا ينام
من الليل إلّا قليلاً.

وقد بُوْب عليه البخاري في كتاب التهجد من «صحيحة»: باب
فضل قيام الليل^(٢).

(١) ١٦٧/١.

(٢) (٦/٣ فتح)، ورواه مسلم في فضائل الصحابة (٣٨/١٦ نسوى).

قال المهلب : «إنما فسرها بقيام الليل لأنه لم ير شيئاً منه يغفل عنه من الفرائض ، فيذكر بال النار . وعلم مبيته في المسجد ، فعمر ذلك بأنه مبنية على قيام الليل»^(١) . اهـ .

وفي الحديث إيماء إلى أن قيام الليل يتبع من النار . وقد تقدم ذكر بعض الأحاديث ، والآثار ، وكلام العلماء ، في هذا الشأن فأغنى عن إعادته .

هذا وقد تعددت مناهج العلماء في الإجابة عن حديث الأعرابي ، وكلها لا تخلو من نقد .

وعندي أن أولاًها بالتأمل – فيما يتعلق بترك التوافل فقط – ما ذكره الشيخ محمد أنور الكشميري في «شرحه ل الصحيح البخاري»^(٢) حيث قال :

«والوجه عندي : أن هذا الرجل جاء إلى صاحب الشرعية ، واسترخص منه بلا واسطة ، فرخص له الشارع خاصةً (في ترك الت AFL) فيصير مستثنى من القواعد العامة ، كما في الأصححة : «ولا تجزئ عن أحد بعده» .

وهذا باب يعلمه أهل العرف ، فلا أثر له على القانون العام» . اهـ .

(١) دليل الفالحين لابن علان ٦٥٢/٣ .

(٢) فيض الباري على صحيح البخاري ١/١٣٨ بواسطة نقل مؤلف «الحكم التكليفي» ص ١٧٨ .

وهذا التخصيص إنما لجأ إليه: توفيقاً بين النصوص الأمرة بالتمسك بالسنن، والحوائط على العمل بها، وبين هذا النص القاضي ظاهره: بأنَّ لأفراد الأمة أن يعقدوا العزم على ترك السنن مطلقاً إذا حافظوا على الفرائض، وهذا – والله أعلم – يتنافي مع حث الشارع على السنن، وترغيبه فيها... فوجب حمله على الخاصية.

أما ما ذكره ابن حزم عن سعيد بن جبير أنه سُئل عن من لم يوتر حتى أصبح؟ قال: سيوتر يوماً آخر.

فيحمل على من تركه دون المداومة على الترك، أو على أنه لا يرى قضاء الوتر، ثم إنه معارضٌ بإنكار عمر على عثمان ترك سنة التكبير إلى الجمعة وهي دون الوتر، فكيف به؟

وأما ما ذكره عن سعيد بن المسيب: أنه سأله رجل عن الوتر؟ فقال سعيد: أوتر النبي ﷺ، وإن تركت فليس عليك، وصلى الضحى، وإن تركت فليس عليك... .

فهذا فيه نفيٌ للوجوب، ولا خلاف فيه عندنا؛ وإنما الكلام في مقام الإنكار واللوم على من داوم على ترك السنن.

وأما قول ابن حزم – بعد إبراد قول النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو: «يا عبد الله لا تكن مثل فلانٍ كان يقوم من الليل فترك قيام الليل»، وقوله عليه السلام لحفصة عن أخيها عبد الله بن عمر – رضي الله عن جميعهم – : «نعم الرجل عبد الله لو كان يصلِّي من الليل» – : إنَّ هذه الأوامر كلها ندبٌ، لا يجوز غير ذلك». اهـ.

فهو كذلك، ولكن ابن عمر خوف - في المنام - على تركه هذا المندوب بالنار، وذم النبي ﷺ الرجل الذي ترك قيام الليل، حيث نهى عبد الله بن عمرو أن يكون مثله^(١).

ففي هذا دلالة على ذم تارك السنة، من غير لحوق إثم عليه. وفي المصنف لابن أبي شيبة (٤٤/١) في باب من يقول إذا ركعت فضع يديك على ركبتيك من أبواب الصلاة، أن سعد بن أبي وقاص ضرب يد ابنه مصعب لما جعل يديه بين ركبتيه في الركوع، وقال: «كنا نفعل هذا ثم أمرنا بالركب».

وفي في باب من كان يطبق يديه بين فخذيه: أن عبد الله بن مسعود ضرب يد الأسود لما وضعها على ركبتيه.

وليس وضع اليدين على الركبتين، ولا بينهما من واجبات الصلاة، وقد ضرب ابن مسعود وسعد على ذلك إنكاراً على من خالف السنة^(٢).

فثبت بذلك أن تارك السنن يعاتب ويلام. والله تعالى أعلم.

(١) وقع في فهارس مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٣٧/٧٢) ما نصه: (لو ترك الرجل قيام الليل لم يكن مبتداعاً، ولا مستحقاً للنّم والعقاب). اهـ. وبالرجوع إلى المحال عليه، وهو (٢٣/٩٥) تبين أن العزوان غير مطابق لمعنى الكلمة: «بل لو ترك الرجل ما هو أثث منها كتطويل قيام الليل كما كان النبي ﷺ يطرله... لم يكن بذلك خارجاً عن السنة، ولا مبتداعاً، ولا مستحقاً للنّم». اهـ.

(٢) وال الصحيح ما ذهب إليه سعد، لثبوت نسخ التطبيق. وإنكار كل واحدٍ منها باعتبار ما يعتقد سنته.

وقد ذكر الشاطبي في (الاعتصام)^(١): عن أبي محمد عبد الله بن منازل، أنه قال:

«لم يُضيّع أحدٌ فريضة من الفرائض، إِلَّا ابتلاه الله بتضييع السنن، ولِم يُتَبَّلَ بتضييع السنن أحدٌ إِلَّا يوشك أن يتَّلَى بالبدع». اهـ.

وفي (سير أعلام النبلاء)^(٢) في ترجمة إبراهيم بن يزيد التيمي أنه قال:

«إِذَا رأَيْتَ الرَّجُلَ يَتَهَاوِنَ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى فَاغْسِلْ يَدَكَ مِنْهُ»

• • •

(١) ١٣٠/١ ط دار ابن عفان.

(٢) ٦٢/٥ ط مؤسسة الرسالة.

فصلٌ في قواعد للتعامل مع السنة

القاعدة الأولى:

يُعَمَّلُ بالسنة ولو هجرها الناس

كثيراً ما يحصل عند بعض المحبين للسنة تردد في إحياء سنة لا وجود لها في مجتمعه، يدفعه إلى ذلك خجل، أو نحو ذلك.
ألا فليعلم هؤلاء أن إحياءهم السنة في هذه الحالة أفضل بأضعاف مضاعفة من العمل بها في مجتمع متمسك بالسنة.
وقد تقدم قوله عليه السلام: «إن من ورائكم أيام الصبر، للمتمسك فيهن يومئذ بما أنتم عليه أجر خمسين منكم»، قالوا: يا نبئي الله أؤمن بهم؟ قال: «بل منكم».

وما أحسن ما قاله الشيخ سليمان بن سحمان في ردّه على من أنكر سنة رفع الصوت بالذكر بعد السلام^(١):
«فلو كان كُلُّ ما تُرِكَ من السُّنْنِ القولية والفعلية، مما كان على عهد

(١) تحقيق الكلام في مشروعية الجهر بالذكر بعد السلام، ص ٦٢، ط دار العاصمة بالرياض.

رسول الله ﷺ - مما تَسَاهَلَ النَّاسُ بِتَرْكِ الْعَمَلِ بِهِ، مِنَ الْأَمْوَالِ الَّتِي يَثَابُ
الإِنْسَانُ عَلَى فَعْلَهَا، وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهَا - إِذَا أَخْبَرَ بَهَا مُخْبِرٌ أَنَّهَا سُنَّةٌ
مَهْجُورَةٌ غَيْرُ مَعْمُولٍ بِهَا: أَنَّ الْمُخْبِرَ بِذَلِكَ مَشْوُشٌ عَلَى النَّاسِ إِذَا عَمِلَ
بِهِ... لَأْنَسُ بْنُ الْعَلَمِ، وَأَمِيتُ السُّنْنَ؛ وَفِي ذَلِكَ مِنَ الْمُفَاسِدِ
مَا لَا يُحْصِيهِ إِلَّا اللَّهُ». اهـ.

ولقد صدق - رحمه الله - فَأَيُّ مُفْسِدٌ أَعْظَمُ عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ
وَالسُّنْنَةِ مِنْ مَوْتِ سُنَّةٍ كَانَتْ مِنْ هَدِيِّ الْمُصْطَفَى ﷺ، حَتَّى لَا تَعْلَمُ
الْأَجِيَالُ بِهَا، وَلَوْ فَعَلْتُ عَنْهُمْ لَأَنْكِرُوهَا.

وقد روى الخطيب في «الفقيه والمتفقه»^(۱) أن عبد الله بن الحسن يكثر
الجلوس إلى ربيعة، قال: فتذاكروا يوماً السنن، فقال رجلٌ كان في
المجلس: ليس العمل على هذا.

قال عبد الله: أرأيْت إن كثُرَ الْجُهَّالُ حَتَّى يَكُونُوا هُمُ الْحَكَامُ أَفَهُمُ
الْحَجَّةُ عَلَى السُّنْنَةِ؟!

قال ربيعة: أَشْهُدُ أَنَّ هَذَا كَلَامُ أَبْنَاءِ الْأَنْبِيَاءِ. اهـ.

وَمَا مَوْتُ السُّنْنَ إِلَّا عَلَامَةً ظَهُورُ الْبَدْعِ وَفَشْوَهَا، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -: «مَا يَأْتِي عَلَى النَّاسِ مِنْ عَامٍ إِلَّا أَحْدَثُوا فِيهِ
بَدْعَةً، وَأَمَاتُوا فِيهِ سُنَّةً، حَتَّى تَحِيَا الْبَدْعُ وَتَمُوتَ السُّنْنَ».

رواه ابن وضاح في «البدع والنهي عنها»^(۲).

(۱) ۱۴۶/۱.

(۲) ص ۳۹ - ۳۸، وأخرجه الطبراني في الكبير (۱۰۶۱۰)، وقال البيشمي (۱۸۸/۱)
 رجاله موثقون.

وترك السنن بفضي إلى عدم معرفتها، كما هو مشاهد، وقد قال
شيخ الإسلام:

«يجوز ترك المستحب من غير أن يجوز اعتقاد ترك استحبابه؛
ومعرفة استحبابه فرض على الكفاية؛ لشلا يضيع شيء من
الدين». اهـ^(١).

ورحم الله ابن القيم إذ يقول:
«ولو تركت السنن للعمل لتعطلت سنن رسول الله ﷺ، ودرست
رسومها، وعفت آثارها.

وكم من عمل قد اطرد بخلاف السنة الصريحة على تقادم الزمان،
وإلى الآن.

وكل وقت ترك سنة، وي العمل بخلافها، ويستمر عليها العمل،
فتجد يسيراً من السنة معمولاً به على نوع تقصير.
وخذ ما شاء الله من سنن قد أهملت، وغُطل العمل بها جملة،
فلو عمل بها من يعرفها لقال الناس: تركت السنة...» اهـ^(٢).

فالله يا أمّة الإسلام في سنن رسولكم ﷺ، من لها سواكم؟
أحيوها جهادكم، وأرشدوا الناس إلى العمل بها، فهي عنوان المحبة
ال الكاملة لرسول الله ﷺ، وعلامة المتابعة الصادقة له ﷺ.

(١) مجموع الفتاوى ٤/٤٣٦.

(٢) إعلام المؤمنين ٢/٣٩٥، ط الكليات الأزهرية

وَلَا يَجْرِي مِنْكُمْ شَانَ الْمَعْصِبِينَ، وَلَا تَهُولِ الْمَبْطَلِينَ، وَلَا حِيَّشَةَ
الْعَوَامُ الْمَفْتُونِينَ، فَإِنَّ السَّنَةَ الْيَوْمَ غَرِيبَةٌ، مَعَاوِلُ الْهَدْمِ تَخْدِشُهَا مِنْ كُلِّ
جَانِبٍ، فَهِيَ الْيَوْمُ فِي أَشَدِ الْحَاجَةِ إِلَى أَبْنَائِهَا الْمَخْلُصِينَ، الَّذِينَ
يَتَحَمَّلُونَ فِي سَبِيلِهَا الْمَشَاقَّ، وَيَؤْثِرُونَهَا عَلَى حَظْوَنَهُمْ أَنْفُسِهِمْ، قَائِدُهُمْ فِي
ذَلِكَ الرُّفُقُ الْلَّذِينَ، وَالْمُجَادِلَةُ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ، وَسِيَكُونُ التَّوْفِيقُ
حَلِيفُهُمْ، وَالْعَاقِبَةُ الْحَسَنَى لَهُمْ، مَتَى مَا أَخْلَصُوا النِّيَّةَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ،
وَاحْتَسِبُوا مِنْهُ وَحْدَهُ الْثَوَابَ عَلَى هَذَا الْعَمَلِ الْجَسِيمِ.

وَمَا أَحْوَجَنَا هَذِهِ نَذَارَهُمْ بِتِلْكَ التَّجْرِيَةِ الَّتِي جَرَتْ عَلَى يَدِ
الْإِمَامِ الشَّاطِئِيِّ – رَحْمَهُ اللَّهُ – عِنْدَمَا عَقَدَ العَزْمَ عَلَى إِحْيَا السَّنَةِ
وَالْتَّجَرِيدِ لَهَا إِنْ خَالَفَهَا النَّاسُ، فَتَعْرَضُ بِسَبِيلِ ذَلِكَ لِمَقْتِ النَّاسِ،
وَازْرَائِيهِمْ بِهِ، وَاتَّهَامِهِ بِكُلِّ سُوءٍ، وَلَكِنَّ الْعَاقِبَةَ لِلْمُمْتَقِنِينَ:
﴿وَلَيَسْتُرَّ إِلَّا اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾.

قال الشاطئي في «الاعتراض»^(١):

«... فتردد النظر بين أن أتبع السنة على شرط مخالفـة ما اعتاد الناس؛ فلا بد من حصول نحوـما حصل لمخالفـي العوائد - لا سيما إذا ادعـي أهلـها أن ما هـم عليه هوـ السنة لاـ سواهـا - إلاـ أنـ في ذلك العـبء الثـقيلـ ماـ فيهـ منـ الأـجرـ الجـزيلـ. وـبيـنـ أنـ أـتبعـهـمـ علىـ شـرـطـ مـخـالـفةـ السـنـةـ وـالـسـلـفـ الصـالـحـ، فـأـدـخـلـ تـحـتـ تـرـجمـةـ الـضـلـالـ - عـائـداـ

(١) ٣٤ - ٣٥.

بـالله من ذلـك - إـلا أـني أـوافقـ المـعتـادـ، وـأـعـدـ منـ المؤـالـفـينـ لـاـ منـ
المـخـالـفـينـ.

فـرأـيـتـ أـنـ الـهـلاـكـ فـي اـتـبـاعـ السـنـةـ هـوـ النـجـاةـ، وـأـنـ النـاسـ لـنـ يـغـنـواـ
عـنـيـ مـنـ اللهـ شـيـئـاـ...». اـهـ.



القاعدة الثانية :
تُبَيَّنَ السُّنَّةُ وَلَا يُخَاصِّمُ عَلَيْهَا

والمقصود بالمخاصلمة الجدل المورث للضعائين، ولا شك أن هذا الجدل عقاب من الله تعالى، ولذا قال النبي ﷺ فيما ثبت عنه: «ما ضلَّ قومٌ بعدَ أَئِمَّةٍ كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أَوْتَوْا الْجَدْلَ» رواه أحمد وغيره عن أبي أمامة. وقد كثرت عبارات الأئمة في التحذير من الجدل، وبيان آفاته، حتى قال الإمام مالك – رحمه الله – : «الجدال في الدين ينشئُ المرأة، ويذهب بنور العلم من القلب، ويُقْسِي، ويورث الصُّغْرَنَ»^(١).

فعلى طالب الهدى أن يبيّن للناسِ السُّنَّةَ، ويقيِّمُ عليها الحجج، ويتخذ في سبيل ذلك: أسلوب الإقناع، فإن لم يقبل منه (فما على الرسول إلَّا البلاغ المبين).

وقد قال الإمام أحمد – رحمه الله – : «أَخْبَرَ بِالسُّنَّةِ، وَلَا تُخَاصِّمُ عَلَيْهَا»^(٢).

وقال الهيثم بن جميل، قلت لمالك بن أنس: يا أبا عبد الله،

(١) سير أعلام النبلاء ٨/١٠٦ . ونحوه عن الشافعي، كما في السير (٢٨/١٠).

(٢) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ١/٢٣٦ ، ط الشيخ محمد حامد الفقي . وينظر كلام الشيخ سليمان بن سمحان في «تحقيق الكلام» ص ٥١.

الرجل يكون عالماً بالسنّة؛ أيجادل عنها؟ قال: «لا، ولكن يخبر بالسنّة، فإن قبلت منه وإن ألا سكت». اهـ^(١).

وهذا كله في المخاصمة المذمومة، التي تنشأ عنها المفاسد، حتى تتلاشى المصلحة في جنبها.

أما المجادلة والتي هي أحسن، وهي: ما كان الحق فيها هدفاً للطرفين، ولم تشتمل على ما يخرجها عن هذا المقصود: فَعِمَّا هِيَ، تُبَيَّنَ الْحَقُّ، وَتُهَدَّى السَّبِيلُ، وَتُرْشَدَ إِلَى مَوَاطِنِ الصَّوَابِ^(٢).

ولذا حصلت المناقضة فحذار أن تكون سبباً للشقاق والنزاع، والعداوة بين الإخوان، وقل أن تخلو مناظرة من هذا، نسأل الله العافية والسلامة.

قال يونس الصّفدي: «ما رأيت أعقل من الشافعي، ناظرته يوماً في مسألة ثم افترقنا، ولقيني فأخذ بيدي، ثم قال: يا أبا موسى، ألا يستقيم أن نكون إخواناً وإن لم نتفق في مسألة؟».

قال الذهبي تعليقاً على هذه الحادثة:

«قلت: هذا يدل على كمال عقل هذا الإمام، وفقه تفصيه، فما زال النّظارء يختلفون». اهـ^(٣).

(١) جامع بيان العلم وفضله ٩٤/٢.

(٢) وانظر لأدب المناظرة كتاب الخطيب البغدادي «الفقيه والمتفقة»، ص ٢٢٢ ط الأمتياز.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٦/١٠ - ١٧.

وأخرج ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»^(١) : «عن العباس، بن عبد العظيم العنبري : قال : كنت عند أحمد بن حنبل ، وجاءه علي بن المديني راكباً على دابة ؛ قال : فتاظرا في الشهادة ، وارتفعت أصواتهما ، حتى خفت أن يقع بينهما جفاء ، وكان أحمد يرى الشهادة ، وعلى يابسٍ ويدفع ؛ فلما أراد علي الانصراف : قام أحمد ، فأخذ بركابه ». اهـ.

قال شيخ الإسلام :

« وقد كان العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إذا تنازعوا في الأمر اتبعوا أمر الله تعالى في قوله :

﴿إِنَّ نَزَّلْنَا عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ فَرْدُوا إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ...﴾ الآية

وكانوا ينتظرون في المسألة مناظرةً مشاوراً ومناصحةً ، وربما اختلف قولهم في المسألة العلمية والعملية معبقاء الإلفة والعصمة وإخوة الدين .

نعم : من خالف الكتاب المستعين ، والسنّة المستفيضة ، وما أجمع عليه سلف الأمة خلافاً لا يعذر فيه : فهذا يعامل بما يعامل به أهل البدع ». اهـ^(٢).

وقد نهى شيخ الإسلام - رحمه الله - على أولئك الذين يتبعون لما يرونه من السنن الاجتهادية ويعادون من خالفهم فيها ، فقال :

(١) ١٠٧/٢ ، ط المنيرية.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٤/٢٧٢

«وَأَمَّا التَّعْصُبُ لِهَذِهِ الْمَسَائلِ وَنَحْوُهَا فَمِنْ شَعَائِرِ الْفَرَقَةِ وَالْخِلْفَ

الَّذِي نَهَيْنَا عَنْهُ؛ إِذَا دَاعِيٌّ لِذَلِكَ هُوَ تَرْجِيحُ الشَّعَائِرِ الْمُفَرَّقَةِ بَيْنَ الْأُمَّةِ،

وَإِلَّا فَهَذِهِ الْمَسَائلُ مِنْ أَخْفَفِ مَسَائلِ الْخِلْفَ جَدًّا، لَوْلَا مَا يَدْعُونَ إِلَيْهِ

الشَّيْطَانُ مِنْ إِظْهَارِ شَعَارِ الْفَرَقَةِ». اهـ^(١).

• • •

(١) المَصْدَرُ السَّابِقُ ٤٠٥ / ٢٢

القاعدة الثالثة :
الموازنة بين المصالح والمفاسد

القاعدة الشرعية؛ أنه «إذا تعارض مفسدةتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما».

ونظيرها: «درء المفاسد أولى من جلب المصالح». فإذا تعارضت مفسدةٌ ومصلحةٌ قدّم دفع المفسدة غالباً (إلا أن تكون المفسدة مغلوبةً) لأنَّ اعتناء الشارع بالمنهيات أشدُّ من اعتنائه بالأمورات^(۱).

وأدلة هذه القاعدة في الشريعة كثيرة.

منها ما اتفق عليه الشیخان – واللّفظ لمسلم – من حديث عائشة – رضي الله عنها – قالت: سأّلتُ رسول الله ﷺ عن الجذر؟ أَمِنَ الْبَيْتُ هُو؟ قال: «نعم»، قلتُ: فلِمَ لَمْ يُدْخِلُوهُ فِي الْبَيْتِ؟ قال: «إِنْ قَوْمًا كَصَرُّتْ بِهِمُ النَّفَقَةَ»، قلتُ: فَمَا شَاءَ بَإِيمَانِهِ مُرْتَفِعًا؟ قال: «فَعَلَّ ذَلِكَ قَوْمُكَ لِيُدْخِلُوا مِنْ شَأْوِرًا، وَيُمْنِعُوا مِنْ شَأْوِرًا؛ وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدَّثُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَخَافَ أَنْ تَنْكِرَ قُلُوبُهُمْ»: لنظرتُ أنَّ أَدْخِلَ الجَذْرَ فِي الْبَيْتِ،

(۱) الأشباه والنظائر للسيوطى (ص ۸۷)، ط الحلبي، ۱۳۷۸ھ.

وأن أُنْزَقْ بَابَهُ بِالْأَرْضِ»^(١).

وقد بُوَّب البخاري على حديث عائشة، فقال:
«باب ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصُّ فهم بعض الناس عنه
فيقعوا في أشد منه». اهـ.

قال الحافظ في «الفتح»: «ويستفاد منه ترك المصلحة لأمن الواقع
في المفسدة». اهـ.

قال شيخ الإسلام في معرض ذكر بعض المستحبات:
«ويستحب للرجل أن يقصد إلى تأليف القلوب بترك هذه
المستحبات، لأن مصلحة التأليف في الدين أعظم من مصلحة فعل مثل
هذا».

كما ترك النبي ﷺ تغيير بناء البيت لما في إيقائه من تأليف
القلوب، وكما أنكر ابن مسعود على عثمان إتمام الصلاة في السفر، ثم
صلى خلفه مُيًّما، وقال: «الخلاف شر». اهـ^(٢).

وقال - رحمه الله - في موضع آخر:
«فالعمل الواحد يكون فعله مستحباً تارةً، وتركه تارةً، باعتبار
ما يترجع من مصلحة فعله وتركه، بحسب الأدلة الشرعية».

(١) أخرجه البخاري في العلم (٢٤١) وفي الحج، وفي الأنبياء، وفي التفسير، وفي
التنمية. ومسلم (٢٩٦٨ - ٩٧٣) من كتاب الحج.

(٢) (٢٤١).

(٣) مجموع الفتاوى ٤٠٧/٧٢.

وال المسلم قد يترك المستحب إذا كان في فعله فساد راجح على مصلحته، كما ترك النبي ﷺ بناء البيت على قواعد إبراهيم... فترك النبي ﷺ هذا الأمر الذي كان عنده أفضل الأمرين للمعارض الراجح، وهو: حذثان عهد قريش بالإسلام، لما في ذلك من التغیر لهم، فكانت المفسدة راجحة على المصلحة.

ولذلك استحب الأئمة: أحمد وغيره: أن يدع الإمام ما هو عنده أفضل إذا كان فيه تأليف المأمومين، مثل أن يكون عنده فصل الوتر أفضل بـأن يسلّم في الشفع ثم يصلّي ركعة الوتر، وهو يوم قوماً لا يرون إلا وصل الوتر، فإذا لم يمكنه أن يقدّم إلى الأفضل كانت المصلحة الحاصلة بموافقتهم لهم بوصل الوتر أرجح من مصلحة فضيله مع كراهيّتهم للصلوة خلفه.

وكذلك لو كان من يوى المخافته بالسملة أفضل أو الجهر بها، وكان المأمومون على خلاف رأيه، ففعل المفضول عنده لمصلحة الموافقة والتاليقه التي هي راجحة على مصلحة تلك الفضيلة كان جائزًا حسنًا، اهـ^(١).

وكل ما فرّزه تحت هذه القاعدة، لا ينفي ما سبق بيانه من العناية بالسنة، والحرص عليها.

فإن هذه القاعدة إنما سبقت لأمير عارضٍ لا أن تُقتل السنة، وتندفن من أجليها.

(١) مجموع الفتاوى ٢٤ / ١٩٥ - ١٩٦.

فإذا ما تمسك بها من يرى أن السنة عائقٌ من عوائق تصحيح المسار – باعتبار أنها جالبة للخلاف والنزاع – فإننا نرد عليه: بأن ترك السنة بالكلية مفسدة عظيمة، بها يضيع شيءٌ من شرع الله تعالى، وقد قال عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه – :

«يجيء قومٌ يتركون من السنة مثل هذا – يعني مفصل الأصبع – فإن تركتموه جاءوا بالطامة الكبرى. وإنه لم يكن أهل كتابٍ قط إلا كان أول ما يتركون السنة، وإن آخر ما يتركون الصلاة، ولو لا أنهم يستحيون تركوا الصلاة».

رواه اللالكائي في «شرح اعتقاد أهل الحديث» ٩١/١

إذًا فالمفهوم الصحيح للقاعدة: أنه إذا ترتب على إظهار سنةٍ من السنن، مفسدةٌ راجحة على مصلحة إظهار السنة، فيُكتَفُ عن السنة في هذا الموطن، مع مراعاة ما يلي:

أولاً: وجوب المناصحة، والتذكير بعظم السنة، وكثير مكانها.
ثانياً: لا ترك السنة إلى الأبد.

ثالثاً: إذا علمَ من حال المشوش على إقامة السنة، أنه إنما دفعها رغبة عنها، إنما تعصباً لمذهب، أو اتباعاً لمنهجٍ، فإن السنة تقام – وإن رغم أنفه وأنف ألفٍ مثله – لأن النبي ﷺ ثبت عنه أنه قال:

«.. ومن رغب عن سنتي فليس مني».

ومصلحة الكبرى التي كُنا نريد إبقاءها، إنما هي: المودة بين أهل السنة، وتلافي وقوع البغضاء والعداوة بينهم، فلما كان هذا الرجل

أو هذه الجماعة راغبين عن السنة، سقطت مودتهم، ووجب هجرهم
وكراهتهم في الله تعالى.

وهذا بخلاف من كان جاهلاً – كثيرون من العامة – فإن ترك السنة
درءاً لجهله على القائم بها، أو الوقوع في شيء من محظورات الألفاظ،
أمر مطلوب، حتى يعلم برفق، ويستعان عليه بمن يثق به من أهل
العلم، فإن أصرّ بعد ذلك؛ فالحقه بأخوانه السابقين، أهل البدع.

• • •

القاعدة الرابعة: هل في المسائل الاجتهادية إنكار؟

الكلام على مثل هذه القضية يحتاج إلى مؤلفٍ مستقلٍّ، إلا أننا هنا نختصر قدر ما يحصل به البيان، فنقول:

يخطئُ كثير من الناس حينما يعتقدون أنَّ مسائل الخلاف هي مسائل الاجتهداد، ولذا وقعوا في مزلق خطأ حيث قالوا: «إن مسائل الخلاف لا إنكار فيها».

وهذا باطلٌ من القول، بلزوم عليه من اللازم الفاسدة ما يعطل جملةً كبيرةً من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وقد أجاد العلامة ابن القيم – رحمة الله – في ردِّ هذه المقوله في كتابه «إعلام الموقعين»^(١) حيث قال:

وقولهم: «إن مسائل الخلاف لا إنكار فيها» ليس ب صحيح، فإن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول والفتوى، أو العمل:

أما الأول: فإذا كان القول يخالف سنةً، أو إجماعاً شائعاً: وجَبَ

(١) ٢٨٨/٣، وقد نقل العلامة ابن مفلح هذا الكلام في كتابه «الأداب الشرعية» ١٨٩/١ مسروقاً إلى شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه: «إبطال الحيل»، وعنده السفاريني في كتابه «غذاء الآلباب شرح منظومة الأداب» ٢١٩/١.

إنكاره اتفاقاً. إن لم يكن كذلك فإنَّ بيان ضعفه ومخالفته للدليل إنكار مثله.

وأما العمل: فإذا كان على خلاف سنة، أو إجماعٍ: وجوب إنكاره بحسب درجات الإنكار.

وكيف يقول فقيه: لا إنكار في المسائل المختلفة فيها، والفقهاء في سائر الطوائف قد صرَّحوا بنقض حكم الحاكم إذا خالَف كتاباً أو سنة وإن كان قد وافق فيه بعض العلماء؟

وأمّا إذا لم يكن في المسألة سنة ولا إجماع، وللاجتهداد فيها مساغٌ: لم تنكرْ على من عمل بها مجتهداً أو مقلداً.
 وإنما دخل هذا اللبس من جهة أن القائل يعتقد أن مسائل الخلاف هي مسائل الاجتهداد، كما اعتقاد ذلك طوائف من الناس ممن ليس لهم تحقيق في العلم.

والصواب ما عليه الأئمة: أن مسائل الاجتهداد ما لم يكن فيها دليلاً يجب العمل به وجوياً ظاهراً مثل حديث صحيح لا معارض له من جنسه فيُسْوَغ فيها – إذا عدم فيها الدليل الظاهر الذي يجب العمل به – الاجتهداد: لتعارض الأدلة، أو لخفاء الأدلة فيها.

وليس في قول العالم: «إنَّ هذه المسائل قطعية أو يقينية ولا يسوغ فيها الاجتهداد»، طعنٌ على منْ خالفها، ولا نسبة له إلى تعمُّد خلاف الصواب.

والمسائل التي اختلفَ فيها السلفُ والخلفُ وقد تيقَّنا صحة أحدِ القولين فيها كثير:

مثل كون الحامل تعتمد بوضع الحمل، وأن السنة في الركوع وضع اليدين على الركبتين دون التطبيق، وأن رفع اليدين عند الركوع والرفع منه سنة... إلى أضعافِ أضعافِ ذلك من المسائل.

ولهذا صرَّح الأئمة: بنقض حُكْمٍ مِنْ حَكَمَ بخلافِ كثيِّرٍ من هذه المسائل، مِنْ غَيْرِ طَعْنٍ مِنْهُمْ عَلَى مَنْ قَالَ بِهَا.

وعلى كُلَّ حَالٍ: فلا عذر عند الله يوم القيمة لمنْ بَلَغَهُ مَا في المسألة من هذا الباب وغيره من الأحاديث والأثار التي لا معارض لها إذا نَبَذَها وراء ظهرِه، وقلَّدَ منْ نَهَا عن تقليلِه، وقال له: لا يحلُّ لك أن تقول بقولي إذا خالفَ السنة...». اهـ كلامه — رحمه الله — وهو في غاية الوضوح والإتقان.

وإنَّ من المعلوم عند أهل العلم: أن المسائل الشرعية قسمان: قسمٌ مجمعٌ عليه. آخر مختلفٌ فيه:

وال مختلفُ فيه درجاتٌ، فمنه ما يعود الخلاف فيه إلى اللفظ، ومنه ما يكونُ أحدُ جانبي الخلاف فيه واضحَ الضعفِ والسقوط: فلا ريب هنا أنه يجب إنكار القول الضعيف، ونقض حكمٍ مِنْ حَكَمَ به من القضاة.

ومن مسائل الخلاف: تلك المسائل التي تقارب فيها المدارك، وتتكافأ فيها الأدلة، ويكون الحكمُ مُوكولاً إلى الاستنباط من النص الشرعي، وهذا هو المعروف بالمسائل «الاجتهادية» والحكمُ فيها:

(أ) التناصح بين المختلفين، ويكون بالمناقشات العلمية المثمرة للصواب، وبيان وجْهَةِ وحْجَةِ كُلَّ قولٍ.

(ب) إذا لم يقنع أحد الجانبين بحجّة الآخر ووجهه، فلا يكون ذلك داعياً إلى التغليظ والإنكار والفرقة.

(ج) إذا كان عدم الاقتناع مبنياً على غير حجّة، كأن يكون لتعصبٍ مذهبِيٍّ، أو هوى، أو نحو ذلك، فيُغَلَّظ وينكر على صاحبه، إذ العبرةُ في المخالفة بالحجّة، لا بسواها.

ومن أمثلة هذه المسائل الاجتهادية ما ثبت في الصحيحين أن النبي ﷺ نادى في أصحابه يوم انصرَفَ عن الأحزاب: أَنْ لَا يُصَلِّيَ أَحَدُ الظَّهَرِ إِلَّا فِي بَنِي قَرِيبَةٍ، فتَخَوَّفَ نَاسٌ فَوَتَ الْوَقْتُ فَصَلَّوْا دُونَ بَنِي قَرِيبَةٍ، وَقَالَ آخَرُونَ: لَا نَصْلِي إِلَّا حِيثُ أَمْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ فَاتَنَا الْوَقْتُ.

قال: فَمَا عَنَّفَ - أَيِ النَّبِيِّ ﷺ - وَاحِدًا مِنَ الْفَرِيقَيْنِ.

هذا لفظ مسلم، ولفظ البخاري «العصر» بذل «الظهر»^(۱)

ففي هذا الحديث نرى اختلاف الصحابة - رضي الله عنهم - في فهم النص الذي سمعوه من النبي ﷺ، فاكتفى كُلُّ فريقٍ بذكر مستنته في توجيه النص ودلالته، فلما لم يقنع كُلُّ واحدٍ من الفريقين بفهم صاحبة عمل كُلُّ واحدٍ منها بما تبيّن أنه الحقُّ عنده.

ولم يحصل لومٌ ولا تعنيف من بعضهم البعض، ولا من صاحب الشريعة ﷺ لهم.

وهذا له نظائر كثيرة - في المسائل الاجتهادية - في سير الصحابة وتابعיהם يطول حصرها.

(۱) البخاري (۷/۷ - ۴۰۷) ومسلم (۱۲/۹۷ - نروي)

وفي مثل هذه المسائل يقول سفيان الثوري – رحمه الله – :
«إذا رأيت الرجل يَعْمَلُ الْعَمَلَ الَّذِي قد اختلف فيه وأنت ترى غيره
فلا تَنْهُهُ»^(١). اهـ.

ويقول يحيى بن سعيد الأنصاري – رحمه الله – :
«ما بَرَحَ أَلْوَ الفتوى يفتونَ، فَيَحْلُّ هَذَا، وَيَحْرُمُ هَذَا، فَلَا يَرِي
الْمُحَرَّمُ أَنَّ الْمُحَلَّ هَلَكَ لِتَحْلِيلِهِ، وَلَا يَرِي الْمُحَلُّ أَنَّ الْمُحَرَّمُ هَلَكَ
لِتَحْرِيمِهِ»^(٢). اهـ.

وجاء في «كشف الخفا»^(٣): أن الخطيب أخرج في «رواة مالك» عن إسماعيل بن أبي المجادل، قال: قال هارون الرشيد لمالك بن أنس: يا أبا عبد الله نكتب هذه الكتب – يعني مؤلفات الإمام مالك – ونفرّقها في آفاق الإسلام لِتَحْمِلَ عليها الأمة؟

قال: يا أمير المؤمنين! إن اختلاف العلماء رحمة من الله تعالى على هذه الأمة، كلُّ يَتَبَعُ مَا صَحَّ عنده، وكلُّ على هدى، وكلُّ ي يريد الله تعالى . اهـ.

وهذه الكلمات وأمثالها محمولة على المسائل الاجتهادية، لأنَّ
واقعَ مَنْ قالها، وغيره من السلف: الإنكار على مَنْ أخطأ في الفتوى

(١) الفقيه والمتفقه للخطيب ٦٩ / ٢ تحقيق إسماعيل الأنصاري.

(٢) جامع بيان العلم وفضله لأبي عبد البر ٨٠ / ٢، والبيهقي في «المدخل» كما في «المقاديد الحسنة» ص ٢٧، ط الخانجي والمشني .

(٣) ٦٧ / ٦٨ – ٦٩ على حديث «اختلاف أمتي رحمة»

والأحكام، إلَّا ما كان من المسائل الاجتهادية فيقتصر على المناقشات والمناصحة.

قال ابن القيم – رحمه الله – :

«... بل عند فقهاء الحديث: أَنَّ مَنْ شَرِبَ النَّبِيُّ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ: حُدُّ، وهذا فوق الإنكار باللسان».

بل عند فقهاء أهل المدينة: يَفْسُقُ، ولا تُقْتَلُ شهادتُه.

وهذا يرد قول مَنْ قال: «لا إنكار في المسائل المختلف فيها».

وهذا خلاف إجماع الأئمة، ولا يُعْلَم إمامٌ من أئمة الإسلام قال ذلك... اهـ.

ولنقصر على مثالٍ واحدٍ مما ذكره ابن القيم – رحمه الله تعالى – في هذا الباب.

فقد ذكر أَنَّ عبد الله المبارك – رحمه الله – قال:

كنت بالكوفة، فنازروني في النَّبِيِّ الْمُخْتَلَفِ فيه، فقلت لهم: تعالوا فليحتجُّوا المحتجُّ منكم عَمَّن شاء من أصحاب النبي ﷺ بالرخصة، فاحتججُوا بما جاءوا عن أحدٍ برخصةٍ إلَّا جثناهم بسندٍ، فلما لم يبقَ في يد أحدٍ منهم إلَّا عبد الله بن مسعودٍ – وليس احتجاجُهم عنه في شدة النبي ﷺ بشيءٍ يصحُّ عنه، إنما يصحُّ عنه أنه لم يتَّبِعْ له في الجرِّ الأخضرِ – قال ابن المبارك: فقلت للمحتجُّ عنه في الرخصة:

يا أحمق، عَدَّ أَنَّ ابنَ مسعودٍ لو كان هنَا جالساً فقال: هو لك حلالٌ، وما وصفنا عن النبي ﷺ وأصحابه في الشدةٍ كان ينبغي لك أن تحذر وتخشى.

فقال قائل: يا أبا عبد الرحمن: فالنَّخْعِي، والشَّعْبِي – وسُمِّيَ عِدَّةً
معهما – كانوا يشربون الحرام؟

فقلت لهم: دعوا عند المُناظرة تسمية الرجال، فَرُبُّ رجلٍ في
الإِسْلَامِ مُنَاقِبَه كَذَا وَكَذَا، وَعُسِّيَ أَنْ تَكُونَ مِنْهُ زَلَّهُ، أَفَيُجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ
يَحْتَجَّ بِهَا؟

فإِنْ أَبَيْتُمْ فَمَا قُولَكُمْ فِي: عَطَاءٍ، وَطَاوُوسٍ، وَجَابِرٍ بْنَ زِيدٍ،
وَسَعِيدٍ بْنَ جَبَيرٍ، وَعَكْرَمَةَ؟
قالوا: كَانُوا خِيَارًا.

قلتُ: فَمَا قُولَكُمْ فِي الدَّرْهَمِ بِالدَّرْهَمِينِ يَدًا بِيَدٍ؟
قالوا: حِرَامٌ.

فقلت: إِنْ هُؤُلَاءِ رَأَوْهُ حَلَالًا، أَفَمَاتُوا وَهُمْ يَأْكُلُونَ الحِرَامَ؟
فَهَبُّوْا وَانْقَطَعَتْ حِجَّتَهُمْ. اهـ.



القاعدة الخامسة:

لا يُعَمِّلُ بِمَا وَرَدَ حَتَّى يُبَثِّتَ رِوَايَةً وَدَرَايَةً

إذا نُقلَتْ إلينا سَنَةٌ، فَإِنَّ الواجبَ عَلَيْنَا – قَبْلَ الْعَمَلِ بِهَا – أَمْرَانٌ:
الأول: التأكيد من صِحَّةِ سُنَّتها، إِمَّا بِإِعْمَالِ الْقَوَاعِدِ الْحَدِيثِيَّةِ عَلَى
 إِسْنَادِهَا لِمَنْ كَانَ أَهْلًا لِذَلِكَ، وَإِمَّا بِتَقْليِدِ أَحَدِ أَئِمَّةِ هَذَا الشَّأنِ.

قال الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري في كتابه «فتح الباقي على
 ألفية العراقي»^(۱):

«طَرِيقٌ مِنْ أَرَادَ الْاحْجَاجَ بِحَدِيثٍ مِنَ السَّنَنِ أَوِ الْمَسَا尼ِدِ: أَنَّهُ إِنْ
 كَانَ مَتَاهِلًا لِمَعْرِفَةِ مَا يُحْتَاجُ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ فَلَا يُحْتَاجُ بِهِ حَتَّى يَنْظُرَ فِي اتِّصَالِ
 إِسْنَادِهِ، وَحَالَ رِوَايَتِهِ وَلِأَنَّ فَإِنْ وَجَدَ أَحَدًا مِنَ الْأَئِمَّةِ صَحَّحَهُ أَوْ حَسَّنَهُ فَلَهُ
 تَقْلِيَّدُهُ، وَلِأَنَّ فَلَا يُحْتَاجُ بِهِ». اهـ .

فَالْعَمَلُ بِالْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى الْاحْجَاجِ بِهِ، وَلَا سَبِيلٌ إِلَى الْاحْجَاجِ
 بِهِ إِلَّا إِذَا عُلِمَ ثَبَوتُهُ .

وَأَمَّا مَا لَا يُبَثِّتُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ الشَّيْءَ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَحِبًا بِهِ، كَمَا
 قال شيخ الإسلام:

(۱) ۱۰۶/۱، طَفَاسُ، عَام ۱۳۵۴ھـ.

«ولا يجوز أن يعتمد في الشرعية على الأحاديث الضعيفة التي
ليست صحيحةً ولا حسنة.

لكنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ، وَغَيْرُهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ جَوَزُوا أَنْ يَرْوِيَ فِي
فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ مَا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ ثَابِتٌ، إِذَا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ كَذَبٌ.

وَذَلِكَ أَنَّ الْعَمَلَ إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ مَشْرُوعٌ بِدَلِيلٍ شَرِعيٍّ، وَرُوِيَ فِي
فَضْلِهِ حَدِيثٌ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ كَذَبٌ جَازَ أَنْ يَكُونَ الثَّوَابُ حَقًا.

وَلَمْ يُقْلِّ أَحَدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ: إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ الشَّيْءَ واجِبًا
أَوْ مُسْتَحِبًا بِحَدِيثٍ ضَعِيفٍ، وَمَنْ قَالَ هَذَا فَقَدْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ». اهـ^(١).
قال شيخ الإسلام - أيضاً - :

«قول أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ: إِذَا جَاءَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ شَدَّدْنَا فِي
الْأَسَانِيدِ، وَإِذَا جَاءَ التَّرْغِيبُ وَالتَّرْهِيبُ تَساهَلْنَا فِي الْأَسَانِيدِ. وَكَذَلِكَ
مَا عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ مِنَ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الْمُسْتَهْدِفِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ؛ لِنَسْ
مَعْنَاهُ: إِثْبَاتُ الْاسْتِحْبَابِ بِالْحَدِيثِ الَّذِي لَا يَحْتَجُ بِهِ؛ فَإِنَّ الْاسْتِحْبَابَ
حَكْمٌ شَرِعيٌّ، فَلَا يَبْثُطُ إِلَّا بِدَلِيلٍ شَرِعيٍّ.

وَمَنْ أَخْبَرَ عَنِ اللَّهِ أَنَّهُ يَحْبُبُ عَمَلاً مِنَ الْأَعْمَالِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ شَرِعيٍّ
فَقَدْ شَرَعَ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذُنْ بِهِ اللَّهُ، كَمَا لَوْأَثَبَتَ الْإِيمَانَ أَوْ التَّحْرِيمَ،
وَلَهَذَا يَخْتَلِفُ الْعُلَمَاءُ فِي الْاسْتِحْبَابِ، كَمَا يَخْتَلِفُونَ فِي غَيْرِهِ، بَلْ هُوَ
أَصْلُ الدِّينِ الْمَشْرُوعِ.

وَإِنَّمَا مَرَادُهُمْ بِذَلِكَ: أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ مَمَّا قَدْ ثَبِّتَ أَنَّهُ مَمَّا

(١) مجموع الفتاوى ١ / ٢٥٠ - ٢٥١

يحبه الله، أو مما يكرهه الله بنص أو إجماع ، كتلاوة القرآن، والتسبيح ، والدعاة، والصدقة، والعتق، والإحسان إلى الناس. وكراهة الكذب ، والخيانة، ونحو ذلك.

فإذا روي حديث في فضل بعض الأعمال المستحبة وثوابها، وكراهة بعض الأعمال وعقابها: فمقادير الثواب والعقاب وأنواعه إذا روى فيه حديث - لا نعلم أنه موضوع - جازت روايته، والعمل به؛ بمعنى: أن النفس ترجو ذلك الشواب، أو تخاف ذلك العقاب... اهـ^(١).

وقد لخص العلامة الألباني - حفظه الله - في مقدمة «صحيح الترغيب والترهيب» كلام شيخ الإسلام - هذا - فقال:

«ونستطيع أن نستخلص منه أنَّ الحديث الضعيف له حالاتان:

الأولى: أن يُحْمَل في طوایاه ثواباً لعملٍ ثبت مشروعيته بدليلٍ شرعي، فهنا يجوز العمل به، بمعنى أن النفس ترجو ذلك الشواب، ومثاله عنده: التهليل في السوق بناء على أن حديثه لم يثبت عنده... .

والآخرى: أن يتضمن عملاً لم يثبت بدليل شرعي، يظنَّ بعض الناس أنه مشروع، فهذا لا يجوز العمل به.

وقد وافقه على ذلك العلامة الأصولي المحقق الإمام أبو إسحاق الشاطبي الغناطي في كتابه العظيم: «الاعتراض»... اهـ^(٢).

(١) مجمع الفتاوى ١٨/٦٥ - ٦٦. وانظر بقية كلامه لزاماً، فهو أنفس ما كتب في هذه المسألة. وقد أطال في توجيهه كلمة الإمام أحمد، وغيره من العلماء.

(٢) صحيح الترغيب والترهيب ١/٢٧ - ٢٨.

ولعل في هذا القدر من كلام شيخ الإسلام ما يصح الخطأ الشائع عند جماعة من أهل العلم وطلابه، حيث بفهمون قول العلماء في الحديث الضعيف فهمًا لا يتفق مع ما أرادوه.

الأمر الثاني: التأكيد من صحة الاستنباط، وسلامة الاستدلال، وفقاً للقواعد الأصولية المعترضة.

فإن بعض الناس قد يوفّق لمعرفة الصحيح من الضعيف، إلا أن التوفيق لا يحالُفُه في استخراج الحكم الشرعي من النصّ، وهنا تكمن الرِّزْيَةُ.

فعلى طالب العلم أن يراعي هذا الجانب، وذلك بالرجوع إلى شروح أهل العلم على الحديث، وسؤالهم عنه، وعن دلالته، حتى لا يقع في الكذب على رسول الله ﷺ وهو لا يشعر؛ فإن من نسب إلى النبي ﷺ حكمًا من الأحكام لم يقتضيه كلامه فقد كذب عليه، إلا أن يكون من أهل الاجتهد ويَذَلُّ قصارى جهده فلم يُصِبَ الحقّ؛ فإنه مأجور غير مازور.

وإنما الكلام في أولئك الذين ليس لديهم ما يؤهّلُهم للنظر في كلام الشارع، استنباطاً واستدلالاً، ثم يخوضون هذا البحر العميق دون مراكب تحملُّهم، فرجم الله امرأً عرف قدر نفسه، وأنزلها منزلها.

قال معاوية - رضي الله عنه - : «إن أغري الضلالة لرجلٍ يقرأ القرآن فلا يفقه فيه، فيعلمُه الصبيّ، والعبد، والمرأة، والأمة، فيجادلون به أهل العلم»^(١).

(١) رواه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ١٩٤ / ٢.

وقال الإمام عبد الله بن المبارك – رحمه الله – : «لِيَكُنْ الَّذِي تَعْتَدُ عَلَيْهِ الْأَثْرُ، وَخُذْ مِنِ الرأْيِ مَا يُفْسِرُ لَكَ الْحَدِيثَ». اهـ^(١).
وقيل لبعض الحكماء: «إن فلاناً جمع كتاباً كثيرة. فقال: هل فهمه على قدر كتبه؟

قيل: لا. قال: فما صنع شيئاً.

قال الخطيب البغدادي تعليقاً على هذه الحكاية، ونحوها:
«وَهَذِهِ حَالٌ مِنْ اقْتَصَرَ عَلَى النَّفْلِ إِلَى كِتَابِهِ مِنْ غَيْرِ إِنْعَامِ النَّظَرِ فِيهِ، وَالتَّفْكِيرُ فِي مَعَانِيهِ». اهـ^(٢).



(١) جامع بيان العلم وفضله ١٤٤/٢.

(٢) الفقيه والمتفقه (ص ٣٠٣ – تقرير).

فصلٌ في ردّ شبّهاتٍ أثيرة حول الاهتمام بالسنة

الشبّهات التي تثار حول العناية التامة بإحياء السنّة ونشرها بين صفوف المسلمين تختلف باختلاف أغراض المثيرين: والذي يعنينا هنا تلك الشبّهات المتصوّفة بالصبغة الإسلامية زوراً، إذ خطورتها أعظم، والفتنة بها أشدُّ مما سواها.

فمن تلك الشّيء، قولهم: (إن الدين ينقسم إلى أصول وفروع، فالواجب أن نهتم بالأصول، ولندع الاهتمام بالفروع).

والجواب عن هذه الشّبهة من وجوه:

الأول: أن تقسيم الدين إلى أصولٍ وفروع – إذا اقتنى به ما يدلُّ على ترتيب حكم خاصٌ بكلٍّ واحدٍ منها، كما هو الحال هنا، إذ الأصول يوشم بها دون الفروع – : فهو تقسيم باطلٌ.

الثاني: ليس هناك ضابطٌ صحيح مطردٌ، يميّز به الفروع من الأصول.

قال شيخ الإسلام - رحمه الله - في «المسائل الماردنية»^(١) في معرض الكلام على التكفير:

«فأما التفريق بين نوعٍ وسميته: مسائل الأصول، وبين نوعٍ آخر وسميته: مسائل الفروع: فهذا الفرق ليس له أصلٌ، لا عن الصحابة، ولا عن التابعين لهم بإحسانٍ، ولا عن أئمة الإسلام، وإنما هو مأخوذٌ من المعتزلة وأمثالهم من أهل البدع، وعنهما تلقاه من ذكره من الفقهاء في كتبهم، وهو تفريقٌ متناقضٌ.

فإنه يقال لمن فرقَ بين النوعين: ما حُدّ مسائل الأصول التي يكفرُ المخطيء فيها؟ وما الفاصل بينها وبين مسائل الفروع؟

فإن قال: مسائل الأصول هي مسائل الاعتقاد، ومسائل الفروع هي مسائل العمل.

قيل له: تنازع الناس في محمدٍ ﷺ: هل رأى ربه أم لا؟ وما كفر فيها أحدٌ بالاتفاق. ووجوب الصلاة والصيام والزكاة والحجج هي مسائل عملية، والمنكر لها يكفر بالاتفاق.

وإن قال: الأصول هي المسائل القطعية.

قيل له: كثير من مسائل العمل قطعية، وكثير من مسائل العلم ليست قطعية، وكون المسألة قطعية أو ظنية هو من الأمور الإضافية.

وقد تكون المسألة عند رجلٍ قطعية لظهور الدليل القاطع له، كمن

(١) ص ٧٨٨، ط آل ثاني، الملحة بالكافي.

سمع النص من الرسول ﷺ ويقين مراده، وعند رجلٍ لا تكون ظنية،
فضلاً عن أن تكون قطعية، لعدم بلوغ النص إياه، أو لعدم
ثبوته... اهـ.

وهذا الكلام وإن كان خاصاً بمسألة تكفير منكر الأصول دون
الفروع، إلا أن المقصود به إبطال هذا التقسيم من أصله، لأنه يبني عليه
غير هذه المسألة، ولذا قال ابن القيم عندما ذكر بعض المسائل العائدة
إلى هذا التقسيم، والنائمة عنه:

«وكل تقسيم لا يشهد له الكتاب والسنّة وأصول الشرع بالاعتبار:
 فهو تقسيم باطلٌ، يجب إلغاؤه».

وهذا التقسيم أصلٌ من أصولِ ضلالِ القوم... اهـ^(١).
الوجه الثالث: أن هذه العبارة – في حقيقتها – تقليلٌ من شأن
«الفروع»، ودعوة إلى عدم الاهتمام بها، وهذا من أبطل الباطل، وأقع
الضلال، إذ الله عز وجل أمرنا بالدخول في دينه كافة، لا تفريق بين
أصلٍ وفرعٍ، كما قال تعالى:
﴿يَتَابُهَا الَّذِينَ أَمَنُوا وَأَدْخُلُوا فِي الْسِّلْمَ كَافَةً﴾.

قال ابن عباسٍ: «السِّلْمُ: الإسلام. كافةً: جميعاً».
وقال مجاهد: «اعملوا بجميع الأعمال، وجوه البر».

(١) مختصر الصواعق المرسلة ٤/٢١٥، ط السلفية – بمكة المكرمة، عام ١٣٤٨ هـ،
على نفقه جلاله الملك عبد العزيز – رحمه الله – وقد استطرد العلامة ابن القيم
– رحمه الله – في هذا المبحث بما لا تجده عند غيره، فلينظر.

قال ابن كثير – رحمه الله – : «يقول الله تعالى أَمْرًا عباده المؤمنين به المصدقين برسوله : أَن يأخذوا بِجُمِيع عَرَى الإِسْلَام وَشَرائِعِهِ، وَالْعَمَل بِجُمِيع أَوْامِرِهِ، وَتَرْكِ جُمِيع زَوَاجِهِ، مَا اسْتَطَاعُوا مِنْ ذَلِك». اهـ^(١).

وقال الألوسي في «تفسيره»^(٢) :

والمعنى : «اَدْخُلُوا فِي الْإِسْلَام بِكُلِّيَّتِكُمْ، وَلَا تَدْعُوا شَيْئًا مِنْ ظَاهِرِكُمْ وَبِاطِنِكُمْ إِلَّا وَالْإِسْلَام يَسْتَوْعِبُهُ، بِحِيثُ لَا يَقْنُى مَكَان لَغَيْرِهِ». اهـ ..

فما شرعه الله تعالى في كتابه، وما سَنَهُ رَسُولُهُ ﷺ في سنته لا يجوز لأحدٍ أن يقلل من شأنه بأيٍّ وجيهٍ من الوجه، بل الواجب التمسك بالإسلام جملةً، فما كان واجباً حَرَمَ تركه، وما كان مندوباً فعلى ما سبق بيانه، ولا إثم على من تركه.

وقد كان الصحابة – رضي الله عنهم – يهجرون على ترك ما يُسمّى هؤلاء فروعًا، كما يهجرون على ترك ما يُسمّى هؤلاء أصولًا، دون تفريقٍ. كما يُغَلِّطُونَ القول على من ترك الفروع.

ولولا أهمية هذه «الفروع»!! في نظرهم، واستواء الشريعة كُلُّها في قلوبهم تعظيمًا وإجلالًا: لما فعلوا ذلك.

* * *

ففي الصحيحين من حديث عبد الله بن مغفلٍ – رضي الله عنه –

(١) تفسير ابن كثير ٢٤٧/١ ، ط ٣ ، عام ١٣٧٦هـ

(٢) روح المعاني ٩٧/٢.

أنه رأى رجلاً يُخْذِلُ، فقال له: لا تخذف، فإن رسول الله ﷺ نهى عن الخذف — أو كان يكره الخذف — وقال: «إنه لا يصاد به صيد، ولا ينكا به عدو، ولكنها قد تكسر السنّ، وتفقد العين».

ثم رأه بعد ذلك يَعْذِلُ فقال له: أحدثك عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن الخذف — أو كره الخذف — وأنت تخذف؟ لا أكلمك كذا وكذا.

هذا لفظ البخاري في كتاب الصيد من صحيحه (٦٠٨/٩)، وفي لفظ مسلم (١٥٤٨/٣): لا أكلمك أبداً.

قال النووي في «شرح مسلم»^(١): «فيه هجران... منابذى السنة مع العلم». اهـ.

وقال الحافظ في «الفتح»: «وفي هذا الحديث جواز هجران من خالف السنة، وترك كلامه، ولا يدخل ذلك في النهي عن الهجر فرق ثلاثة، فإنه يتعلق بمن هاجر لحظة نفسه». اهـ.

وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«لا تمنعوا نساءكم المساجد إذا استاذنكم إليها».

قال: فقال بلال بن عبد الله: والله لنمنعهن. قال: فأقبل عليه

(١) ١٠٦/١٣

عبد الله؛ فَسَيِّدَ سَبَّا سِيئًا مَا سَمِعْتُهُ سَبَّهُ مَثَلُهُ قَطُّ^(١). وقال: أَخْبِرْكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُ: وَاللَّهِ لَنْمَنْهُنَّ. هَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ.

وَفِي لَفْظٍ لَهُ عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبْنَى عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذْنُنَا لِلنِّسَاءِ بِاللَّيلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ»، فَقَالَ أَبْنُ لَهُ يَقَالُ لَهُ وَاقِدُ: إِذْنُ يَتَّخِذُنَّ دَعَالًا. قَالَ: فَضَرَبَ فِي صَدْرِهِ، وَقَالَ: أَحَدُنَاكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُ: لَا.

قال النwoي في «شرح مسلم»^(٢):
«فيه تعزير للمعترض على السنة، والمعارض لها برأيه». اهـ.
هذا: وحصر هذه الآثار مما يطول؛ إلا أن في هذين الآثرين البيان الشافي الكافي لما كان عليه الصحابة - رضي الله عنهم - من العناية التامة بجميع ما ثبت عن النبي ﷺ، لا فرق في ذلك بين مسائل العمل، أو مسائل العلم.

وهو لاء القوم يريدون أن ينصب الاهتمام على مسائل العلم المسماة بالكلية دون مسائل العمل المسماة بالجزئية. هذا على إحسان الظن بهم، وإنما أرى «الكليات» عندهم - كما سيأتي بيان ذلك - سوى الكلام في السياسات، والذهاب إلى «الرأصيف» لأخذ مرئيات الشباب عن المجتمع، وحصرها في النسب المئوية، وتجميل نسب

(١) في «جامع بيان العلم وفضله» ١٩٥/٢، أنه قال له: «لعنك الله، لعنك الله، لعنك الله» وينظر سندها.

(٢) ٤/٦٦٢.

العواين والعاهرات... فمن فعل ذلك فلا عيب عليه عندهم، لأنه يعمل في «الكليات»، أما من ألف جزءاً حديثاً في «العجب في الصلاة» أو رسالة في «عقد التسبيح باليمين» فهذا مُغْرِّق في «الجزئيات» منصرف عن «الكليات» ينبغي أن يُوجَّه ويُصرَّف إلى تَعْلِم «فقه الواقع» ليكون في عدِّ أصحاب «الكليات»!!

فلا أدرى – والله – ما يقولون عن جابر بن عبد الله – رضي الله عنه – الذي رَحَّل شهراً في حديث^(١)، فهو مغرق أيضاً في الجزئيات؟ لم لا يكون كذلك، وأصحاب تلك الأجزاء بذلكوا من وقتهم أسبوعين، أو أقل أو أكثر، ينظرون في الأحاديث، ويصححون مفهومها، فَذَمُّوا على ذلك!!!

ولا أدرى ما يقولون عن سلفنا الصالح الذين أغرقوا المكتبات بالكتابة في «الجزئيات» أَيْدِمُونَ بذلك أيضاً؟
﴿سَبَحَنَكَ هَذَا بَهْنٌ عَظِيمٌ﴾.

ومن شبههم أيضاً، قولهم: (الخلاف في الفروع سهل). هذه الكلمة متخصصة عن الشبهة السالفة، التي تُقرَّر تقسيم الدين إلى فروع وأصول، وهي في الحقيقة ثمرة من ثمراتها، إذ المقصود

(١) عَلَفَهُ البَخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ – كِتَابُ الْعِلْمِ – بَابُ مَا ذُكِرَ فِي ذَهَابِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْبَحْرِ إِلَى الْخَضْرِ (٤٠/١)، طَ دَارُ الْقَلْمَ – دَمْشَقُ.

وينظر كتاب «الرحلة في طلب الحديث» للخطيب البغدادي ص ١١٠، ط دار الكتب العلمية.

الأكبر – عند الأكثرين – من هذا التقسيم: الوصول إلى هذه التبيّنة، وهي: أن خلافنا في هذه الفروع الفقهية سهلٌ، فلا داعي لهذه البحوث التي تكتب في «الجزئيات»، ولا داعي لهذه المناقشات فيها، ولكن (نعمل فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضاً فيما اختلفنا فيه)، ومن منطلق هذه القاعدة: تعامل هؤلاء مع الشيعة، ومدحوا الترابي وغيره من **الضلال والمنحرفين**.

وكان الواجب أن تكون القاعدة بهذا التركيب: (نعمل فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضاً فيما اختلفنا فيه بعد التناصح) قاله العلامة الألباني.

قال الإمام مالك وقد سئل عن مسألة فقال: لا أدرى، فقال له السائل: إنها مسألة خفيفة سهلة، وإنما أردت أن أعلم بها الأمير – وكان السائل ذا قدرٍ – فغضِّبَ مالكُ، وقال: «مسألة خفيفة سهلة؟! ليس في العلم شيءٌ خفيٌّ؛ أما سمعت قول الله تعالى:

﴿إِنَّا سَلَقْنَا عَنِيكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾.

فالعلم كله ثقيلٌ، وبخاصة ما يسأل عنه يوم القيمة». اهـ^(۱).

وقال المقبلي في كتابه «العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ»^(۲):

«.. أن الناس اصطلحوا على انتزاع مسائل من أمور الديانات:

(۱) ترتيب المدارك للقاضي عياض ۱/۱۸۴، ط ۲ المغرب

(۲) ص ۴۳۰، ط ۱، عام ۱۳۲۸هـ.

منها ما كان في السلف من الواضحات المعلمات من ضرورة الدين . . .

ومنها ما هو بدعة محضة متمية إلى علم الأولياء . . . إلى أن قال:
إنما ننبه على بعض مفاسدها:

فمن ذلك أن الإنسان أول ما يقرئ سمعه أن الدين منقسم إلى أصولٍ وفروعٍ . والفروع سهلٌ – وإنما شاع قولهم: كل مجتهد مصيب في الفروع – إنما الشأن في الأصول، من لم يعرفها: فدينه مثليم؛ فستقرّ هذا عند الطالب وهو يعلم من نفسه أنه لم يُفطر على تحقيق تلك المباحث، ولا يحمل نفسه أن يقال فيه: إن دينه مثليم، سيما وقد يكون ذلك الثلث في أفواه بعضهم يصلح الكفر . . . اهـ.

فإذا نشأ الأتباع على أن الخلاف في الفروع سهلٌ، وإنما الشأن في الأصول، حصل من ذلك صدًّا عن سبيل الله، وتغريب بالجهة المبتدئين؛ فلا يلقون لهذه الفروع بالأ ، ولا يقيّمون لها وزناً، ولا يبذلون جهدهم في التوصل إلى الحقّ، فتذبل الأذهان، وتكتسّد أسواق العلم، ونفجأ بجيلاً أشبه ما يكون بالعجمادات، كل ذلك وأضعاف مضاعفة من المفاسد تحلّ بسبب هذه الشبهة الممقوته، التي يروجها أقطاب الحزبين .

* * *

ومن شبههم أيضاً: أن المسلمين اليوم يعانون ضعفاً شديداً، به تسلط الأعداء عليهم، وساموهم سوء العذاب، ففي كل صقعٍ من الأصقاع ترى مذابح المسلمين الجماعية، وانتهاءً أعراضهم، وإهانتهم

أشدَّ من إهانة البهائم، وفي هذا الوقت – نفسه – يخرج أقوامٍ يحثُون الناس على التمسك بالسنَّة، ويغرون فيها: علماً، وتعلماً، ودعوةً، وكأنها هي قضيَّة المسلمين الكبرى!! أفلا ينصرف هؤلاء إلى العمل الذي يتَّسِّع عنه نفعٌ كبيرٌ للمسلمين، كالخطب لإقامة الخلافة الإسلامية، والنظر في أحوال المسلمين، وما يحتاجون إليه من غذاء وعطاء، ونفقة وبناء... إلخ.

والجواب عن هذه الشبهة:

«إن ما ذكرتموه من اضطهاد المسلمين، وضعفهم، وتأمر أعدائهم... إلخ. كلُّ هذا حقٌّ، ولكنكم أتيتم من خلطكم بين الأمور؛ فكلامكم قد يكون حقيقةً إذا سلمنا لكم أن التمسك بالفرعيَّات يتعارض مع مواجهة تأمر الأعداء وجihadهم؛ والحقيقة أنه لا يلزم التعارض بينهما، إذ أن بيان الحق في الأمور الفرعية لا يتعارض مع جهاد الأعداء، إذا كان الهدف هو – حقيقةً – بيان الحق، مع البعد عن الجدل العقيم.

وقد واجه الرعيل الأول أخطاراً تهدَّد كيانهم، ولم يحملهم ذلك على ترك الفرعيَّات، وتقرير الحق فيها، وإلزام أنفسهم باللازم منها، ومع ذلك سادوا الأمم، وأسقطوا عروش الكفارة، وأقاموا صرح الإيمان شامخاً؛ والذي يفتُّ في عصبة المسلمين هو: من يجادلُ في الحق بعد ما تبيَّن، ويُصْرِّ على عدم الانقياد له، ويشير الجدال بشبهات سقيمة؛ ليس من يدعوهם إلى التمسك بالكتاب والسنة.

وما يتوهَّمُه هؤلاء المخالفون ما هو إلا نتيجةً لتخليهم أن النسبة بين «مواجهة الأعداء والانتصار عليهم» وبين «تعلم المسائل الفرعية

والتمسُك بها وإن دفَتْ إنما هي تبَانِي المقابلة، كتبابن التقىضين:
العدم والوجود، أو تبادل الضدَّين: السُّواد والبياض.

فتخيَّل هؤلاء أن «مواجِهة الأعداء» و«التمسُك بالفروع» متبابنان
تبَانِي مقابلة، بحيث يستحيل اجتماعهما، فكان من نتائج ذلك: هذه
المعارضة المتهافة.

والتحقيق أن النسبة بين الأمرين – بالنظر إلى العقل وحده – إنما
هي: تبادل المخالفة، وهي: أن تكون حقيقة كلٍّ منها في حدٍّ ذاتها
تبَانِي حقيقة الآخر، ولكنهما يمكن اجتماعهما عقلاً في ذاتٍ آخرٍ،
كالكلام والقعود فإن حقيقة الكلام تبادل حقيقة القعود، مع إمكانٍ أن
يكون الشخص الواحد قاعداً متكلماً في وقتٍ واحدٍ.

وهكذا فالنسبة بين «جهاد الأعداء ومواجِهتهم تأمِرهم» وبين «الدعوة
إلى الفروع والتمسُك بها وتعليمها للناس» من هذا القبيل.

فالتمسُك بالفروع يجوز عقلاً أن يواجه أعداءه ويواجههم، إذ
لا مانع في حكم العقل من كون المحافظ على أوامر الله واجتناب مناهيه
مشتغلاً بجهاد أعدائه بكلٍّ ما في طاقته.

أما بالنظر إلى أدلة الكتاب والسنة، قوله تعالى:

﴿وَلَيَسْتُرَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُه﴾.

وقوله عز وجل:

﴿إِنَّمَا يُنَصِّرُ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُه﴾.

وغير ذلك من النصوص، فإن النسبة بين التمسُك بالشعائر

الإسلامية، وبين تنزيل النصر من الله جل وعلا، كالنسبة بين الملزم ولازمه، لأن التمسك بالدين هو ملزمون النصر، بمعنى أن يلزم عليه الانتصار، كما صرحت الآيات.

والدولة المسلمة لن تقوم إلا على اكتاف أولي العزم، الذين يتزمون كافة أحكام الشرع، ويواافقونها في ظاهرهم، وباطنهم، قوله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَلِّمُ مَا يَقُولُ حَتَّىٰ يُعَلِّمَ أَمَّا بِأَنفُسِهِمْ﴾.

والدولة المسلمة ما هي إلا ثمرة لتمسك جنود الإسلام بكل شرائع دينهم، والدعوة الإسلامية – الأمينة على الإسلام – لا تساوم على شيء من أحكامه، ولكنها تحفظها كلها، أداء للأمانة، وإعذاراً لنفسها أمام الله ...

وال المسلمين إذا نزلت بهم مخصصة وشدة فإن من أسباب جلاء الغمة عنهم: المزيد من التمسك بالسنن، والبراءة من البدع، وليس مهادنة أهل البدع، وتثبيط الدعاة إلى السنن^(١).

وإذا تأملت قول النبي ﷺ فيما ثبت عنه من حديث عبد الله بن عمر:

«إذا تباعتم بالعينة .

وأخذتم أذناب البقر.

(١) من رسالة «تبصير أولي الألباب بيدعة تقسيم الدين إلى فشر ولباب» بتصرف ص ٢٠ - ٢٣ ، للأخ الشیخ محمد إسماعيل المصري.

ورضيتم بالزرع
وتركتم الجهاد.

سلط الله عليكم ذلؤ، لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم».

اتضح جلياً أنَّ السبب الرئيس في ذلِّ المسلمين، وهو انهم على أعدائهم، هو: الابتعاد عن دينهم، والغفلة عما أمروا به من شعائر الله.

ولا سبيل إلى استعادة مجدهم، وتحصيل مئاهم؛ إلا بالرجوع إلى دين الله تعالى. والرجوع إلى دين الله، إنما يكون بأداء الفرائض، والحرص على التوافل، والابتعاد عن المحرمات، بذلك - وحده - يحقق الله لهم وعده، الذي جاء في قوله:

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا أَسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَمْ يُكَفِّرُنَّهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي أَرْسَلْنَا لَهُمْ وَلَمْ يُبَدِّلُنَّهُمْ مِنْ يَعْبُدُ خَرْقَهُمْ أَمَّا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [سورة النور: الآية ٥٥].

• • •

نظرة «الإخوان المسلمين» إلى الجزئيات الشرعية

موقف جماعة «الإخوان المسلمين» من الاهتمام بما يطلقون عليه مصطلح : «الجزئيات» أو «الفروع» أو «القشور» يبدو جلياً واضحاً فيما كتبه بعض قادتهم وأفرادهم .

وفيما يلي عرضٌ نماذجٍ من هذه الكتابات، ثم استيحاءً للسبِّيْبِ الباعث ل بهذه الجماعة على العناية بتفريق الشريعة الإسلامية إلى أصولٍ وفروعٍ، جزئياتٍ وكلياتٍ .

على أن ردَّ هذه الفكرة، وإبطالها، سبق فيما مضى، فأغنى عن إعادتها، إذ المراد هنا: إيقاف العاقلِ اللبيب على ما تُقرَّره هذه «الجماعة» في هذه القضية الخطيرة.

قال الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه «الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف»^(١):

(١) ص ٧٠ - ٧١، وفحوى هذا الكلام تجده بتفصيل أكثر في كتاب القرضاوي «أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة» ص ٣٤ - ٣٧، ط مكتبة وهبة - القاهرة.

ومن دلائل عدم الرسوخ في العلم، ومن مظاهر ضعف البصيرة بالدين: اشتغال عددٍ من هؤلاء بكثيرٍ من المسائل الجزئية والأمور الفرعية، عن القضايا الكبرى التي تتعلق بكونَةِ الأُمّةِ، وهويَتها، ومصيرها.

فربَّ كثيراً منهم يُقْيمُ الدُّنيا ويرُكِعُونَهَا من أَجْلِ
حُلْقِ الْلَّحْيَةِ.

أو الأخذ منها.

أو إسالِ الشَّيَابِ.

أو تحريكِ الأصبع في التَّشَهِيدِ.

أو اقتناءِ الصُّورِ «الفوتوفرافية»^(۱).

أو نحو ذلك من المسائل التي طال فيها الجدالُ، وكثُر فيها القيل والقال.

هذا في الوقت الذي تزحف فيه العُلمَائِيَّةُ الْلَادِينِيَّةُ، وتنشرُ الماركسيَّةُ الْإِلَحَادِيَّةُ، وتُرَسِّخُ الصَّهِيُونِيَّةُ أَقْدَامَهَا، وتُكَيِّدُ الصلبيَّةُ كيَدَهَا... وَتَتَعَرَّضُ الأقطارُ الْإِسْلَامِيَّةُ الْعَرِيقَةُ فِي آسِيَا وَإِفْرِيقِيَا لِغَارَاتِ تَصْبِيرِيَّةٍ جَدِيلَةٍ... وَفِي نَفْسِ الْوَقْتِ يُذْيِّبُ الْمُسْلِمُونَ فِي أَنْحَاءٍ مُتَفَرِّقةٍ مِنَ الْأَرْضِ... .

إلى أن قال:

وكان الأولى بهؤلاء أن يصرفوا جهودهم إلى ما يحفظ على

(۱) هذه الأمثلة تتغير عندهم من بيته إلى بيته، فلامثلة لهذه الفكرة عندنا هنا في المملكة العربية السعودية غير الأمثلة التي في مصر أو أفغانستان، وهذا... !!

ال المسلمين أصل عقيدتهم، ويربطهم بأداء الفرائض، وبجنبهم اقتراف الكبائر. اهـ.

وقال أحمد عبد المجيد في كتابه «الإخوان وعبد الناصر - القصة الكاملة لتنظيم ١٩٦٥م»^(١) تحت عنوان: عدم الانشغال بالقضايا الفرعية:

تكلمنا فيما سبق أنه يجب التركيز والاهتمام بالدعوة، والتربيـة، وإعداد الجيل الصـلـبـ، الذي يتحمـلـ عـبـءـ قـيـامـ إـلـاسـلـامـ، في صـورـتـهـ التـطـبـيقـيـةـ المـتـكـاملـةـ.

ومع فـترةـ الدـعـوـةـ وـالـتـرـبـيـةـ، يـجـبـ عـدـمـ الـانـشـغـالـ، أوـ الـالـتـفـاتـ إـلـىـ الـقـضـاـيـاـ الـجـزـئـيـةـ، الـتـيـ تـشـغـلـ عـنـ الـمـهـمـةـ، وـتـضـيـعـ الطـاقـةـ، وـتـدـخـلـ أـصـحـابـ الـدـعـوـةـ فيـ مـعـارـكـ جـانـيـةـ، وـجـهـدـ مـعـثـرـ. اهـ.

وقال الدكتور عبد الله عزّام، في كتابه «العقيدة وأثرها في بناء الجيل»^(٢):

ومن ثمّ - وفي هذا الوقت - فإني لا أرى تتبعِ الجزيئياتِ من هذا الدين؟ في سلوكِ الناس: كالشربِ باليمين. وترك التدخين. والشربِ جالساً.

(١) ص ٣٦.

(٢) ص ١٩، ط مكتبة الأقصى - عمان.

إلى غير ذلك من هذه التفاصيل، التي لا تتحمّلها، ولا تطيق الدوام عليها؛ إلّا نقوسٌ بنيت على العقيدة، وجبت بعظمة الإيمان. اهـ.

هذا بعض ما رَقْمَهُ أبناءُ هذه «الجماعة» والباعث لهم على ذلك أمورٌ يطول شرحها، إلّا أنَّ من أهمُّها:

أنَّ جماعة «الإخوان المسلمين» تسعى جاهدةً إلى تجمييع المتنسبين إلى الإسلام من أيِّ مذهبٍ كان. وغايةً كهذا لا يتمُّ تحقيقها والوصول إليها؛ إلّا عن طريق تمييع بعضٍ – إن لم نقل: أكثرٍ – القضايا الشرعية.

ولذا دعوا إلى الإغصاء عما سَمِّيَ «جزئيات» حتى تحصل لهم تلك الغاية.

والحق: أنَّ الأمر عندهم لا يقتصر على «الجزئيات» وإنما يمتدّها إلى «الكليات».

هذا تنزلاً معهم، على أنَّ ضابط «الجزئيات» و«الكليات» عندهم هو ما قرَرَهُ بعض علماء المعتزلة ومن تأثر بهم، من أنَّ الأصول هي المسائل العلمية، والفروع هي المسائل العملية، أو أنَّ الأصول هي المسائل القطعية، والفروع هي المسائل الظنية... .

بينما الناظر في سيرهم وأحوالهم، بل بعض كتاباتهم: يتبيَّن له أنَّ الكليات» عندهم: مجرَّد الخوض في الأمور السياسية، والتجمييع لإقامة

الدولة الإسلامية – رافضيةً كانت أو علمانية! أو قبورية!! المهم الاسم لا المسمى – .

وإذا أردت أن تعرف هذا الحق الذي ذكرته لك، وهو: أن «الكليات» إذا عارضت غایتهم أهدروها، وصغروا من شأنها: فانظر إلى موقفهم المخزي من الدولة الرافضة الخمينية^(١).

وانظر إلى محاماتهم عن الدولة القبورية «الشركية» في أفغانستان^(٢) . . .

وانظر إلى مدحهم الدولة العلمانية «التربوية» في السودان.
أليست هذه الأفعال تلغي «الكليات» كما أنهم ألغوا «الجزئيات» فنعوا عن إنكار: حلق اللحى، وإسبال الثياب، والتصوير...؟
إذاً فلِم الاستار خلف «الجزئيات» المسكينة، مع أنها هي و«الكليات» في مَصْيَدَة واحدة؟!!

«ومما يؤيد ذلك أنَّ الشيخ المودودي وهو من أكابر القوم يرى – وهو من مقتضيات رَبْطِه المنطقي والفلسفي – أن العبادات الإسلامية (الصلوة، والصيام، والحجج، والزكاة، والذكر، وتلاوة القرآن) مُقرَّراتٌ تَدْرِيسيَّةٌ لعبادةٍ أَصْلِيَّةٍ أخرى، وهي: «تأسيسُ الحكومة الإلهيَّة».

ورأيه هذا مأخوذٌ من ملاحظة الفلسفه، وقد صرَّح أبو علي

(١) «وقفات مع كتاب للدعاة فقط» لأخينا الشيخ محمد بن سيف العجمي – رحمه الله تعالى – ص ٥٣.

(٢) «الطريق إلى الجماعة الأم» لعثمان عبد السلام نوح ص ١٥٤ – ١٥٥ ، ط المغار.

ابن سينا في «الإشارات» وغيره من الفلاسفة في كتبهم: أن العبادات خادمة للحضارة والمدنية^(١). اهـ.

ومن هنا قال الشيخ محمد الكاندھلوي في كتابه «المودودي ما له وما عليه» ص ٤٩:

«... أن أفراد هذه الجماعة ازداد فيهم الحط من مكانة الأركان الإسلامية ومن يهتمون بأدائها...». اهـ.

وبعد: فإن ما كتبه القرضاوي، وغيره، في موضوعنا هذا، هو من بس الحق بالباطل، والصد عن سبيل الله تعالى، بالشبة الشيطانية، والحجج العقلية المبaitة للأدلة النقلية.

وقد كان المنتظر من هؤلاء المتسبين إلى صفوف الدعاة إلى الله! أن يحثوا المسلمين على التمسك بالإسلام كله، والحرص الشديد على سنة رسول الله ﷺ، لا أن يكونوا أبواق تفiri عنها، وطعن في العاصين عليها بالنواخذ.

لقد كان علماء السلف - رحمهم الله تعالى - مجتهدين في بحث المسائل الخلافية، بذلاً للأسباب المؤصلة إلى الصواب، الذي طولبوا - شرعاً - بالوصول إليه؛ ما استطاعوا.

فكم كتب العلماء في مسألة «القراءة خلف الإمام»؟

(١) من كتاب الشيخ المحدث العالمة: محمد الفوندلوي، الذي رد به على المودودي، المسىء بـ: «تنقيد المسائل» بواسطة نقل أخيها الشيخ صلاح مقبول عنه في كتابه: «دعوة شيخ الإسلام وأثرها في الاتجاهات المعاصرة» ص ١٣٦ ، ط الهند. وانظر «أبو الأعلى المودودي حياته وفكرة العقدي»، لحمد الجمال، ص ٣٠٠ ، ط دار المدنى.

وكم كتب العلماء في مسألة «الجهر بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة»؟

وكم كتب العلماء في «فضائل دمشق»؟

وكم كتب العلماء في «فضائل القدس»؟

وكم كتب العلماء في «الأذكار»؟

وكم وكم كتبوا في نحو هذه القضايا إفراداً وضمناً، مع أنَّ عصورهم تموَّج بالفتن، وتسلط الكفار، وضعف المسلمين . . .

أفتراهم يتركون الكتابة في هذه المسائل من أجل ذلك؟ كلاماً والله، ولو فعلوا لذهب من العلم جملة، تُؤذنُ بذهابه كلُّه، ولكتموا ما وجب عليهم إظهاره.

ألا فليتَ اللَّهُ هؤلاء المزهدون في السنَّة، المتباطئون عن العلم، بمثل هذه الحجج الواهية، والشبهات الداحضة.

نسأَلَ اللَّهُ تبارَكَ وتعالَى أَنْ يأخذَ بِيَدِ الْجَمِيعِ إِلَى الْحَقِّ وَالْهُدَى، وَأَنْ يجنبَنَا مَوَاطِنَ الْبَدْعِ وَالْهُوَى، وَأَنْ يرِينَا الْحَقَّ حَقًا وَيَرِزَقَنَا أَبَاغَةً، وَيُرِينَا الْبَاطِلَ بَاطِلًا وَيَرِزَقَنَا اجْتِنَابَهُ، وَلَا يَجْعَلْهُ مُلْتَبِسًا عَلَيْنَا فَنْصَلُ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدًا، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ؟

• • •

تبَيَّنَ لِلقارئِ الْكَرِيمِ : وَضَعَنَا الْفَهْرِسَ فِي أُولَى هَذَا الْكِتَابِ.

مقدمة حديث من النوازل القيمة

كتاب : الفتح البين بالمره على نقد عبد الله الفماري لكتاب الأربعين

بقلم : د. علي بن محمد ناصر الفقيهي

وكتاب : أعجب العجب من أحوال العرب

تأليف : عبد الحق حفي الأعظمي

وكتاب : النكث

للإمام شمس الأئمه السرجسي (٤٩١ هـ)

وهو شرح لريادات الريات للإمام الرياني محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩ هـ)
مع تعليق وحجه كار على هامش الأصل ، وشرحها للإمام أبي عمر أحمد بن محمد الثاني البخاري (٥٦٠ هـ)

عن تحقيق أصولهما : أبو الوها الأفغاني

رئيس اللجنة العلمية للجنة إحياء المعرفة العمانية بالهند

وكتاب : دلائل الريادة

للعلامة المفتي اللعوي الشیخ مجد الدین محمد بن یعقوب المبرورانادی
صاحب القاموس ، وبصائر ذری التسیز ، وغيرهما من المؤلفات الایمة (المولی سنه ٨١٧ هـ)

وكتاب : مشیخة النّعال البغدادی

صائن الدین محمد بن الأنجیب ، (٥٧٥ هـ - ٦٥٩ هـ)

تخریج الحافظ المتنزی ، (٦١٢ هـ - ٦٤٣ هـ)

تحقيق : د. ناجي معروف و د. بشار عواد معروف

وكتاب : نکت الهمیان فی نکت العیلی للصدی .

